سلسلة الدراسات الحضارية

موسوعة الفكر السياسي عند الإمام الخميني

السيادة والاستقلال

كاظم قاضي زادة
حسن الأمين



مركز الحضارة
لتنمية الفكر الاسلامي


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

- **كاظم قاضي زادة**، باحث في الفكر السياسي الإسلامي، أستــاذ في كلية التربية في جامعة طهران، من إيران.

- **حســن الأمين**، باحث في التاريخ الإســلامي، من لبنان.

- **عماد بزي**، كاتب من لبنان.

السيادة والاستقلال

مجموعة مؤلّفين

السيادة والاستقلال



المؤلف: مجموعة مؤلّفين

الكتاب: السيادة والاستقلال

تعريب: عدد من المترجمين

المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة

الإخراج: محمد حمدان

تصميم الغلاف: سامو برس

الطبعة الأولى: بيروت، 2010

ISBN: 978-9953-538-61-7

Independence and Sovereignty

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن قناعات واتجاهات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of civilization
for the development of islamic thought

بناية الصبّاح ـ شارع السفارات ـ بئر حسن ـ بيروت

هاتف: 826233 (9611) ـ فاكس: 820387 (9611)

Info@hadaraweb.com

www.hadaraweb.com

1169.2245.28.4.10

المحتويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة المركز

لقد ارتبط اسم الإمام الخميني بما يمكن وصفه بالإنجاز التاريخي في العالم الإسلامي، ألا وهو الثورة الإسلامية وما تلاها من قيام الجمهورية الإسلامية. وتزداد أهمية الحدث عندما يربط بسياقه التاريخي وظروفه الاجتماعية التي احتضنته، فقد كانت ظروف الحدوث لا توحي بإمكان استقرار التجربة وتطوّرها؛ وذلك أن العالم بأسره كان منقسماً بين معسكرين لا ثالث لهما، والأحلاف التي كانت تحاول الوقوف على الحياد كانت تنتهز فرصة احتدام الصراع بين الجبّارين وانشغالهما ليغتنم الفرصة للإقدام على خطوة لا يسمحان بها في فترات الهدوء.

ولم يقتصر الأمر على الجانب السياسيّ، بل تقاسمت هاتان القوتان العالم ثقافياً وفكرياً وانقسم العالم إلى معسكرين ثقافِيّين أيضاً. وضاقت الساحة في تلك الفترة التاريخية على أيّ عمل

اجتماعي باسم الدين عموماً والإسلام على وجه التحديد، وحوصرت كل المشاريع التي حاولت رفع راية الإسلام الاجتماعي على مدى الساحة الإسلامية كلِّها، وأقصي الدين من ساحة الاجتماع الإنساني إلى المساجد في الجوانب ذوات الطابع الفردي، وأقبية السجون وأنفاق العمل السرِّي في الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.

في مثل هذه الظروف أصحر الإمام الخميني بدعوته في وقت راهن فيه المعارضون على فشل التجربة في مهدها أو في مرحلتها الجنينيّة، وخشي المؤيّدون من الكلفة الباهظة بالقياس إلى الجدوى المترتّبة، فتردّد كثيرون منهم في دعم المحاولة أو حتّى واجهها من منطلقات دينية. ولكنّ كل تلك المعيقات لم تفتّ من عضد الثائر المثابر، فاستمرّ ونظَّم لائحة أولوياته فجعل على رأسها إعادة الحياة إلى الإسلام الاجتماعي. والتحديات الميدانية رغم كونها معيقة، إلا أنه يمكن تجاوزها بالعزيمة والإصرار وطول الأناة، ولكن الأمر لم يقتصر عليها. فكانت هناك تحدّيات فكرية وإشكاليات تحتاج إلى موقف فكري يؤدي تجاهله إلى فشل التجربة أو انحرافها عن أهدافها المرسومة لها.

ومن ذلك أن الدين طبع في تلك الفترة بالتفسير الفردي، وأهمل البعد الاجتماعي من الدين حتى الثمالة، ومن هنا، اتهم الإمام الخميني باتهامات كثيرة كانت في بعض الحالات ناشئة من الإخلاص والتقوى الدينية؛ لأن الصورة التي كانت سائدة عن الدين في أذهان الكثيرين صورة بعيدة عن دخول الهمّ الاجتماعي؛ ولذلك كانت تصنَّف حركة الإمام وتلصق بها علامة إحدى التيارات الشرقية أو الغربية.

ومن ذلك أيضاً أن الواقع السياسيّ والاجتماعي كان بعيداً إلى

حدّ كبير عن القيم الإسلامية التي تنطلق منها التجربة، وكان لا بدَّ من محاولة التوفيق بين القيم وبين الواقع، الأمر الذي كان يبدو أقرب إلى الخيال. فهل يمكن لعَالِم السياسة أن يضبط حركته على إيقاع القيم الأخلاقية، والسياسة هي فنّ الممكن والميسور، وهي العالم الذي لا يمكن أن يُحكم بثوابت. فكانت هناك خشية حقيقية من انزلاق التجربة في وحول السياسة وتلوّث المفاهيم الدينية والقيم السامية بلوثة السياسة.

هذا غيض من فيض ما كان يعتمل في الصدور مع البواكير الأولى لخوض الإمام الخميني ميدان العمل السياسيّ، وكان الجواب واضحاً، السياسة هي إدارة الحياة الإنسانية وبكلمة عامة السياسة هي الفلسفة العملية للفقه الإسلامي كلِّه. ولا يمكن أن يُصدّق مسلم بأن الله بعث رسوله بدعوة لها أمد محدود ثم توضع على رفوف الانتظار، وأن الإسلام دين يضع كلاً من الفرد والمجتمع نصب عينيه لا يغيب عنه أحدهما طرفة عين.

على أي حال يرى **مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي** أن هذه التجربة تستحق أن تُدرس فهي ما زالت غضّة طريّة، وكل ما كتب عنها رغم أهميته لم يكشف كل الأبعاد التي تستحق أن تدرس. وانطلاقاً من هذه الرؤية أقدم المركز على تنظيم هذه المجموعة من الدراسات في موسوعة الفكر السياسيّ عند الإمام الخميني لتكون محاولة على الطريق تُحقّق بعض الغايات التي يرمي إليها المركز في دراسته التجارب الإسلامية المعاصرة، ليكشف عن مساهمة حضارية ما زالت حيّة تتطوّر وتتكامل بجهود الباحثين والقائمين على التجربة.

وقد خصصنا هذا الجزء لمعالجة مفهومي: السيادة والاستقلال، لما يحيط بهذين المفهومين من إشكاليات وملابسات

تستحقّ أن تعالج وتدرس، ونأمل في ختام هذه الكلمة أن تحظى هذه المفاهيم بما تستحق من عناية لما في ذلك من تنمية للفكر وفتح لآفاق ما زالت غير مرتادة حتى الآن.

مركز الحضارة

لتنمية الفكر الإسلامي

الاستقلال السياسيّ في الدولة الإسلامية(*)

كاظم قاضي زاده(**)

المقدّمة:

يُمثّل موضوع فُقدان البلدان المستعمَرة والمغلوبة على أمرها للاستقلال أحد أهمّ المشاكل الرئيسيّة التي تواجهها في العصر الحديث، حيث تحوّل العديد منها في الواقع أو هي في طريقها لأن تتحوّل إلى مدن تابعة للدّول الاستعماريّة، وذلك بسبب سياسة الهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة التي ينتهجها المستعمرون. ولهذا أصبح مفهوم الاستقلال السياسيّ وحمايته أحد المفاهيم الأساسيّة في بلدان العالم الثالث.

لا شكّ أنّ لغياب الاستقلال في بلد ما تأثيرات سيّئة ونتائج سلبيّة كثيرة على القرارات والبرامج الخاصّة به، وفي الحقيقة، إنّ سياسات هذا البلد ستعمل على تأمين مصالح الدول الاستعماريّة بدلاً من تأمين

(*) تعريب عباس صافي.

(**) باحث في السياسي الإسلامي ـ من إيران.

مصالحه. وبصرف النّظر عن هذه المسألة مع أهميّتها، فإنّ فُقدان الاستقلال يُشير إلى ذلّ وعجز الشعوب التي ترزح تحت نَير الاستعمار.

لقد كان **الإمام الخمينيّ** حسّاساً جدّاً إزاء مسألة الاستقلال وخاصّة الاستقلال السياسيّ، وذلك نظراً لروحه الأبيّة المفعَمة بالعزّة والتي استلهمها من مَعين المعارف والعلوم الدينيّة. وتُعتبر معارضته للائحة الامتيازات الأجنبيّة أو ما عُرِفَ آنذاك بـ (**الكاپيتولاسيون**)[1] - حيث منح **الشاه** بموجبها الحصانة للمستشارين الأميركيين - عام 1964م، وأدّت إلى إبعاد الإمام ونفيه إلى **تركيا**، تُعتبر هذه الحادثة ذروة التّصعيد الذي انتهجه ضدّ **الشاه** ونظامه. ويُشير خطابه الحماسيّ الذي ألقاه في هذا الموضوع إلى اهتمامه الكبير بمسألة الحفاظ على الاستقلال السياسيّ **لإيران**، البلد الإسلاميّ.

لذلك، لا عجب أن يكون من أوائل الشعارات التي رفعها الثوريّون من أبناء الشعب خلال مرحلة تصاعد أحداث الثورة الإسلاميّة، هو الاستقلال، ضمن الشعار المعروف في تلك المرحلة وهو «الاستقلال - الحريّة - الحكومة الإسلاميّة»[2].

---

(1) (= capitulation): وهي معاهدة تمّ إبرامها بين الدّول وتقضي بأن يُحاكَم رعايا دولة ما في حال ارتكابهم لأيّ جريمة داخل حدود دولة أخرى، وفقاً لقوانين الدولة صاحبة الرعايا، واستدعائهم للمثول أمام القضاء عَبر قنصلية بَلد المحكوم الموجودة في الدولة التي تمّ ارتكاب الجريمة فيها. ولهذا السبب، تعني كلمة (كاپيتولاسيون) في اللّغة الفارسيّة حقّ القضاء القنصليّ كذلك. . . وكانت الدول الأوروبيّة تهدف من وراء ذلك إلى تنفيذ مخطّطاتها الاستعمارية في تلك البلدان. (***فرهنگ سياسي نمونه*** = القاموس السياسي الأمثل، ص «188») [المترجم].

(2) وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الشعار المذكور مرّ بمرحلتيْن، الأولى كان الشعب فيها يرفع الشعار التالي «الاستقلال - الحريّة - الحكومة الإسلاميّة»، ثمّ بعد ذلك عندما حدّد الإمام نوع الحكومة، صار شعار الشعب هو «الاستقلال - الحريّة - الجمهورية الإسلاميّة».

وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة، وبغية الحصول على الاستقلال الكامل والتامّ، حظّر الإمام الاستعانة بالمستشارين الأجانب على المستويات العليا، وكذلك المستشارين العسكريّين. كما منع دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة منعاً باتّاً قيام الحكومة باتّخاذ القرارات التي يُخشى أن تؤدّي إلى التبعية للأجانب على صعيد العلاقات السياسيّة أو الاقتصاديّة أو العسكريّة، أو اشتراط الحصول على موافقة مجلس الشورى الإسلاميّ وذلك بهَدف ترسيخ دعائم الاستقلال[1].

وبالنّظر إلى أنّ بحثنا في هذا الكتاب يتركّز حول الفكر السياسيّ **للإمام الخميني**، فإنّنا سنتناول في هذا الفصل الجانب السياسيّ للاستقلال دون غيره، علماً أنّ للاستقلال وجوهاً أخرى وجوانب متعدّدة كالجانب الاقتصادي والثقافيّ، ولا يخفى ما لهذه الجوانب من علاقة تربط في ما بينها، لذلك فإنّنا نجد أنفسنا مضطرّين إلى الإشارة، ولو باختصار، إلى الجوانب الأخرى المذكورة للاستقلال.

مفهوم الاستقلال

على الرّغم من وضوح مفهوم «الاستقلال» إلّا أنّه مع ذلك يُتعذّر تقديم تعريف دقيق له. والنقطة الرئيسة التي تنطوي عليها هذه الكلمة هي عدم التّبعية أو الخضوع لسلطة الغَير، وهي نقطة أشارت إليها المعاجم. وبدورهم سعى المعجميّون السياسيّون وبذلوا جهوداً كبيرة من أجل إيجاد تعريف خاص بالاستقلال السياسيّ، إلّا أنّهم عجزوا جميعاً عن إضافة ما يُمكن اعتباره مفهوماً جديداً إلى هذه الكلمة. فعلى سبيل المثال، طُرح تعريف الاستقلال السياسيّ على أنّه «فَصل القدرة والحاكميّة لبلد ما عن أيّ سيادة أو سلطة أخرى»[2]، أو

---

(1) أنظر: المواد التالية من الدستور: 77؛ 80؛ 81؛ 82؛ 146؛ 153.

(2) غلام رضا علي بابايي، **«معجم العلوم السياسيّة»**، ج 1، ص 61.

«قدرة الحكومة على إدارة شؤونها الداخليّة والخارجيّة من دون اضطرارها إلى أخذ رأي دولة أخرى بعين الاعتبار، أو الحصول على موافقتها»[1]، وهذا التعريف ليس سوى تطبيق المفهوم اللّغويّ للاستقلال الخاصّ بأيّة دولة واقتدارها السياسيّ.

وكذلك الحال مع **الإمام الخمينيّ**، فهو لم يُقدّم أيّ مفهوم خاصّ أو معيّن للاستقلال، سوى أنّه اكتفى بالإشارة إلى المفهوم الشائع والواضح، مستخدماً إيّاه مع بعض التغييرات. من بين العبارات التي كان يستخدمها في وصفه كلمة الاستقلال هي «عدم الارتباط»[2]، و«عدم التبعيّة»[3]، و«رفض التدخّل»[4]، و«رفض الخضوع لسلطة الأجانب»[5]، و«رفض الاعتماد على الأجانب»[6]، و«التحرّر والتخلّص من هيمنة الأجانب»[7]، و«تقرير البلد لمصيره بنفسه والتحكّم بمقدّراته»[8]، وما إلى ذلك.

وينبغي هنا القول بأنّ ثمّة مرحلتين من الاستقلال؛ في الأولى تكون المطالبة بالاستقلال متعلّقة بالسلطة السياسيّة لبلد ما، واتّخاذ القرارات فيه على أعلى المستويات. ويكون البلد في هذه المرحلة بلداً مستقلّاً ولا يُفكّر سوى بمصالحه الوطنية ـ أو مصالح نظامه وعقيدته كما هي الحال في الأنظمة الإيديولوجيّة ـ وتُعتبر مصالح

(1) غلام رضا علي بابايي، **معجم العلوم السياسية**، ج 1، ص45.

(2) **صحيفة *النور***، ج 17، ص 123.

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 69.

(4) المصدر نفسه، ج 19، ص 242.

(5) المصدر نفسه، ج 10، ص 252.

(6) المصدر نفسه، ج 3، ص 71.

(7) المصدر نفسه، ج 3، ص 53.

(8) المصدر نفسه، ج 15، ص 73؛ ج 10، ص 91.

الأمّة هي المحور في هذا النوع من الاستقلال. ويستلزم ذلك أن لا يكون تدخّل الأجنبيّ تدخّلاً مصيرياً في عمليّة صُنع القرار.

أما في المرحلة الثانية فيكون معنى المطالبة بالاستقلال العمل على الحيلولة دون ضياع الهوية، أو تقهقر الذّات وخاصّة على مستوى القيادة، أي، أن يكون القادة والمسؤولون صانعو القرار بعيدين عن الهيمنة الأجنبيّة أو الخارجيّة، ويقوم أفراد مستقلّون باستلام مقاليد السلطة والمجتمع ليقودوه نحو تحقيق أهدافه المنشودة، بدلاً من أذيال الغرب أو الشرق، أو أولئك الذين يفتقدون الشجاعة للوقوف بوجه الأجنبيّ، أو الذين لا يمتلكون الاستقلال الفكريّ لفعل ذلك.

وقد اهتمّ **الإمام الخمينيّ** في أحاديثه بهذيْن النوعيْن من الاستقلال، وفي ذلك يقول:

«ما نقوله هو: لا تكونوا عبيداً للآخرين... حافظوا على الاستقلال وكفّوا عن التبعيّة للغير»[1].

ومراد الإمام من كلمة **(الاستقلال)** هنا هو عدم تبعيّة القيادة واتّباعها أهدافاً أو برامج موضوعة أو مفروضة من قِبَل الأجانب. وفي جوابه على سؤال طرحه أحد الصحافيّين عن الخصائص التي سيتميّز بها المجتمع الإيراني بعد انتصار الثورة، أشار سماحة الإمام إلى إحدى تلك الخصائص والمميّزات التي سيحظى بها المجتمع في **إيران** بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، بقوله:

«تحرير القيادة السياسيّة من السيطرة الأجنبيّة»[2].

---

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 68، 69.

(2) المصدر نفسه، ج 3، ص 53.

وقد استخدم ما يُشبه هذا المعنى بشأن الشعوب المسلمة والمستضعَفة التي ترزح تحت هيمنة الطغاة في العالم، كما تخضع مؤسّساتهم السياسيّة الحاكمة لسيطرة وتسلّط الإمبريالية، وهنا يقول الإمام:

«يطمح الشعب الإيرانيّ إلى قطع يد الأجانب عن جميع الأقطار الإسلاميّة واستعادة استقلالها»[1].

وفي موضع آخر يُخاطب فيه جموع المسلمين والمستضعفين ويدعوهم إلى التخلّص من هيمنة الجشعين في العالم وتقرير مصيرهم بأيديهم، فيقول:

«أيّها المسلمون في العالم أيّها المستضعفون في كلّ مكان، انتفضوا وأمسكوا بزمام أموركم بأيديكم»[2].

وعلى هذا فإنّ الاستقلال في هذه المرحلة يعني التخلّص والتحرّر من التسلّط والهيمنة السياسيّة اللتيْن تفرضهما الإمبرياليّة على الشعوب المظلومة. ولقد استطاع الشعب الإيرانيّ نيل هذا النوع من الاستقلال عبر ثورته الإسلاميّة التي انتصرت عام 1979م، بيد أنّ هذا، كما هو واضح، ليس سوى مرحلة من مراحل الاستقلال السياسيّ. والمرحلة الأخرى من وجهة نَظر **الإمام الخمينيّ** تُمثّل الإمساك بزمام القرار السياسيّ، وقيادة المجتمع باتّجاه الأهداف المرسومة من دون تدخّل أو هيمنة من قِبَل الأجانب.

في هذه المرحلة، يقوم أفراد الشعب بتحديد طبيعة النظام السياسيّ، والخطوط الرئيسة في مسار الحركة الاجتماعيّة الخاصة

---

(1) **صحيفة النور**، ج 19، ص 91.

(2) المصدر نفسه، ج 15، ص 73.

بهم ـ والمنصوص عليها في الدستور ـ ثمّ بعد ذلك يخطون نحو انتخاب قادة النظام ومسؤوليه ليأخذوا على عاتقهم مسؤوليّة إدارة المجتمع وفقاً للخطط والبرامج المتّفَق عليها. ويُعتبر الاستقلال في هذه المرحلة أعمق وأكثر تعقيداً، وهو ما يفسّر تأكيدات الإمام على هذا النوع من الاستقلال أكثر من غيره.

يقول سماحته في هذا الشأن:

«لا بدّ لنا من أن نبني بلداً يأخذ بزمام استقلاله السياسيّ والعسكريّ والثقافيّ والاقتصاديّ ويقف على قدميه من دون الاعتماد على الطغاة في العالم من أمثال أميركا والاتحاد السوفياتي وبريطانيا»[1].

وأيضاً في السياق نفسه، قال حول حصول سائر الشعوب الإسلاميّة على الاستقلال:

«مبارك ذلك اليوم الذي تُقطع فيه يد الأجنبيّ عن بلداننا الإسلاميّة، ويستطيع المسلمون الوقوف على أرجلهم وإدارة شؤون بلدانهم بأنفسهم»[2].

تطرّقنا حتى الآن إلى موضوع تحرّر واستقلال الحكم السياسيّ من أيّة هيمنة أجنبيّة والإمساك بمقدرات البلاد وقيادة المجتمع نحو أهدافه المنشودة، إلّا أنّ لموضوع الاستقلال أبعاداً أوسع وآفاقاً أكبر خاصّة في ما يتعلّق بالتخلّص من الهيمنة المستترة للقوى المسيطرة على العالم والتحرّر من حكمها وتبعيّتها، حيث يُمكن مناقشة ذلك من خلال نقطتيْن، هما:

---

(1) **صحيفة النور**، ج 8، ص 91.

(2) المصدر نفسه، ج 10، ص 91.

أ) السّعي من أجل رفع مستوى المقاومة والجهوزيّة التامّة لمواجهة الضغوط في كلّ الظروف، وهو ما سنشير إليه عند بحثنا مسألة الحدّ المطلوب من الاستقلال.

ب) السّعي إلى تخفيف ومن ثمّ رفع هيمنة الإمبرياليّة الظالمة وبسط نفوذ الإسلام.

وإذا ما أخذنا التصريحات المتعدّدة **للإمام الخميني**، فإنّنا نستلهم العبارات التالية التي تشير إلى معنى الاستقلال من وجهة نَظر سماحته بشكل واضح وجليّ:

«تحرّر الجهاز الحاكم في البلد من سلطة الأجنبيّ وهيمنته وقيام الشعب بأخذ زمام المبادرة بيده وإدارة بلاده على أساس القوانين الإسلاميّة».

وفي العبارات التالية يُشير الإمام إلى الاستقلال السياسيّ الخاصّ بإيران، يقول:

«لا توجد دولة في العالم اليوم مثل إيران تحرّرت نهائيّاً من تدخّلات القوى العظمى، وأخذت تقرّر مصيرها بنَفسها وفقاً للدين الإسلاميّ العزيز وتتصدّى للأغيار»[1].

آراء متعدّدة حول الاستقلال

بالنّظر إلى الظروف الخاصّة الحاكمة على العلاقات الدوليّة في عالمنا اليوم، وعدم امتلاك بلد واحد جميعَ الموارد الطبيعيّة المتنوّعة التي يحتاج إليها، أو افتقاده ربّما للاختصاصات والتكنولوجيا اللّازمة التي تُمكّنه من الاستفادة من تلك المصادر واستثمارها، وكذلك

---

(1) **صحيفة النور**، ج 10، ص 110.

تحوّل العالم في الوقت الحاضر إلى ما يُشبه القرية الصغيرة نتيجة وسائط الاتّصال الحديثة التي تربط بين بلدانه. أقول في ضوء هذه العوامل، فقد تمّ طرح العديد من الآراء والنظريّات بشأن الاستقلال وجميعها تتمحور إمّا لجهة الإفراط أو لجهة التفريط. وفي ما يلي نلقي نظرة على أهمّ تلك الآراء المطروحة حول موضوع الاستقلال:

1) ضرورة العزلة المطلَقة

وِفق هذه النظريّة لا يعني الاستقلال سوى الانعزال التامّ عن الآخرين، والبلد المستقلّ هو الذي لا يقيم أيّ نوع من أنواع العلاقة مع الآخرين، فهو يزرع لوحده ويحصد لوحده ويستهلك لوحده، ولا يقتصر ذلك على الاحتياجات الأساسيّة بل وكذلك على كلّ الاحتياجات[1].

إذا كان بالإمكان تبرير صحّة هذه النظريّة قبل بضعة قرون، فإنّه من الصّعوبة بمكان أن تجد اليوم من يتبنّاها في عصرنا الحالي، بل وقد يعتبرها البعض متخلّفة تدعو إلى الرّجوع بالزّمن إلى الوراء، ليس إلّا. وبالإضافة إلى ما يعتريها من إشكالات فهي غير قابلة للتطبيق في الوقت الحاضر. وعلى هذا، لا يسعنا إلّا أن نَضعها في قائمة النظريّات المتطرّفة للاستقلال.

2) استحالة تحقيق الاستقلال

استناداً إلى هذه النظريّة فإنّ مجرّد التفكير بالاستقلال يعدّ أمراً سخيفاً، إذ لا سبيل إليه مع وجود الاحتياجات الحاليّة للمجتمعات المعاصرة[2]. لذا، من الواضح أنّ هذه النظريّة ـ التي يجب إدراجها

---

(1) أنظر: جواد منصوري، **فرهنگ استقلال** *(ثقافة الاستقلال)*، ص 25.

(2) المصدر نفسه.

ضمن النظريّات المتطرّفة ـ لم تُدرك المفهوم الحقيقيّ للاستقلال، فهي، في الحقيقة، ترفض فكرة الاستقلال قبل أن تكون نظريّة مستقلّة حول الاستقلال. فإذا اعتبرنا معنى الاستقلال هو عدم وجود أيّ رابط أو صلة، فإنّ هذا النوع من الاستقلال غير ممكن في عالمنا الحالي؛ ولكن، إذا نظرنا إليه على أنّه عدم الهيمنة والاقتدار، فلماذا يكون الوقوف بوجه هيمنة الآخرين وتسلّطهم أمراً مستحيلاً؟!

3) نسبيّة الاستقلال

تُعتبر هذه النظريّة أقرب إلى الواقعيّة فهي تُعرّف الاستقلال بأنّه مفهوم نسبيّ؛ وهنا، ليس بإمكان **الولايات المتحدة الأميركيّة** كذلك الادّعاء بامتلاكها استقلالاً كاملاً، على الرغم من أنّها كانت إحدى القوّتيْن العُظميَيْن في العالم وتحاول جاهدة الانفراد بقيادة العالم من دون منازع بعد انهيار المعسكر الشرقيّ. بل إنّنا نرى بوضوح كيف أنّ الأحداث السياسيّة الخارجيّة تَضع بصماتها على سياستها الداخليّة والحملات الانتخابيّة للأحزاب هناك . . . إلخ.

إذن، ما يُهمّنا في موضوع الاستقلال هو العمل بأقصى ما يُمكن للحدّ من هيمنة الآخرين وتسلّطهم على البلاد وفي مختلف المجالات. وبدلاً من تَرك المعادلات السياسيّة العالميّة تؤثّر في مصير أيّ بلد أو سياسته، لا بدّ لذلك البلد من أن يكون قويّاً من الناحية السياسيّة بحيث تؤثّر قراراته على بلورة القرار السياسيّ في العالم، أو على الأقلّ تكون نسبة تأثّره وتأثيره في هذا العالم الزاخر بالتعقيدات نسبة متعادلة ومتوازنة.

في الوقت الحاضر، وعلى الرّغم من حاجة الدّول الأوروبيّة ـ من الناحية الاقتصاديّة ـ إلى النفط والممرّات المائيّة وأسواق الشرق الأوسط، وأنّ قرارات دُول منطقة الشرق الأوسط قادرة على التأثير بشكل كبير على اقتصاد الأقطار الأوروبيّة، إلّا أنّه على الرغم

من ذلك ـ وبسبب حاجة دول المنطقة وبشكل متبادل إلى الدول الأوروبيّة ـ لا يُمكن اعتبار أيّ دولة من دُول هذه المنطقة مستقلّة.

باختصار، **فإنّ** هذه النظريّة تقول: إنّ البلد المستقلّ في عالم اليوم هو ذلك البلد الذي يستطيع من خلال قدرته الذاتيّة تقليل تأثيرات نفوذ الآخرين عليه إلى أدنى حدّ ممكن، على الرغم من أنّ هناك بعض التأثيرات غير المتوقّعة في العالم والتي لا يُمكن تفاديها.

والآن، لنشرع بنَقد ودراسة النظريّات المذكورة وتوضيح مدى صحّتها، ثمّ نشرح رأي **الإمام الخمينيّ** في هذا المجال. وقبل هذا وذاك، نجد من الضروريّ أوّلاً أن نورد مقدّمة توضّح لنا الموضوع الذي نحن بصدد بحثه.

من البديهيّ أن كلّ فرد بحاجة إلى بقية أفراد المجتمع من أجل استمرار حياته ورفع احتياجاته، والحالة نفسها بالنسبة إلى كلّ مجتمع. فهو بحاجة إلى المجتمعات البشريّة في العالم، وإلى التفاعل معها بهدف القيام بالمبادلات وإجراء الاتّصالات في مختلف المجالات الثقافيّة والاقتصاديّة والعلميّة والسياسيّة والأمنيّة ... وما إلى ذلك. من هنا، فإنّ المجتمعات البشريّة ومنذ نشوئها عرفت المبادلات وإجراء الاتّصالات وكان أمراً متداولاً وشائعاً بينها، بل وكانت تلك ضرورة من ضرورات الحياة البشريّة وإن كانت تلك العلاقات والمبادلات بسيطة ومحدودة كما هو حال المجتمعات نفسها.

إضافة إلى ذلك، ما من شريعة سماويّة أو قانون وضعيّ يمنع الاتّصال أو التبادل بين المجتمعات والشعوب منعاً مطلقاً، بل ناقشت جميعها موضوع تحديد وتنظيم تلك العلاقات والمبادلات. فقد تكون هناك شريعة ما تحظّر نوعاً معيّناً من العلاقات أو المبادلات، في حين يقوم القانون الوضعيّ بإجازة العمل والقيام

بذلك النوع من العلاقات أو المبادلات. إذن، يتبيّن لنا أنّ مبدأ العلاقة والتبادل هو أمر عقلانيّ ومشروع.

وفي عالمنا الحاضر حيث اشتدّت حاجة المجتمعات الإنسانيّة إلى بعضها البعض، وتوثّقت روابطها وعلاقاتها، وأضحى العالم على اتّساعه مجرّد قرية صغيرة، لا غنى لأيّ مجتمع عن إقامة العلاقات والاتّصالات مع الآخرين، علماً أنّ ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون تلك العلاقات والاتّصالات منفلتة أو غير مقنّنة.

ومن ناحية ثانية، نلاحظ في اطّلاعنا على صفحات التاريخ الإنسانيّ أنّه لم يكن يُنظَر إلى إقامة العلاقات والمبادلات على أنّها مجرّد سُبل محدودة أو وسائط عاديّة الهدف منها رفع الاحتياجات، بل لقد كانت تلك الاحتياجات تشكّل مطمحاً للطغاة والمستغلّين. وكانت تلك العلاقات والمبادلات، بالنسبة إليهم، ذريعة ووسيلة يُراد من خلالهما تحقيق أطماع الأغنياء للوصول إلى أهداف تعسفيّة وغير مشروعة. ومن الطبيعيّ أنّه كلّما زادت الحاجة، وضاقت أحوال المحتاج، وتقطّعت به السُّبل، وتدهورت أحواله النفسيّة، وفي المقابل ظلّ الغنيّ مستَغنياً ممّا زاده قسوة وعدم اهتمام بالآخرين، إضافة إلى شحّ المواد غير القابلة للتبادل، كلّما كانت الأوضاع على هذه الحال، كان من الطبيعيّ أن تصبح عمليّة التبادل هذه وسيلة ناجعة بيد الأغنياء تُمكّنهم من الوصول إلى أطماعهم وأهدافهم غير المشروعة.

وهكذا يتّضح لنا من هذه المقدّمة الموجزة ما يلي:

1 ـ إنّ حاجة أيّ مجتمع إلى الضروريّات الحياتيّة تمثّل عاملاً سلبيّاً يؤثّر في الحفاظ على استقلاله السياسيّ؛ لأنّ ذلك سيجعله هدفاً لأطماع الأقوياء والأغنياء فيقومون بفرض مطالبهم الظالمة عليه واستغلاله أبشع استغلال ما سيتيح الفرصة لرضوخه والتمهيد لبسط هيمنتهم على مختلَف شؤونه.

ومثل هذا المجتمع الذي تتقاذفه تلك الاحتياجات لن يكون بمقدوره الصّمود مدّة طويلة وصيانة مبادئه الأساسية أمام ابتزاز الطغاة وضغوطهم.

2 ـ إنّ المجتمع الذي يطمح إلى تحقيق الاستقلال السياسيّ لا بدّ له من السعي نحو بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي لتهيئة احتياجاته بنفسه، وهذا يحتّم عليه إعطاء الأولويّة للحاجات الضروريّة والحياتية دون غيرها.

3 ـ لا بدّ من الانتباه في كلّ عمليّة تبادل أو إقامة العلاقات إلى مواصفاتها وشروطها، وما إذا كانت منسجمة مع مبادئ ذلك المجتمع أم لا، أو على الأقلّ ملاحظة ما إذا كانت ستتسبّب في نتائج تتعارض مع مبادئ ذلك المجتمع. وفي غير هذه الحالة، لا يُمكن الحكم بشكل عامّ على كلّ عمليّة تبادل بوصفها استغلالاً لمجرّد كونها عملية تبادل، كما لا ينبغي لهاجس الاستغلال في مثل هذه الأمور أن يكون مدعاةً للحكم سلباً على أيّ نوع من أنواع العلاقة أو التبادل.

نظريّات مختلفة حول الاستقلال

1) نظريّة الانغلاق

يبدو أنّ أنصار هذه النظريّة يؤمنون، من ناحية، بأنّ الاستقلال يتلاشى في خضمّ العلاقات والمبادلات بين الشعوب، ومن ناحية أخرى يرون أنّه ما لَم يقطع الشعب الأمل بغيره، ويعتمد على قدراته وإمكاناته الداخلية والتركيز عليها، فلن يكون بإمكانه الحصول على استقلاله. وبناءً على هذا، يستنتج هؤلاء أنّه من أجل الوصول إلى الهدف المذكور لا بدّ من بناء سور حولهم، وقطع كلّ اتّصال أو رابطة مع العالم الخارجيّ بشكل تامّ.

ومن خلال مراجعتنا لسيرة **الإمام الخمينيّ** العمليّة نلاحظ أنّ مثل هذه النظريّة لم تكن لتخطر على باله إطلاقاً.

ففي الأشهر التي سبقت انتصار الثورة الإسلاميّة (وتحديداً في 7/ 11/ 1978م)، وردّاً على السؤال التالي (لقد ذكرتم أنّ **الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة** ستستمرّ في تصدير النفط والغاز إلى الدّول الغربيّة وأنّكم ستستوردون تكنولوجيّتها؛ فما هي شروط ذلك؟)[1] أجاب سماحته بقوله:

«لن نَعمل على إغلاق آبار النفط ولن نوصِد أبواب بلادنا بوجوهكم، وفي الوقت ذاته فإنّنا لن نحوّل البلاد إلى سوق استهلاكيّة لكلّ ما يُنتجه الغرب ويريد فرضه علينا. سنستفيد من النفط ولكن، لا سبب يدعونا لأن نكون مصدّرين دائمين له. سنستورد من الخارج كلّ ما لا نملكه ونحتاج إليه، ولكن، ما الذي يمنعنا من أن نكون المنتجين لما نَحتاجه؟»[2].

وفي موضع آخر قال الإمام:

«نريد أن نكون أصدقاء لكلّ شعوب العالم، ستكون علاقتنا مع جميع الدول الأجنبيّة مبنيّة على أساس الاحترام المتبادل. وفي إطار هذا النوع من العلاقة، فإنّنا لن نرضخ لأيّ ظُلم، ولن نَرضى بظُلم أحد»[3].

---

(1) هذا السؤال كان قد طرحه مراسل صحيفة (**دي فلت كرانت**) الهولنديّة على الإمام أثناء إقامته في باريس (نوفل لوشاتو). أنظر كتاب: «***بيان الثورة في مرآة الإعلام ـ الأحاديث والبيانات الصّحفيّة للإمام الخمينيّ***»، إعداد وتنظيم رسول سعادتمند، تعريب عباس الصافي، سلسلة الفكر الإيرانيّ المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، الجزء الأوّل، ص «133». [المترجم].

(2) ***صحيفة النور***، ج 3، ص 49؛ أنظر كذلك: المصدر نفسه، ص 236.

(3) **صحيفة النور**، ج 10، ص 252.

ويُضيف سماحته مؤيّداً عملية التبادل وتلبية الحاجات بشكل طبيعيّ، بقوله[1]:

«أمّا الدّول التي لها علاقات طيّبة معنا، فستكون علاقاتنا معها طيّبة كذلك، وإذا احتجنا إلى بعض الأشياء واحتاج أولئك أيضاً إلى بعض الأشياء، فسوف نتبادل تلك الأشياء مع بعضنا البعض»[2].

وفي عام 1985م أكّد الإمام على تعزيز العلاقات مع البلدان الأخرى، وبيّن ضوابط إقامة تلك العلاقات، مفنّداً نظريّة «الانغلاق السياسيّ» بشدّة معتبراً إيّاها نظريّة غير منطقيّة، وذلك خلال استقباله لوزير الخارجيّة ومجموعة من سفراء **الجمهوريّة الإسلاميّة** المعتمدين لدى الدول الأجنبية. فقد صرّح يومها قائلاً:

«لا نرغب في العيش داخل بلد منعزل عن العالم... فهذا غير منطقيّ. لقد أصبح العالم اليوم كأُسرة وقرية فيها مناطق وأزقّة مرتبطة ببعضها البعض. فإذا كان هذا هو حال الدنيا وجب علينا أن لا نكون منعزلين؛ لا بدّ من أن تكون لنا علاقات مع البلدان المتضامنة معنا والتي لا تتسبّب بأيّ أذى

---

(1) وهو جواب سماحته على السؤال الذي طرحه أحد مراسلي الصّحف الأوروبيّة قائلاً: «ما هي سياسة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة إزاء الدّول الأوروبيّة؟ هل تعتقدون بأنّه بإمكان الأقطار الأوروبيّة تقديم المساعدة للاقتصاد الإيرانيّ؟ وإذا كان الجواب بـ (نعم)، فما هي شروط إيران لقبول مثل تلك المساعدة»؟ أنظر: كتاب: «***بيان الثورة في مرآة الإعلام ـ الأحاديث والبيانات الصّحفيّة للإمام الخمينيّ***»، إعداد وتنظيم رسول سعادتمند، تعريب عباس الصافي، سلسلة الفكر الإيرانيّ المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، الجزء الثاني، ص 657. [المترجم].

(2) ***صحيفة النور***، ج 10، ص 252.

لنا... وبالطّبع فإنّنا لا نستطيع التفاهم مع أولئك الذين يُريدون الاعتداء علينا، وقد أعلنّا ذلك منذ البداية، إلّا إذا قاموا بإصلاح أنفسهم... لا يُمكن لأيّ إنسان القول بأنّ على النظام الفلانيّ أن يكون منعزلاً عن العالم؛ اللهمّ إلّا إذا كان جاهلاً أو معارضاً لمبدأ النظام... إنّ الإسلام عبارة عن نظام اجتماعيّ وحكوميّ، ويدعو إلى إقامة العلاقات مع كلّ العالم»[1].

وبناءً على ذلك، فإنّ الأصل في فِكر **الإمام الخمينيّ** ونهجه العمليّ هو بناء العلاقة التبادليّة مع سائر البلدان، ما لم يكن هناك مانعٌ أو عائق أمام ذلك[2]. وأمّا عن سياسة **الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة** في قطع علاقاتها مع **الكيان الصهيونيّ** المحتلّ ونظام **جنوب أفريقيا** (إبّان حكم النظام العنصريّ فيها) والنظام المصريّ **والولايات المتحدة**، فإنّ تفسير ذلك كلّه يندرج ضمن ما قيل حتى الآن.

وإلى جانب التصريحات المذكورة أعلاه ـ التي لم تَترك أيّ مجال للشكّ في فَهم رؤية الإمام ـ نُقلت عن سماحته تصريحات أخرى يعرب فيها عن أمله في إقامة سور حول البلاد، إن صحّ التعبير، إذا كان ذلك يحقّق الاستقلال الحقيقي للبلاد، وربّما فتحت مثل تلك العبارات باب التكهنات ودفعت بالبعض إلى إساءة فَهمها. ومهما يكن من أمر، لا بدّ لنا أوّلاً من نقل التصريح المنسوب إليه في هذا الشأن ومن ثمّ نقوم بتحليله وتفسيره. يقول سماحته في هذا الشأن:

«لا بدّ للشرق من إغلاق أبوابه بوجه الغرب، فطالما كانت

---

(1) **صحيفة النور** ، ج 19، ص 242.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 178.

هناك منافذ للغرب إلى بلادنا فإنّكم لن تحصلوا على استقلالكم. وما لم يترك المتغرّبون هذا البلد أو ينصلحوا لن تحصلوا على استقلالكم أبداً»[1].

أو كما قال في موضع آخر:

«كنتُ أفكّر ـ في الواقع ـ لو أنّنا نستطيع بناء سور كسور الصين العظيم يفصل بين الشرق والغرب، وبين الأقطار الإسلاميّة وغيرها؛ سورٍ برّيٍّ وجويٍّ حتى تتخلّص بلادنا من شرّ هؤلاء... لكان ذلك في صالحنا تماماً»[2].

يبدو أنّه من الضروريّ هنا الإشارة إلى نقطتيْن مهمّتيْن لكي نقف على حقيقة هذا الجزء بالذات من كلام الإمام، وهما:

1 ـ لقد صدر هذا التصريح عنه في بداية انتصار الثورة الإسلاميّة حيث كان الجوّ السائد في المجتمع والرّأي العامّ آنذاك مشبعَين بالترسّبات الثقافيّة التي خلّفها النظام **الشاه**نشاهيّ، أضف إلى ذلك الحضور الفاعل للأفكار «التنويريّة» المتَقَولِبة في إطار المناخ التغريبيّ المتأثّر بالأجانب في المجال السياسيّ، وجميعها كانت تندرج في إطار المؤامرات والدسائس الجديدة الهادفة إلى استعادة الحضور الغربيّ في **إيران**، ولكن بأساليب وطروحات جديدة. لذلك، اعتبر الإمام أنّ من أولى واجباته استئصال جذور حالة التبعيّة تلك، ومواجهة مثل هذه المخطّطات، فاضطرّه ذلك إلى التصريح بهذا الكلام[3].

---

(1) **صحيفة النور**، ج 10، ص 75، 76.

(2) المصدر نفسه، ص 57.

(3) **صحيفة النور**، ج 8، ص 91.

2 ـ كان سماحته يرى أنّ الحلّ الوحيد للوصول إلى الاستقلال والاكتفاء الذاتي على جميع الصُعُد هو معالجة المرض المزمن المتمثّل في ضياع الهوية ومركّب النقص وتقليد الأجانب، وهو ما سوف نتحدّث عنه في الصفحات المقبلة. لهذا، ومن أجل إنقاذ هذا المجتمع، أراد الإمام التّذكير بهذه المسألة وهي أن يؤمن الشّرق بذاته ويطمئنّ على قدراته وعلى أنّ بإمكانه فعل الكثير؛ وهذا ما دفعه إلى التصريح بما صرّح به ليحثّ أبناء الشعب على قطع الأمل بالآخرين إذا ما أرادوا الحصول على الاستقلال.

إذن، فسبب تصريح الإمام هذا هو منح الشعب الثقة بذاته وتقوية معنويّاته، بمعنى أنه لا بدّ له من أن يعتمد على نفسه في تلبية متطلّباته، وأن لا يعقد الآمال على الآخرين في أن يفعلوا ذلك بالنيابة عنه، وبالطبع، لا يتعارض هذا مع تأمين الحاجات الطبيعيّة بالشكل الطبيعيّ والمتداول. ويُتبع الإمام تصريحه المذكور بالقول:

«لا بدّ من أن نبدأ بتطهير المدرسة والجامعة من هذه الأفكار المتغرّبة ليستطيع الشرق الوقوف على قدميه. وإذا لم يتمكّن الشرق من الثبات والوقوف على قدميه وظلّ تابعاً لغيره وخاصّة في المجال الفكريّ الذي يُعتبر أهمّ شيء، أو ظنّ أنّ الغرب هو مصدر كلّ شيء. . . إنّ مثل هذه الأفكار لن تقود بلادنا سوى إلى الدّمار والهاوية، أن نؤمن بأنّ كلّ شيء يأتينا من هناك، وأن أمورنا كلّها تابعة لأولئك»[1].

وبسبب خشيته من أن يتسبّب التقدّم التقنيّ للغرب في إحداث نتائج لا يُمكن تداركها في ما بعد ومن ثمّ فرز واقع خطير، لم يكن

(1) **صحيفة النور**، ج 10، ص 58.

سماحة الإمام يوماً مرحّباً بحماسة بذلك التقدّم، وفي هذا الإطار، يأتي تبريره ودفاعه عن المواقف المتوجّسة لعلماء السلف إزاء بعض مظاهر التقدّم الحضاريّ آنذاك، حيث يقول سماحته:

«إنّ معارضة رجال الدّين في السابق لبعض المظاهر الحضاريّة كانت بسبب خشيتهم من قيام الأجنبيّ ببسط نفوذه في بلادهم وفرض هيمنته عليها. لقد أدّى إحساسهم بخطر الثقافة الأجنبيّة، وخاصّة الثقافة الغربيّة المنحلّة إلى الحذر إزاء كلّ اختراع أو ظاهرة تأتي من هناك»[1].

وإضافة إلى الغزو الثقافيّ الذي تحاول بعض الدّول المهيمنة فرضه، فهي تسعى إلى خلق مناخ مناسب لفرض هيمنتها السياسيّة من خلال تصدير سلعها ومنتجاتها. وعن هذا الموضوع يقول الإمام:

«كلّ الأشياء التي يصدّرونها إلينا تحت مسمّى (التقدّم) و(الحضارة) ما هي إلّا وسيلة لترسيخ وتعزيز هيمنتهم علينا. لا تظنوا أنّ هؤلاء يخطون خطوة واحدة لمصلحتنا، كلّ من يعتقد ذلك فهو جاهل»[2].

ختاماً، وفي إطار مناقشتنا لهذه النظريّة ومدى مطابقتها لرؤية الإمام، يُمكننا القول:

إذا كان المقصود بالانغلاق هو قطع العلاقات والمبادلات مع جميع دُول العالم، فإنّ ذلك ما لا يمكن تصوّره أبداً في ضوء تحليلنا لمجموع آراء الإمام، إذ إنّ سماحته كان يدعو دوماً ويحثّ على تنمية العلاقات مع مختلف الدّول[3] ـ حتى الدّول

---

(1) المصدر نفسه، ج 21، ص 90.

(2) **صحيفة النور**، ج 10، ص 57.

(3) المصدر نفسه، ج 21، ص 190.

الإمبرياليّة (في حال قبول تلك الدّول الضوابط والقواعد التي تنظّم تلك العلاقات)[1]. وأمّا إذا كان المقصود بالانغلاق هو قطع العلاقات والمبادلات مع الدّول التي تسعى من خلال تلك العلاقات إلى ترسيخ قواعد نفوذها وهيمنتها، فقد دافع الإمام بشدّة عن هذا النوع من الانغلاق بلا شكّ، بل ودعا إلى اعتماد الحذر في إقامة مثل تلك العلاقات والمبادلات مع أيّ بلد من تلك البلدان. حيث يقول:

«احترسوا من أيّ شيء تشوبه شائبة التبعيّة، مهما كانت أوجه ذلك الشيء»[2].

2) نظريّة استحالة تحقيق الاستقلال (التامّ أو المطلق)

بعد دحض النظريّتيْن السابقتيْن، لم يبق لنا سوى القبول بنظريّة الاستقلال النسبيّ، بمعنى أنّه لا يُمكننا القول بأنّنا نستطيع غضّ النّظر عن أيّة علاقة أو روابط بشكل كامل في عالمنا اليوم، ولا يُمكننا في الوقت نفسه كذلك الاستغناء عن تحقيق الاستقلال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه لا بدّ من التقليل من حالات التبعيّة وخاصّة نحو قوة معيّنة. لقد كان الاستعمار يُحاول التغلغل والنفوذ في دُول العالم الثالث بهدف إضعاف أُسس الاقتصاد في تلك الدول، بحيث يمكنه في الوقت الحاضر فرض هيمنته بسهولة على اقتصادات بعض الدول وسياساتها من خلال مقاطعة سلعة معيّنة لتلك الدولة، وممارسة الضغوط عليها عن هذا الطريق. وهنا يتّضح ارتباط المجالات المختلفة للاستقلال السياسيّ والاقتصادي والعسكريّ وغيره. وفي الواقع يُعتبر الاستقلال حقيقة بأوجُهٍ عدّة ويتعذّر تحقيقه

(1) المصدر نفسه، ج 10، ص 57.

(2) المصدر نفسه، ج 21، ص 190.

من دون تحقيق هذه الأوجه وتنميتها. فالبلد الحاصل على استقلاله السياسيّ قد يتعرّض لضربات اقتصادية خطيرة إذا لم يخطُ خطوات مناسبة باتجاه الاستقلال الاقتصاديّ.

وكان الإمام يولي هذه القضية جلّ اهتمامه ويؤكّد في العديد من المناسبات على قطع جميع قنوات التبعيّة للقوى العظمى. لاحظ العبارات التالية التي تشير إلى المضمون المذكور:

«علينا الانتباه؛ لا بدّ لنا من التحرّك باتجاه قطع جميع قنوات التبعيّة لهذا العالم المتوحّش [عالم الإمبرياليّة] إن شاء الله»[1].

«وأقول كذلك للمسؤولين والمعنيّين في كلّ موقع وطبقة إنّه يتوجّب عليكم شرعاً أن تشمّروا عن سواعد الهمّة وتقطعوا آخر قنوات وجذور التبعيّة في هذا البلد للأجنبيّ في أيّ مجال كان»[2].

ومن المعلوم أنّ مفهوم تبعيّة أيّ بلد للأجانب تختلف عن قطع العلاقات الاقتصاديّة وغيرها؛ فإذا كان البلد الغنيّ بالموارد الاقتصاديّة مثلاً بحاجة إلى نوع من البضائع أو الخدمات المتوفّرة في بلدان أخرى في العالم، فإنّ حاجته هذه لا تعني بالطّبع تبعيّته لذلك البلد. وقد بيّن الإمام هذا الموضوع بقوله:

«إنّ ما نَعنيه ونقصده هو استقلال بلدنا الإسلاميّ بحيث لا تستطيع أيّة قوّة في العالم توجيه ضربة أو إحداث ضرر به»[3].

وقد أشار سماحة قائد الثورة آية الله **علي خامنئي** كذلك إلى الاختلاف بين التبعيّة وبين التعامل بقوله:

---

(1) **صحيفة النور**، ج 21، ص 99.

(2) **صحيفة النور**، ج 21، ص 37.

(3) المصدر نفسه، ج 16، ص 88.

«ليست المعاملات والمبادلات ضعفاً، أن تشتري شيئاً أو تبيع شيئاً آخر لا يُمثّل أيّ ضعف... لكن يجب أن يستطيع الشعب أوّلاً تأمين حاجاته الأساسيّة بنَفسه ثم يُحدّد المعايير الخاصّة بالمعاملات والمبادلات الاقتصاديّة مع العالم بحيث لا يستطيع أحد عزله أو فرض الحصار عليه بسهولة لإملاء شروطهم عليه»[1].

نظريّة الإمام الخمينيّ حول الاستقلال

قبل توضيح نظريّة **الإمام الخمينيّ** بشأن الاستقلال لا بدّ لنا أولاً من مناقشة جوابه على الموضوع التالي: هل يحظر الإمام أو يعترض على أيّ نوع من أنواع الاستفادة من القدرات والإمكانات والخبرات والتقدّم العلميّ والبحثيّ والصناعيّ ... إلخ للدّول الأخرى، وهل يعتقد أنّه لا بدّ لنا من أن نبدأ من نقطة الصّفر، استناداً إلى قول الإمام **«نريد أن نَصل إلى الاكتفاء الذاتيّ بقدراتنا»**[2]، وأيضاً **«لا بدّ من أن نقول بأنّ الآخرين لا شيء»**[3]، وكذلك قوله **«يجب أن نَعقد العزم على أن لا نمدّ أيدينا إلى أيّ أحد»**[4]؟

لا شكّ في أنّ الجواب على هذا السؤال واضح إلى حدّ ما وذلك وفقاً لما قلناه حتى الآن عن النظريّات الخاصّه بالاستقلال، وهو أنّ الاستقلال لا يعني أبداً غَلق أبواب البلاد بوجه الآخرين، ومنع إقامة أيّة علاقات أو مبادلات معهم، بل يعني إقامة العلاقات

---

(1) صحيفة *كيهان*، العدد الصادر في 8 ـ 5 ـ 1993، ص 6.

(2) **صحيفة *النور***، ج 17، ص 124.

(3) المصدر نفسه، ج 18، ص 117، بتصرّف.

(4) المصدر نفسه، ج 18، ص 117، بتصرف.

والمبادلات ولكن مع الحفاظ على الضوابط والمعايير الخاصّة بذلك، ولا يخفى أنّ هذا المبدأ كان واضحاً أيضاً في أحاديث الإمام سواء في السنوات التي سبقت انتصار الثورة أم بعدها.

في عام (1978م) وجواباً على سؤال أحد الصحافيّين حول مصير الاتفاقيّات الموقّعة بين نظام **الشاه** والدّول الأخرى بعد استقرار نظام الجمهوريّة الإسلاميّة، أجاب **الإمام الخمينيّ** قائلاً:

«ستقوم الحكومة المقبلة بدراسة وبحث تلك الاتفاقيّات من جديد، وستقوم بإلغاء ما لا ينسجم منها مع منافع الشعب ومصالحه. إلّا أنّنا، وفي مجال إعادة بناء البلاد، سنستخدم ونستفيد من جميع الإمكانيّات والطاقات التي ترغب الدّول الأجنبيّة بوضعها في متناول أيدينا، مع الحفاظ على حريّة البلاد واستقلالها بالطّبع وعلى أساس الاحترام المتبادل، وسنقوم كذلك بإبرام اتفاقيّات ومعاهدات أخرى»[1].

نلاحظ من كلام الإمام اهتمامه بضرورة الاستفادة من الإمكانات والخبرات الأجنبيّة من أجل إعادة بناء **إيران** الإسلاميّة، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وأنّ **إيران** بحاجة إلى مثل تلك الإمكانات في المرحلة الحرجة التي تعيشها.

وفي موضع آخر كذلك، وضمن اعتراف الإمام بحاجة **إيران** إلى الاستعانة بالخبرات والتقدّم العلميّ والصناعيّ للدّول الأخرى، يأمر سماحته بإيفاد الطلبة الملتزمين بمبادئ الثورة إلى الخارج من أجل

---

(1) **صحيفة النور**، ج 4، ص 177، بتصرّف. أنظر أيضاً كتاب: ***«بيان الثورة في مرآة الإعلام ـ الأحاديث والبيانات الصّحفيّة للإمام الخمينيّ»***، إعداد وتنظيم رسول سعادتمند، تعريب عباس الصافي، سلسلة الفكر الإيرانيّ المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، الجزء الثاني، ص 383 [المترجم].

مواصلة الدراسة وتلقّي العلوم الموجودة هناك، حيث قال:

«إنّ احتياجنا إلى الصناعات الكبيرة والثقيلة الأجنبيّة بعد ما لحق بنا من تخلّف صناعيّ هو حقيقة لا يُمكن إنكارها، لكنّ ذلك لا يعني أن نكون تَبعاً لأحد القطبيْن العالميّيْن للحصول على العلوم المتقدّمة. لا بدّ للحكومة والجيش من أن يبذلا جهودهما لإيفاد الطلاب الملتزمين والمخلصين إلى الدّول التي تمتلك صناعات كبرى ومتقدّمة شريطة أن لا تكون دولاً مستَعمِرة أو مستَغِلّة، وحذار من إيفادهم إلى الولايات المتحدة الأميركيّة أو الاتّحاد السوفياتي أو البلدان التي تدور في فلك هاتيْن الدّولتيْن»[1].

وكما بيّن الإمام في كلامه هذا، لا بدّ من أن تكون تلك الاستعانة مستندة إلى مبدأيْن اثنيْن، هما: مصالح الأمّة وعدم الرّضوخ تحت الهيمنة. وفي الأساس فإنّه لا يُمكن الاستنتاج من آراء الإمام بأنّه كان يدعو إلى عدم الاستفادة من الطاقات والإمكانات الأجنبيّة، بل ـ وكما ذُكِر ـ كان يحثّ على ذلك ويشجّع عليه.

وفي الكثير من أحاديثه أشار إلى عدم معارضة الدّين الإسلاميّ للعلم والتقدّم والحضارة والتجديد، ومن ذلك قوله:

«إنّ الإسلام يُجيز الاستفادة من معالم التجديد والحضارة إلّا ما كان منها يتسبّب في إفساد الأخلاقيّات أو العفاف، ففي هذه الحالة فإنّ الإسلام يعتبر أنّ مثل هذه الأمور تتعارض ومصالح الأمّة ودعا إلى رفضها وتجنّبها. وأمّا ما وافق منها مصالح الأمّة فقد أكّد عليها الإسلام ودعا إلى الأخذ بها»[2].

---

(1) ***صحيفة النور***، ج 21، ص 194.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 85.

وفي حديث آخر يُشير سماحته إلى معيارَيْن للاستفادة من مظاهر الحضارة والإنجازات البشريّة، قائلاً:

«يُريد منّا الدّين الإسلاميّ أن لا يكون أيّ فرد من أفراد الأمّة الإسلاميّة تابعاً لغيره أو يرزح تحت هيمنته ونفوذه. فإذا تأسّست الجمهوريّة الإسلاميّة لن تعمل على إبادة الإنجازات الحضاريّة أو مكتسباتها، وهي لا تُعارض وجود الجامعة... إنّنا نعارض مظاهر الحضارة التي تعمل على إفساد أبنائنا وتُبقي على تخلّفهم، ولسنا نعارض مبدأ الحضارة أو إرجاع الناس إلى الخلف إلى العصور القديمة»[1].

ويُصرّح الإمام في موضوع آخر مشهِداً التاريخ لنفي التّهمة الموجّهة إلى الدّين الإسلاميّ، ومشيراً إلى نظرة الإسلام الصحيحة ووجهته الدّقيقة إزاء العلم والإنجازات البشريّة، مبيّناً الفرق بينه وبين نظرة الغرب المتخلّفة وثقافته التافهة بقوله:

«لا يقف الإسلام بوجه التطوّر العلميّ والفكريّ، لا بل إنه هو الذي وضع أسس هذه الحركة للبشريّة، وأضفى عليها الوجهة الإلهيّة والإنسانيّة. لقد حيّر الرقيّ العلميّ والثقافيّ في العصر الإسلاميّ جميع الباحثين. نعم، لا بدّ لي هنا من أن أقول بأنّ الفساد الأخلاقيّ وتحويل الإنسان إلى مخلوق مستهلِك وكلّ محاولات الإنسان للوصول إلى أكبر قدر من اللذة والمتعة الماديّة والنظر إلى القِيَم الروحيّة من زاوية المادة والمال، كلّ ذلك يحمل مضموناً يختلف عن مفهوم تحديث البلاد، وعلى هذا فإنّ مذهب التشيّع يُعارض كلّ ذلك لكنّه لا يُعارض الحداثة أو العصرنة»[2].

---

(1) **صحيفة النور**، ج 4، ص 86؛ ج 1، ص 274.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 188.

في هذا الكلام يشير الإمام إلى عدم معارضة الإسلام المظاهرَ الحضاريّة في داخل البلاد، إلّا أنّنا إذا تأمّلناه قليلاً فسنجد أنّ معناه أبعد وأشمل من ذلك. إضافة إلى هذا، فإنّ الارتقاء بالبلد وتطويره إلى مستوى الحياة العصريّة الحديثة، رهن بالاستفادة من قدرات الآخرين وخبراتهم والتقدّم العلميّ والصناعيّ الذي بلغوه، والتي نفتقدها جميعها في بلدنا. بل إنّ أهمّ ما يميّز فِكر الإمام هو مواكبة التقدّم والتطوّر الحديث بحسب ما يقتضيه العصر ورفض التحجّر والجمود الفكريّ.

وكتب الإمام جواباً على رسالة بعثها إليه أحد تلامذته، قال فيه:

«وعموماً، فإنّ تفسيركم للرّوايات والأحاديث يُوحي بأنّكم تدعون إلى وجوب تدمير الحضارة الحديثة وأن يتّخذ الناس من الأكواخ منازل لهم، أو العيش في الصحارى إلى الأبد»[1].

وهكذا نجد بأنّ الإمام يؤكّد باستمرار على نقطة معيّنة تتمثّل في الاعتماد على الذات، والذي يعني برأيه الاعتماد في الأساس على الطاقات والإمكانات والاختصاصات الموجودة في داخل البلاد من أجل إعادة بنائها والوصول إلى الاكتفاء الذاتيّ، وهذا لا يتعارض مع الاستفادة أو الاستعانة بالتجارب الأجنبيّة والخبرات العلميّة والفنيّة الموجودة في تلك البلدان، إضافة إلى القدرات والصناعات والاختصاصات المتطوّرة لديهم، بل لا شكّ في أنّ الإحجام عن الاستفادة من تجارب الآخرين قد يُؤخّر الوصول إلى الأهداف المرجوّة ـ ومنها الاستقلال والاكتفاء الذاتيّ ـ وبالتالي فقد تضطرّ البلاد إلى التبعيّة.

---

(1) **صحيفة النور**، ج 21، ص 34.

وفي حديثه حول إعادة البناء، يحثّ الإمام جميع الشعب والمسؤولين إلى اتّباع الطريق الوسطى، فيقول:

«لا بدّ من أن تكون البرامج الخاصّة بالرفاهية متناسبة ومنسجمة مع أوضاع أغلبيّة الشعب وفي إطار الحفاظ على الشعائر والقِيَم الإسلاميّة بشكل كامل، والابتعاد عن النظرة الضيّقة والتطرّف، ومحاربة الثقافات الاستهلاكيّة المبتَذلة التي تمثّل أكبر داء يُمكن أن يُصاب به أيّ مجتمع، ثمّ تشجيع المنتوجات والصناعات المحليّة، ووضع البرامج الخاصّة بزيادة الصادرات وتوسيع تصدير البضائع»[1].

وفي الختام، نستشفّ من مجموع أحاديث الإمام ونهجه العمليّ[2] جواز الاستفادة والاستعانة بإمكانات الأجانب وقدراتهم وخبراتهم، مع مراعاة المصالح الوطنية بطبيعة الحال. أمّا حدود المصالح الوطنيّة فهي تلك التي لا تَفرض الهيمنة على البلاد أو تتعارض مع الأخلاقيّات ومبادئ العفاف والحياء العامّ، وأن لا تؤدّي إلى زوال مبدأ الاعتماد على الذات، وفقدان الاكتفاء الذاتي والانتقاص من الخبرات الداخليّة. وما من شكّ في وضوح كلام سماحته حول هذا الأمر، فالمقطعان الأوّلان من كلامه يُشيران إلى الاعتماد على الذات والثقة بالنّفس في مجتمع يغوص في الترسّبات والسلبيّات الغربيّة؛ وأمّا المقطع الأخير من كلامه فيُبيّن شروط الهيمنة.

---

(1) **صحيفة النور**، ج 21، ص 38.

(2) يُستفاد من سيرته العمليّة تأييده البرامج والأداء الذي كانت تقوم به حكومة الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران حول الاستفادة والاستعانة بالطاقات والقدرات الأجنبيّة في مرحلة ما بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، وخاصّة خلال حكومة المهندس **مير حسين موسوي** التي استمرّت ثماني سنوات.

المحاور الضروريّة لديمومة

الاستقلال السياسيّ

أ) الاهتمام بالاستقلال الثقافيّ

إذا ألقينا نظرة عابرة على أحاديث **الإمام الخمينيّ** فإنّنا سنستنتج أنّ «الثقافة» تلعب دوراً أساسيّاً ومبدئيّاً في الحفاظ على الاستقلال السياسيّ وبقائه، وكذلك الحصول على الاستقلال التامّ. يقول سماحته في هذا الشأن:

«الثقافة منشأ السعادة أو التعاسة لأيّ شعب»[1].

وفي ما يتعلّق بالحرب النّفسيّة ـ الثقافيّة التي يشنّها نظام الهيمنة وأساليبها ومظاهرها، يقول أحد الباحثين المعاصرين ما يلي:

«لقد خطا المفكّرون وخطباء الحضارة البرجوازيّة الغربيّة خطوات كبيرة في ممارساتهم ونشاطاتهم ضدّ العالم في ما وراء حدود أوروبا، وقاموا بتطبيق برامج عميقة المضامين حتى

---

(1) **صحيفة *النور***، ج 2، ص 7.

تمكّنوا من تضليل الرّأي العامّ في كلّ أنحاء العالم، ومنها شعوب العالم المتأخّرة... وقد أغرَوا الشعوب على التصديق والاعتقاد بأنّ العالم في ما وراء أوروبا ليس سوى عالم متوحّش، وأنّ أوروبا هي المنطقة الوحيدة التي تمتلك الحضارة الراقية، وهي بالتالي التي تستحقّ الهيمنة والسيطرة على كلّ القِيَم الثقافيّة والشؤون السياسيّة والعسكريّة والصناعيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العالم. وقد تمّ تمرير هذه المؤامرة من خلال أساليب ثلاثة، هي: (1) السكوت عن عظمة وجلال الحضارات غير الأوروبيّة؛ (2) قلب الحقائق المتعلّقة بالقِيَم الحضاريّة غير الأوروبيّة؛ (3) بيان أنّ سرّ تفوّق شعوب أوروبا على بقيّة شعوب العالم هي الفلسفة والقاعدة العقليّة والفكريّة والاتّجاه نحو الحكمة والمنطق والمذهب العقليّ، والابتعاد عن العادات والتقاليد البائدة والقديمة، وليس بالضرورة أن يكون ذلك بسبب إنجازاتها العلميّة والفنيّة والاختصاصيّة»[1].

أمّا الأستاذ الشهيد الشيخ **مرتضى مطهّري** فقد اعتبر كذلك أنّ أوّل خطوة يقوم بها الاستعمار من أجل النفوذ والتغلغل إلى داخل المجتمعات التي ترزح تحت هيمنته تتمثّل في استعماره إيّاها ثقافيّاً، مشيراً إلى أنّ هذا النوع من الاستعمار هو في الواقع أخطر أنواع الاستعمار، حيث يقول:

«لا شكّ في أنّ الاستعمار الثقافيّ هو أخطر أنواع الاستعمار قاطبة، إذ ليس باستطاعة الاستعمار السيطرة على أيّ شعب

---

(1) عبد الهادي الحائريّ، **نخستين روياروييهاى انديشه گران إيران با دو رويه تمدّن غرب** (*المواجهة الأولى للمفكّرين الإيرانيّين مع نمطيْن من أنماط الحضارة الغربية*)، ص 102، 103.

اقتصادياً أو سياسياً إلّا بعد أن يستعمره فكرياً. ومن أجل استغلال الفرد لا بدّ من تجريده من شخصيّته الفكريّة، وإدخال الشكّ في داخله إزاء ما ينتمي إليه، ثمّ يُشوّقه بدلاً من ذلك في كلّ ما يعرضه عليه أو يُقدّمه له الاستعمار. ويعتقد الاستعمار أنّه لا بدّ من إيجاد حالة داخل أفراد المجتمع تُدعى بحالة التأثّر بالتجديد أو التحديث بحيث يجعلهم ينفرون من تقاليدهم وعاداتهم. وفي المقابل ينظرون إلى العادات والتقاليد الأجنبيّة بعين الانبهار والتعجّب، وأنّه لا بدّ كذلك من تشكيك المجتمع بآدابه وفلسفته وتراثه الأدبيّ ومؤلّفاته وعلمائه وإنجازاته العلميّة والثقافيّة، وفي المقابل جعله مسحوراً بآداب الأجنبيّ وفلسفته ومؤلّفاته»[1].

على هذا الأساس، يضمن الاستعمار بقاءه من خلال فرض ثقافته وقِيَم نظامه على جميع طبقات المجتمع والترويج لها بشتّى الوسائل سعياً منه إلى إثارة الشعوب ضدّ ثقافاتها وتقاليدها وارتباطاتها النفسيّة والفكريّة وغير ذلك ليضع مكانها ثقافته وقِيَمه، وكما قال المرحوم **جلال آل أحمد**:

«إنّ الاجتياح الذي يقوم به الاستعمار على مستعمراته لا يقصد من ورائه الاستيلاء على الثروات الطبيعيّة والعقول المتميّزة للأفراد ـ فرار العقول ـ وحسب، بل يستهدف من ذلك أيضاً تدمير لغة سكّان المناطق المستعمرة وآدابها وموسيقاها وأخلاقها ودينها»[2].

---

(1) مرتضى مطهّري، **پيرامون انقلاب إسلامي** (*حول الثورة الإسلاميّة*)، ص 160، 161.

(2) جلال آل أحمد، **در خدمت وخيانت روشنفكران** (*خدمات المتنوّرين وخيانتهم*)، ص 52.

ومن خلال معرفته الدّقيقة وإدراكه العميق لأساليب الاستعمار ونهجه قبل سنوات عديدة من انتصار الثورة الإسلاميّة في **إيران**، كان **الإمام الخمينيّ** يحذّر من خطر الغزو الثقافيّ للاستعمار. وفي كلام له يُشير إلى أحد الأمثلة حول ذلك فيقول:

«ما هو أغلى وأسمى من الثروات الطبيعيّة الموجودة في باطن الأرض هي الثروات الموجودة فوق سطح الأرض، وأقصد بذلك شبابنا. أيّها السادة! إنّ هؤلاء يسرقون شبابنا ويستولون عليهم، تالله إنّهم ليسرقون الشباب في البلدان الإسلاميّة»[1].

وبعدما استقرّت دعائم الحكم الإسلاميّ في **إيران**، واصل الإمام تأكيده على هذه المسألة مبيّناً أنّ أساس الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة للغرب يتمثّل في هيمنته الثقافيّة، فيقول:

«من أهمّ أنواع الهيمنة التي يمارسها الغرب أو الشرق على جميع الأقطار الإسلاميّة هي الهيمنة الثقافيّة»[2].

وخلال هذه المرحلة وفي العديد من المناسبات[3] زادت تأكيداته على ضرورة استئصال التبعيّة الفكريّة والثقافيّة من المجتمع.

هذا، وبسبب معرفته الدّقيقة بأساليب نظام الهيمنة، سعى الإمام إلى تنظيم نهجه ومسيرته في الاتّجاه المغاير لذلك النظام. وفي كلمته

---

(1) **صحيفة *النور***، ج 1، ص 91.

(2) المصدر نفسه، ج 6، ص 218.

(3) أنظر المصدر نفسه: ج 9، ص 154 ـ 185؛ ج10، ص 55 ـ 75 ـ 105 ـ 278؛ ج12، ص 54. ويُعتبر التاريخ الذي أدلى فيه الإمام بهذا الكلام مهمّاً للغاية، حيث صرّح سماحته بكلّ تلك الأحاديث بعدما استقرّت أوضاع نظام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران بشكل نهائيّ وتحرّك المجتمع الإيرانيّ نحو البناء والاكتفاء الذاتي في الكثير من المجالات.

التي ألقاها بمناسبة إعادة فتح المدارس والجامعات في عام 1979م، كانت عباراته الأولى تتضمّن التذكير بهذا الموضوع قائلاً:

«كما نبّهت إلى ذلك مراراً وتكراراً، فإنّ أخطر أنواع تبعيّة الشعوب المستضعفة للقوى العظمى والإمبرياليّة تتمثّل في التبعية الفكريّة والداخليّة ومنها تنشأ بقيّة أنواع التبعيّة. وما لم يحصل الشعب على استقلاله الفكريّ، فلن يحصل على استقلاله في المجالات الأخرى أبداً»[1].

وأضافَ سماحته مشيراً إلى أحد السُّبل الكفيلة بالتخلّص من التبعيّة الفكريّة وأخطارها، فيقول:

«من أجل الحصول على الاستقلال الفكريّ والخروج من سجن التبعيّة، حاولوا أن تكتشفوا مفاخركم ومآثركم الوطنية والثقافيّة، إنّ الكارثة الكبرى لشعبنا هي هذه التبعيّة الفكريّة حيث يعتقدون بأنّ كلّ ما عندنا منشؤه الغرب وأنّنا فقراء في جميع المجالات وبالتالي لا بدّ لنا من استيراد كلّ شيء من الخارج»[2].

يُلاحظ أنّ **الإمام الخمينيّ** قد فسّر في كلامه أعلاه التبعيّة الفكريّة بغُربة الذات والغربنة، وكلاهما يرجعان إلى أصل واحد وهو جهل المرء قدُراته الفعليّة، وعدم وعيه هويّته الثقافيّة وتراثه التاريخيّ وما يمتلكه من رصيد شخصيّ متأصّل في عمق تاريخه.

وغني عن القول إنّ ما مارسه المستعمر ولا يزال ضدّ الشعوب المتخلّفة الخاضعة لهيمنته هو تكريس فكرة فقدان تلك الشعوب لأيّة

---

(1) ***صحيفة النور***، ج 9، ص 185.

(2) المصدر نفسه، ص 186.

هويّة ثقافيّة أو للأصالة التاريخيّة، وحاجتها إلى الآخرين.

وكان **الإمام الخمينيّ** يبذل قصارى جهده وخاصّة في السنوات الأولى لانتصار الثورة الإسلاميّة من أجل استئصال داء التبعيّة الثقافيّة، ومعالجته من خلال بثّ الشعور بالثراء الثقافيّ والقدرة والكفاءة والجدارة لبلوغ التقدّم العلميّ، واستعادة الحضارة والمجد والعظمة التي كان يحظى بها المسلمون، فتمكّن بذلك من انتشال شعبه من كابوس غُربة الذات والغربنة، ووضعه على طريق الإيمان بذاته وقدُراته.

وفي مجال إسعاد الشعب ورفاهيته بشكل عامّ، والحصول على الاستقلال بشكل خاصّ، يؤكّد الإمام على ثقافة المجتمع بكلّ طبقاته بخواصّه وعوامه، فيخلُص إلى أنّ الثقافة تلعب دوراً حيويّاً ومصيريّاً في تحديد وجهة المجتمع، وأنّ الثقافة هي التي تستطيع إيصال المجتمع إلى ذرى الشموخ والكمال والسعادة، وأنّها هي التي تتسبّب في سقوط أيّ مجتمع وانحطاطه وإذلاله. وفي بعض كلامه استشهد بالآية القرآنية الشريفة القائلة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1]، فتغيير النظام المسيطر على أيّ شعب مرهون بالثقافة والعقليّة السائدة في المجتمع، ويعتبر سماحته أنّ ذلك إنّما هو سنّة إلهيّة جارية، حيث يقول:

«إنّ الله لا يُغيّر مصير أمّة ما إلّا إذا قامت تلك الأمّة بتغيير نفسها وذاتها. فإذا كان الشعب يتحلّى بروح الاستشهاد والإيثار والفداء والتضحية من أجل بلوغ أهدافه، والاستعداد للوقوف بوجه الظلم والتعسّف، ويعتبر هيمنة الغير ذلّاً وعاراً، فإنّ ذلك يعني أنّ هذا الشعب قد غيّر مساره وبدّل مصيره

(1) سورة **الرّعد**: الآية 11.

وبالتالي فإنّ النُّظُم التي تحكمه ستتغيّر أيضاً. أمّا إذا كان الشعب غير مبالٍ وغير مكترث واعتاد على العيش في دهاليز الظّلم والذلّ والعار فإنّ مصيره كذلك سيكون محكوماً بالرّضوخ تحت الظلم والاستكانة»[1].

وفي مواضع كثيرة من أحاديثه أشار الإمام إلى نقطتيْن أساسيّتيْن تتعلّقان بخلاص المجتمع ونجاته من التبعية للأجنبيّ، وهما:

1) الإيمان بالذات والاعتماد عليها بدلاً من التأثّر بالأجنبيّ والغربنة

ولا شكّ في أنّ معرفة المرء قدراته ومواهبه الذاتيّة والاعتماد عليها تلعب دوراً رئيساً في تقدّمه وبلوغه أهدافه في أيّ عمل يروم الشروع به، وما لم يثق المرء بنفسه ويؤمن بذاته، وإذا ما ظلّ جاهلاً تلك القدرات والمواهب التي يمتلكها، وعزف عن الاعتماد على تلك الطاقات في وصوله إلى أهدافه، فإنّه لن يُوفَّق في أيّ عمل يقوم به. وينطبق هذا المفهوم كذلك على النشاطات والحركات الاجتماعيّة. حيث يُعتبر فُقدان المجتمع لهويّته وشخصيّته من أخطر الأمراض الاجتماعيّة، ومجتمع كهذا لن يتحرّك خطوة واحدة باتّجاه الاستقلال وتأمين حاجاته الضروريّة. وإليك ما يقوله الإمام في هذا الصّدد:

«لقد فقدنا هويّتنا أمام الغرب وتغرّبنا بسبب الإعلام الذي كان يمارسه، حتى ظنّنا أنّ كلّ شيء يأتينا من الغرب، وكنّا بحاجة إليه في كلّ شيء. أمّا الآن، وبعدما أدرك الشعب أنّ عليه أوّلاً البحث عن ذاته وإيجاد هويّته، فقد أصبح لزاماً على هذا الشعب أن يثق بذاته ويؤمن بنفسه، وأنّه كغيره قادر على فعل كل شيء وعليه التخلّص من الغربنة وغلق جميع الأبواب المفتوحة أمام الغرب حتى يحصل على استقلاله. ما

---

(1) **صحيفة النور**، ج 9، ص 206 ـ 208، بتصرّف.

دامت الغَرْبَنة في عقولنا فلن نحصل على الاستقلال أبداً»[1].

يتّضح من كلام الإمام أنّ (الغَرْبَنة) وبمفهومها الأعمق (التأثّر بالأجانب) هي داء عضال يحول دون بلوغ المرء لاستقلاله، ويكاد يكون مستحيلاً الوصول إلى الاستقلال مع سيطرة روح الغَرْبَنة على أفراد المجتمع. كما يؤكّد سماحته على الاستقلال الفكريّ الذي يعني (الإيمان بالذّات) و(الثقة بالنفس) بقوله:

«الإيمان بالنفس ـ بعد الإيمان بالله سبحانه ـ هو مصدر الخيرات... المهمّ هو أن تكتشفوا هويّتكم وذلك لأنّنا في ظِلّ النظام السابق فقدنا هويّتنا، وقد فعلوا كلّ ما يحلو لهم، وكانوا يُصوّرون لنا أنّنا عاجزون عن فعل أيّ شيء، وكان علماؤنا يتعرّضون للذل والمهانة[2].

لا شكّ في أنّ الوصول إلى هذه الحالة من الثقة بالنّفس تقتضي قطع الرجاء بالآخرين، وما لم تُقطع حبال الرّجاء بالآخرين لن يحصل على الثقة بالنفس بشكل كامل من أجل القيام بمهامّه وإظهار قدراته وبيان مواهبه وإبداعاته.

يجب أن نُعوّد أنفسنا على القنوط من الآخرين إلّا الله سبحانه، ونُلقِّن أنفسنا بأنّ أولئك ليسوا شيئاً يُذكر. لا بدّ لنا من الاتّكال على الله تبارك وتعالى وعلى إمكاناتنا الوطنية وقوّة الإسلام لكي تسير أعمالنا قُدُماً»[3].

ويرى الإمام أنّه إذا تمّ حلّ المعضلتيْن الفكريّة والنفسيّة فإنّ ذلك

---

(1) **صحيفة النور**، ج 10، ص 75، بتصرّف.

(2) المصدر نفسه، ج 17، ص 65.

(3) المصدر نفسه، ج 18، ص 117.

يعني أهمّ خطوة يخطوها المرء في طريق الوصول إلى الاستقلال والاكتفاء الذاتيّ، وقد أكّد على هذه النقطة كذلك في وصيّته الدينيّة ـ السياسيّة قائلاً:

«اعلموا أنّ العنصريْن الآريّ والعربيّ لا يقلّان أهميّة عن العنصر الأوروبيّ أو الأميركيّ أو الروسيّ، فإذا اكتشفنا ذواتنا وتجنّبنا اليأس والقنوط ولم نعتمد إلّا على أنفسنا، فإنّنا سنتمكّن على المدى البعيد من القيام بأيّ عمل»[1].

لقد ركّز سماحة الإمام مساعيه وجهوده على إزالة حالة اليأس والقنوط من عقول الشعب وأفكاره، ومنحه روح الثقة بالنفس والاعتماد على الذات لكي يستطيع اكتشاف طاقاته وقدراته ومواهبه المكنونة داخل ذاته، وإحياء آماله في التطوّر والتقدّم والشموخ والعظمة من أجل أن يستعدّ لتجميع قواه وإمكاناته الذاتية وتوجيهها الوجهة الصحيحة، والعمل على تأمين احتياجاته بإرادة وعزم راسخيْن.

وعلى هذا، يُمكن القول بأنّ العامل الثاني أيضاً يندرج ضمن هذه النقطة بالذات:

2) العزم والهمّة والإرادة القويّة للشعب

عندما يكتشف الشعب ذاته وهويّته، ويُدرك حجم قدرته على الموهبة والإبداع وتأمين حاجاته، ويستيقن أنّه ليس أقلّ شأناً من الشعوب الأخرى، وإذا أراد يوماً الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر، فإنّ المرحلة التالية تتمثّل في توظيف كلّ جهوده وإمكاناته في سبيل قطع حبال التبعيّة، وانتزاع الاستقلال، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في

---

(1) **صحيفة النور**، ج 21، ص 184.

جميع المجالات بعزم راسخ، وإرادة حديديّة، وهمّة عالية، ومثابرة مستمرّة، حينذاك لن يكون بمقدور أيّة قوّة الوقوف بوجهه ومنعه من الوصول إلى هدفه.

لا بدّ من أن نُقنع أنفسنا بأنّه إذا أراد الشعب أن يحيا من دون أيّ نوع من أنواع التبعيّة فإنّه يستطيع ذلك، ولن يكون باستطاعة القوى في العالم أن تفرض عليه ما لا يريد[1].

إذن، بعد عامل الثقة بالنفس، فإنّنا نلحظ وجود عوامل أخرى في ثنايا عبارات الإمام من قبيل العزم والإرادة والمثابرة للوصول إلى الهدف ـ الاستقلال ـ :

«يجب أن تحافظوا على اليقظة والحذر ولا تعطوا فرصة للإغراءات الشيطانيّة لهؤلاء المناورين السياسيّين المرتبطين بالغرب أو الشرق أن يجرّوكم إلى هؤلاء اللصوص الدوليّين، واعملوا على إزالة كلّ أنواع التبعيّة بإرادتكم القوية وهممكم العالية ومثابرتكم»[2].

ب) بناء الكوادر

العامل الآخر الذي يلعب دوراً أساسيّاً ومهمّاً ـ من وجهة نظر **الإمام الخمينيّ** ـ في الحفاظ على الاستقلال السياسيّ وديمومته، هو «الموارد البشريّة المخلصة».

ويُمكن اعتبار هذا العامل بشكل أو بآخر في موازاة العامل السابق ـ ونَعني بذلك الاستقلال الثقافيّ ـ وبعبارة أخرى، يُمكننا

---

(1) ***صحيفة النور***، ج 21، ص 198.

(2) المصدر نفسه، ج 21، ص 184.

اعتبار العامل الثاني نتاجاً من نتاجات العامل الأوّل. ويُمثّل هذا العامل في الكثير من أحاديث الإمام ثمرة الاستقلال الثقافيّ[1]. وعلى سبيل المثال، لنتأمّل هذا التصريح لسماحته:

«الثقافة هي أساس الشعب، بل أساس وطنيّة الشعب والركن الركين لاستقلاله. لذلك كانوا (المستعمرون) يسعون إلى الحيلولة دون أن يكتشف الإنسان نفسه وذاته، لأنّهم يخافون الإنسان... سعَوا خلال تلك السنين الطويلة وخاصّة الخمسين سنة الماضية إلى منع ظهور رجال وشخصيّات مؤثّرة في إيران»[2].

ولئن كان دور عموم الشعب مهمّاً وجليّاً في الحركات الاجتماعيّة، إلّا أنّ التجربة والخبرة علّمتانا أنّ دور الكوادر المؤثّرة لا يقلّ أهميّة عن الدور الذي يلعبه الشعب، بل إنّ دور تلك الفئة يُعتبر أعمق وأكثر تأثيراً في بعض الحالات حيث تظهر آثار ذلك على المدى الطويل. ولمّا كان معظم الكوادر ينتمون إلى النظام التعليميّ والثقافيّ في البلاد ولا سيّما الجامعات، ظلّ الإمام وفي الكثير من المناسبات يؤكّد على الدور الأساس للجامعات بشكل خاصّ وجميع المراكز التعليميّة والتربويّة بشكل عامّ، في بناء سعادة المجتمع واستقلاله أو بالعكس، ترسيخ تبعيّته وخنوعه. وقد اعتبر هذه المراكز بمثابة البؤَر الأساسيّة والأهداف الأصليّة التي يستهدفها المستعمِرون ويضعونها في مقدمّة أولويّاتهم لاستخدامها كرأس حربة في الانقضاض على البلدان وإخضاعها لهيمنتهم، وهنا يقول سماحته:

إنّ استقلال ووجود أيّ مجتمع ينبثقان من استقلاله الثقافيّ،

---

(1) **صحيفة النور**، ج 5، ص 10 ـ 17 ـ 39 ـ 84 ـ 272.

(2) المصدر نفسه، ج 6، ص 40.

«ومن السذاجة التفكير بإمكانيّة الوصول إلى الاستقلال ولو في بُعد واحد من أبعاده من خلال التبعيّة الثقافيّة. وليس من باب الصّدفة أن يكون الهدف الأصليّ للاستعمار والمستعمرين ومن أولويّاتهم القصوى غزو ثقافة الشعوب التي ترزح تحت هيمنته، وليس من باب الصّدفة كذلك أن تتعرّض مراكز التربية والتعليم بدءاً من المدارس الابتدائيّة وحتى الجامعات في البلدان ومنها إيران، للغزو الثقافيّ من قِبل المستعمرين خصوصاً الغربيّين ثمّ الأميركيين والرّوس»[1].

وفي مواضع أخرى من أحاديثه، يُشير الإمام إلى أنّ السبب الرئيس للتبعيّة من قَبل هو غياب «الرّجال الصالحين» في مراكز اتّخاذ القرار في البلاد، فيقول:

«إنّ السّبب في تبعيّتنا للأجنبيّ قبل هذا هو غياب الرجال الصالحين، وحتى لو كان هناك رجال صالحون فقد كانوا معزولين ومقصيّين عن مراكز القرار، بينما أولئك الذين كانوا في الساحة لم يكونوا رجالاً صالحين... وكانوا السّبب في تبعيّة بلادنا للأجنبيّ»[2].

ومن البديهيّ أنّ الجامعات هي منبع أغلب الكوادر والموارد الإنسانيّة المؤثّرة في النظام الاجتماعيّ، وهو ما جعل الإمام يركّز على دور الجامعة بقوله:

«لا بدّ لهذا الشعب المحروم من أن يعلم أنّ معظم الضربات القاسية التي وجِّهَت إلى إيران والإسلام خلال الخمسين سنة الأخيرة كان مصدرها الجامعات، ولو كانت تلك الجامعات

---

(1) **صحيفة *النور***، ج 15، ص 160.

(2) المصدر نفسه، ج 8، ص 52.

ومراكز التربية والتعليم الأخرى تُطبّق برامج إسلاميّة وعلميّة تخدم مصلحة هذا الوطن وتقوم بتعليم وتربية وتهذيب الأطفال والأحداث والشباب، لمَا أصبحت بلادنا لُقمة سائغة لبريطانيا ومن بعدها أميركا والاتّحاد السوفياتيّ، ولمَا فُرِضت الاتفاقيّات المدمّرة والهدّامة على هذا الشعب المحروم والمسلوب... فلو كانت الجامعات الإسلاميّة هي قاعدة ومنشأ المجلس والحكومة والنظام القضائيّ وبقيّة المؤسّسات الأخرى لمَا واجه شعبنا اليوم كلّ هذه المشاكل المهلكة»[1].

إذاً، على الكوادر والموارد البشريّة أن تتّصف بالصلاح والإخلاص إضافة إلى امتلاكها الثقة بالنّفس والعزم والهمّة والاجتهاد والمثابرة. ومعلوم أنّ اعتماد الموارد البشريّة على الصلاح والإخلاص فقط ليس كافياً من أجل المحافظة على الاستقلال وديمومته، بل إنّ الاختصاص والمهارة يلعبان دوراً أساساً في هذه المسألة المهمّة ممّا يجعلهما بمثابة عامل آخر وشرط رئيس ينبغي توفّره في تلك الموارد.

وقد اهتمّ سماحة **الإمام الخمينيّ** بهذا الموضوع بشكل كبير معتبراً أنّ الاختصاص هو قرين الإخلاص في سبيل الوصول إلى الاستقلال والاكتفاء الذاتي، حيث أشار في الرسالة المتعلّقة بإعادة البناء إلى بعض الأمور الضروريّة في إعادة بناء البلاد والاستقلال، ومنها «توسيع المراكز العلميّة والبحثية»، قائلاً:

«أهمّ عامل للوصول إلى الاكتفاء الذاتيّ وإعادة البناء هو توسيع المراكز العلميّة والبحثية، وكذلك عنصر المركزيّة وتوجيه القدرات توجيهاً صحيحاً، والتشجيع الكامل والشامل للمخترعين والمكتشفين والقوى المخلصة والمتخصّصة التي

---

(1) صحيفة النور، ج 21، ص 192.

تتحلّى بالشهامة المطلوبة لمحاربة الجهل، والتخلّص من شبح فكرة اقتصار العلم على الغرب والشرق، وأن تبرهن هذه القوى قدرتها على جعل البلاد تقف على قدميها»[1].

ج) الاستقلال الاقتصاديّ

تندرج الاحتياجات الماديّة والاقتصاديّة ضمن مجموعة احتياجات الإنسان العامة، وطالما كان الإنسان حيّاً يُرزق، فمن الطبيعيّ أن تتعاظم حاجاته الماديّة وتسير معه على خطّ متوازٍ، وبالتالي أن يكون مضطرّاً لتأمين تلك الحاجات.

وكما أسلفنا في الصفحات السابقة، فإنّ الحاجات الاقتصاديّة للمجتمعات غالباً ما تصبح هدفاً للدّول الكبيرة، وسبباً للضغط عليها ووسيلة لاستغلالها، ما يمهّد إلى هيمنة المستبدّين والطغاة عليها. لذلك، فإنّ الشعب الذي يُصمّم على العيش بحريّة خارج سيطرة المستعمرين والطغاة، والبقاء بعيداً عن كلّ أنواع الضغوط والاستغلال والظلم والجور وما شابه ذلك، ويُقرّر مواصلة مسيرته والمحافظة على استقلاله السياسيّ بعد الحصول عليه وإدامته، لا بدّ لهذا الشعب من أنْ يُفكّر ويسعى إلى إزالة كلّ أنواع الحاجة والعوز للأجنبيّ وخاصّة المستبدّين والإمبرياليّين في العالم، ليكون بمنأىً عن الأخطار التي قد تهدّد استقلاله السياسيّ في مختَلَف الظروف. وفي غير هذه الحالة فإنّ حاجاته الاقتصاديّة ستجبره على اجتراع كأس التبعيّة والذّلّ، إنْ عاجلاً أو آجلاً.

إذن، من الواضح أنّ العلاقة بين القوّة الاقتصاديّة والقوّة السياسيّة هي علاقة مباشرة، بمعنى أنّ الأولى تشكّل إحدى

---

(1) **صحيفة النور**، ج 21، ص 38.

المقوّمات الخاصّة بالثانية، فالمجتمع الذي لا يمتلك قوّة اقتصاديّة قادرة على إدارته سيواجه الفشل، لا محالة، على المدى البعيد. ويجدر القول إنّ القوّة هي اليوم بيد أولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج والإمكانات المتعلّقة بمعالجة المواد الأوليّة[1].

كذلك الحال مع الاستقلال الاقتصاديّ والاستقلال السياسيّ إذ توجد بينهما مثل هذه العلاقة، فإذا لم يكن ثمّة استقلال اقتصاديّ وخاصّة في مجال الحاجات الأوليّة والحيويّة، كالحاجة إلى المواد الغذائيّة، فلا يُمكن للاستقلال السياسيّ أن يستمرّ حيث تُعتبر الحاجة الاقتصاديّة عاملاً خطيراً للغاية في التبعيّة السياسيّة.

وإحدى الوسائل التي يستخدمها الطغاة والمستبدون في العالم للهيمنة الكاملة على البلدان الأخرى تتمثّل في استغلال العامل الاقتصاديّ وتوظيفه لصالحهم، ويروي التاريخ أنّ استخدام الطغاة لهذه الوسيلة يرجع إلى زمن بعيد جدّاً، ومنها ما تعرّض إليه **النبيّ** الأعظم (ص) وأصحابه من المسلمين عندما تمّت محاصرتهم اقتصاديّاً من قِبَل أشراف **قريش**[2].

وإذا ألقينا نظرة على سياسة المستبدّين في القرون المعاصرة فسوف تتّضح هذه الحقيقة أكثر فأكثر، حيث إنّ الاستعمار سعى في العصر الحديث إلى احتكار القوّة الاقتصاديّة في العالم، عبر تأسيس الاتّحادات والشركات المتعدّدة الجنسيّات بغية الهيمنة على شرايين الاقتصاد العالميّ وممارسة الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة على الدّول الضعيفة. ولا شكّ في أنّ استخدام هذه الوسيلة في مجال المواد الغذائيّة التي ترتبط ارتباطاً حيويّاً ومباشراً بحياة البشر، له تأثيراته

---

(1) دن مورغان، **غيلان الحبوب**، ص 239.

(2) أنظر كتاب: **فروغ ابديّت** *(نور الخلود)*، ج 1، ص 352.

ونتائجه الحسّاسة خاصّة في المجتمعات التي ابتعدت عن أهدافها المعنويّة.

ومن أجل تقليص وإضعاف قوة المناضلين من جهة، وترسيخ دعائم هيمنتهم وقدرتهم في العالم من جهة أخرى، عمل الطغاة والمستبدّون ومنذ فترة طويلة على احتكار المواد الغذائيّة وذلك للدور الاستراتيجيّ الذي لعبته ـ ولا تزال ـ هذه المواد، وخاصّة الحبوب، في الحضارة البشريّة:

«تُعتبر الحبوب من بين الموادّ التي تلعب دوراً رئيساً في الحضارة الحديثة تماماً كالدور الذي يلعبه النفط في هذا المجال، فهي كما النفط تمتلك أهميّة تاريخيّة وسياسيّة ودوليّة لا جدال فيها من أجل استمرار بقاء الجنس البشريّ»[1].

ويقول **جاك شونشول** وزير الزراعة التشيليّ في عهد الرئيس **سلفادور أليندي** (Salvador Allende):

«من يمتلك السيطرة على تصدير المواد الغذائية فإنّه بذلك يُسيطر على العالم بأسره»[2].

وأمّا **سقراط** فيقول:

«من لا يعلم شيئاً عن الحنطة فإنّه لا يستحقّ أن يتولّى الحكم»[3].

هذا وقد بدأ التوسّع التجاريّ الحقيقيّ الحديث للحبوب مع بداية القرن التاسع عشر[4]. وبعد الحرب العالميّة الثانية أصبحت دول

---

(1) دن مورغان، ***غيلان الحبوب***، ص 1.

(2) المصدر نفسه، ص 232.

(3) المصدر نفسه، ص 13.

(4) المصدر نفسه، ص 14.

كثيرة، كانت تُعتبر حتى ذلك الوقت مكتفية ذاتيّاً في مجال تأمين حاجاتها من المواد الغذائيّة، أصبحت تعتمد على الأقطار الأخرى مثل **الولايات المتحدة الأميركيّة وأميركا** الشمالية في شراء تلك المواد. وفجاةً احتلّت **الولايات المتحدة** موقع الصّدارة في قائمة نظام التغذية في العالم، ونتيجة لذلك تغيّرت طرق التجارة، وبرزت معادلات وعلاقات اقتصاديّة جديدة. ومنذ ذلك الحين، أضحت الحبوب وتجارتها أحد الأُسس المهمّة للإمبراطوريّة الأميركيّة. وقد وضعت تلك التغييرات في أسعار الموادّ الغذائيّة بصماتها بشكل واضح على أسلوب التغذية للكثير من شعوب العالم وفي قيمة الدولار، وكذلك في السياسة والدبلوماسيّة[1].

وحاول نظام الهيمنة استغلال سلاح الموادّ الغذائيّة أسوأ استغلال من أجل فرض نفوذه على الشعوب الأخرى في العالم، ومن الأمثلة الواضحة على سياسة نظام الهيمنة استخدام هذا السلاح في فرض عمليّة السلام على **مصر** بعد حرب الأيّام الستّة[2]، وإسقاط حكومة **سلفادور أليندي في تشيلي**[3]، وفي فرض الهيمنة على بعض الدّول الأفريقيّة **كزائير**[4].

وكذلك الحال في **إيران**، حيث سعت ما تسمّى بالثورة البيضاء والإصلاح الزراعيّ[5] إلى التضييق على بعض الدّول، وفرض هيمنة أكبر على شؤون مختلف الأقطار الإسلاميّة. ولم يمض عامان على

---

(1) المصدر نفسه، ص 1.

(2) المصدر نفسه، ص 280.

(3) المصدر نفسه، ص 277.

(4) دن مورغان، «*غيلان الحبوب*»، ص 236، 237.

(5) أنظر كتاب **فرهنگ علوم سياسي** (*قاموس العلوم السياسيّة*)، ج 2، ص 62.

إعلان الإصلاح الزراعيّ وتدمير الاقتصاد الإيرانيّ حتى تمّ فرض المعاهدة المذلّة والمشينة التي عرفت آنذاك بـ **«الكاپيتولاسيون»** على **إيران**[1].

وقد أدرك **الإمام الخمينيّ** منذ اللحظة الأولى سرّ هذه الحركة والمؤامرة الاستعماريّة وهدفها في الهيمنة على شؤون مختلف الدّول الإسلاميّة، فقال في خطبته الحماسية التي ألقاها في المدرسة الفيضيّة بعد المصادقة على موادّ ما يُسمّى بالثورة البيضاء والإصلاح الزراعيّ:

«إنّ هؤلاء يريدون الاستيلاء على الاقتصاد؛ يُريدون تدمير زراعتكم وتجارتكم؛ يريدون أن يثروا على حساب هذه البلاد؛ يريدون الاستيلاء على الثروات من خلال عملائهم. إنّ هؤلاء يريدون إزالة العوائق وكسر السدود من طريقهم، والقرآن هو أحد تلك السدود، وهؤلاء يريدون كسر هذا السدّ، ورجال الدّين هُم سدّ كذلك، وهؤلاء يريدون كسر هذا السدّ..»[2].

وخلال العَقديْن اللذيْن سبقا اندلاع الثورة الإسلاميّة استطاع الاستعمار الأميركيّ فرض هيمنته الاقتصاديّة والسياسيّة على **إيران** التي أصبحت تابعة له بالكامل. وقد قدّم الإمام تحليلاً دقيقاً لما قام به الاستعمار من خلال الإصلاح الزراعيّ، حيث قال:

«إنّهم يتشدّقون بالإصلاح الزراعيّ، ولا يدرون أنّهم يصنعون سوقاً استهلاكيّة لأميركا. لقد اختزلوا الإصلاح الزراعيّ في أن يقوم جزء صغير من البلاد بتأمين المواد الغذائيّة لبقيّة أنحاء

---

(1) تمّت المصادقة على الإصلاحات الزراعية في 26 ـ 12 ـ 1962م، أمّا المعاهدة المذكورة فقد فُرِضَت على إيران عام 1964م.

(2) **صحيفة *النور***، ج 1، ص 54.

البلاد كلّها، أمّا الباقي فيذهب إلى الخارج ليحصلوا مقابله على الأموال. وكلّما طلبنا حاجة قالوا: لا بدّ من استيرادها من الخارج. والأدهى من ذلك أنّهم كانوا يفخرون قائلين: ها نحن نستورد الحنطة والبرتقال والبيض من الخارج. إنّ هذا الأمر يدعو للبكاء ولكن لا حياة لمن تنادي»[1].

لقد كان الإصلاح الزراعيّ من النتائج المباشرة لنظام الهيمنة. ومع دخول خبراء الاقتصاد الأميركيّين إلى **إيران** ووضعهم برنامجاً خاصّاً لوزارة الزراعة، بدأ استيراد الحبوب من **الولايات المتحدة الأميركيّة** بشكليه الظاهر والباطن[2]. وقد أدّى هذا الأسلوب إلى هبوط أسعار المنتجات الزراعية المحليّة، وأضحت زراعتها لا تدرّ أيّ منفعة اقتصاديّة، ممّا دفع أفواج المزارعين إلى الهجرة الجماعيّة إلى المدن بعد تحمّلهم أضراراً زراعيّة كبيرة. وتحوّل منتجو الأمس إلى مستهلكين فتسبّب ذلك في زيادة نسبة الواردات، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فقد جلبت تلك الحالة معها الكثير من المشاكل الاجتماعيّة كالانفجار السكاني في المدن والجرائم وانعدام الأمن والفوضى. هذا بالإضافة إلى أنّ ارتفاع نسبة الواردات أدّى إلى زيادة القروض الأجنبيّة وتفاقم حالة تبعيّة البلاد للدّول الأجنبيّة.

وبعد استقرار النظام السياسيّ (الإسلاميّ) في البلاد ظلّ الإمام

---

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 272؛ ج2، ص 274، 275؛ ج5، ص 6.

(2) قام الملحق الزراعيّ في السفارة الأميركيّة في إيران... بوضع وتطبيق سياسة خاصّة استهدفت توسيع نطاق السوق الإيرانيّة، ومن جُملة أهداف تلك السياسة إجبار التجّار الإيرانيّين على شراء الرز الأميركيّ. وكان أولئك يعرضون الرز الأميركيّ للتجار في أكياس لا تحمل أيّة علامات تجارية محدّدة ثمّ يطلبون منهم اختبار هذا الرزّ. وكان الباعة المحليّون يظنّون أنّ هذا الرزّ هو محصول إحدى المناطق في إيران. أنظر كتاب: **غيلان *الحبوب***، ص 122.

يؤكّد على نقطة مهمّة وهي أنّ بقاء تبعيّة **إيران** الاقتصاديّة للدول الأخرى سيُمهّد الأرضيّة لعودة الهيمنة السابقة على مصير الشعب. وقال سماحته في هذا الشأن:

«إذا تغاضينا عن الأمر واستمرّت تبعيّتنا للخارج فإنّ هذه التبعيّة الاقتصاديّة ستجلب معها، لا محالة، التبعية السياسيّة، ثمّ التبعيّة الاجتماعيّة، وسنظلّ التابعين كما في السابق لأنّهم سيتحكّمون في مصائرنا من جديد. إذاً لا بدّ لنا من التخلّص من مسألة التبعيّة الاقتصاديّة ويعني هذا أن لا نمدّ أيدينا للآخرين بحيث إذا ما قبضوا أيديهم أصابنا الشلل التامّ».

ويُشير **الإمام الخمينيّ** في خطاباته إلى ضرورة الاستقلال في جميع المجالات الاقتصاديّة، ويُطالب كذلك بقطع حاجة البلاد إلى الأجنبيّ في أيّ مجال. على سبيل المثال قال في حديث له إلى العمّال:

«إنّ عملكم ودأبكم المستمرّ بنشاط وفاعليّة سيُنقذ البلاد من براثن التبعيّة، بالإضافة إلى الفوائد الماديّة والمعنويّة التي ستدرّ عليكم من جرّاء ذلك»[1].

بيد أنّ المواد الغذائيّة من وجهة نَظر سماحته، تتمتّع بأولويّة كبيرة، وقد أكّد الإمام على هذه المسألة منذ السنوات الأولى لقيام نظام الجمهوريّة الإسلاميّة[2]، بل في خريف عام 1978م، حيث قال:

«لا بدّ لنا من تأمين المواد الغذائية الضروريّة لنا وكذلك كلّ الموادّ الأوليّة التي تحتاج إليها البلاد، ولا بدّ من تأمين

---

(1) **صحيفة *النور***، ج 16، ص 141، بتصرّف.

(2) **صحيفة النور**، ج 5، ص 6 ـ 199؛ ج 10، ص 61 ـ 63؛ ج 11، ص 204.

غذائنا بأنفسنا. . . إنّ هذه مسألة حيويّة للغاية بالنسبة إلى بلادنا التي دمّروها وأهلكوا زراعتها. فإذا أردنا لحياتنا أن تدوم فلا بدّ لنا من إحياء تلك الزراعة»[1].

كان سماحة الإمام يعتقد بأنّ هذه الأولويّة بالنسبة إلى الموادّ الغذائيّة باقية حتى تتمكّن البلاد من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتيّ في تأمين الموادّ الغذائيّة، لذا فهي لم تقتصر على السنوات الأولى من الثورة. وقد أكّد على هذه المسألة في رسالته حول وضع البرنامج السياسيّ الخاص بإعادة البناء، بقوله:

«إنّ الاهتمام بإعادة بناء المراكز الصناعيّة لا يجب أن يُلحق أيّ ضرر مهما كان صغيراً بموضوع ضرورة الوصول إلى الاكتفاء الذاتيّ في الزراعة، بل لا بدّ من أن تكون الأولويّة لهذه الأخيرة»[2].

وشدّد دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة كذلك على منع هيمنة الأجنبيّ على اقتصاد البلاد، وضرورة توسيع نطاق المنتجات الزراعيّة والحيوانيّة[3].

د) القوة العسكريّة والدّفاعيّة الضاربة

لا شكّ في أنّ القوّة العسكريّة والدفاعيّة الضاربة تشكّل أحد العوامل المؤثّرة في استمرار الاستقلال وديمومته في أيّ بلد، وهذه القوّة هي الكفيلة بحماية استقلاله وصيانته إذا ما تعرّض لأيّ هجوم من الأعداء سواء في الدّاخل أم في الخارج.

(1) المصدر نفسه، ج 10، ص 41.

(2) المصدر نفسه، ج 21، ص 38.

(3) **دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة**، المادة 43، الفقرتان 8، 9.

وتُعتبر مراقبة الاستعمار للجيش والقوات العسكريّة المسلّحة لأيّ بلد إحدى الوسائل التي يستخدمها في الهيمنة على المجتمعات، حيث يهدف من ذلك إمّا إلى إضعاف القوّة العسكريّة للبلد المستقلّ ليتمكّن بعد ذلك من التغلّب عليه من خارج البلاد واحتلاله بشكل مباشر، أو إلى بسط نفوذه وتغلغله داخل تلك القوّة ليُهيّئ بذلك أرضيّة مناسبة للانقلاب وإسقاط النظام في ذلك البلد. وفي المجتمعات التي يمتلك الاستعمار موطئ قدم ونفوذاً سياسيّاً فيها فإنّ أوّل خطوة يخطوها تتمثّل في هيمنته وتسلّطه على القوّات المسلّحة، لكي يزيل بذلك كلّ عائق قد يمنع هيمنته الكاملة على المجتمعات التي ترضخ لنفوذه واستعماره.

وفي التاريخ المعاصر هناك الكثير من الأمثلة على حصول مثل هذه الأمور في العالم والتي لا مجال لنا هنا للتطرّق إليها جميعاً، وقد مارست الإمبرياليّة تلك الأمور في **إيران** بالذات وبأشكالها الثلاثة المذكورة أيضاً.

فأوّل إجراء قامت به **الولايات المتحدة الأميركيّة** بعد فرض الثورة المسمّاة بالثورة البيضاء على **إيران**، هو إبرام المعاهدة المشينة التي عُرِفت بـ (**الكاپيتولاسيون**) لكي يتسنّى لها تعزيز هيمنتها السياسيّة والاقتصاديّة على البلاد من خلال سيطرتها على القوّة المسلّحة الموجودة فيها. وقد أعلن **الإمام الخمينيّ** يومها استنكاره لتلك المعاهدة بقوله:

«لقد داسوا على كرامة وعظمة الجيش الإيرانيّ، وقدّموا لائحة للمجلس أعلنوا فيها انضمام بلدنا إلى ميثاق (فيينا)... الذي يقضي بأن يتمتّع جميع الخبراء والمستشارين الأميركيين وأُسَرهم وموظفوهم الفنيّون والإداريّون ومستَخدموهم وأيّ

شخص يرتبط بهم، بالحصانة إزاء أيّة جريمة يرتكبونها في إيران[1].

وفي الحقيقة، إنّ من أهمّ الأمور التي كان **الإمام الخمينيّ** يعترض على وجودها في نظام **الشاه** هو تعرّض **إيران** للخطر بسبب هيمنة المستشارين والخبراء العسكريّين الأميركيّين على الجيش الذي كان من المفتَرض أن يُستَخدم للدّفاع عن ثغور البلاد وحدودها واستقلالها، والحفاظ على مصالح الشعب، في حين كان يُستخدم كأداةٍ للوقوف بوجه الشعب والمحافظة على مصالح **الولايات المتّحدة الأميركيّة**.

ويصف لنا عنصر من عناصر الاستخبارات في النظام **الشاه**نشاهيّ جانباً من تراكمات الهيمنة الطويلة **للولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا** في السنوات التي سبقت اندلاع الثورة الإسلاميّة، قائلاً:

«**استطاعت الولايات المتّحدة الأميركيّة إيجاد قاعدة نفوذ لها داخل الجيش والقوات المسلّحة بشكل لم يسبق له مثيل، وكانت تجهّز الجيش الإيرانيّ بالسلاح والعتاد وكلّ المستلزمات مقابل مبالغ كبيرة كانت تُدفع من حساب دولارات النفط. وقد اشتدّت حدّة ذلك الوضع حتى انبثاق الثورة... ففكّرت كلّ من الولايات المتحدة الأميركيّة وبريطانيا** بتشكيل مؤسّسات استخباراتية متطوّرة لأنّهما كانتا تؤمنان بأنّ **إيران** أصبحت جُزءاً لا يتجزّأ من أراضيهما... ثم تَلت ذلك مرحلة وضع برنامج مشترك لإنشاء جهازيْن لكلّ منهما، وهكذا تمّ توسيع جهاز الاستخبارات الإسرائيليّ في **إيران** شيئاً فشيئاً... أمّا اهتمام الأميركيّين فكان ينصبّ

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 102.

بالدرجة الأولى على الجيش ثمّ على إدارة البلاد في الدرجة الثانية»[1].

بعد حصول **إيران** على الاستقلال السياسيّ، وتأسيس نظام الجمهوريّة الإسلاميّة فيها، أخذت الإمبرياليّة العالميّة تدبّر المؤامرات الواحدة تِلو الأخرى وبأسلوب جديد، وقد تنبّه **الإمام الخمينيّ** لتلك المؤامرات بكلّ تفاصيلها، واستعدّ لإحباطها.

وهكذا، بدأت الإمبرياليّة ترفع شعار حلّ الجيش على لسان بعض الجماعات الموالية لها بهدف إضعاف القوّة الدّفاعيّة للبلاد وإزالتها. ولكنّ الإمام الذي كان واعياً لتلك المؤامرة، أعلن دعمه للجيش الإيرانيّ، وخصّص يوماً معيّناً باسم يوم الجيش وقال في تصريح له:

«لا يجوز من الآن فصاعداً محاربة الجيش الإسلاميّ الذي يكفل لنا المحافظة على استقلال البلاد وحماية حدودها»[2].

وبإعلانه ضرورة تطهير الجيش من العناصر المخرّبة، استطاع الإمام القضاء على أحلام الإمبرياليّة في بسط سيطرتها، عبر الانقلاب الناجح. وفي هذا يقول:

«لعلّكم تعلمون بأنّ الجيش هو أساس الاستقلال لأيّ بلد وركنه المنيع. فإذا تمّ إصلاح الجيش أمكننا المحافظة على استقلال البلاد»[3].

---

(1) حسين فردوست، **ظهور وسقوط سلطنت پهلوي** (*ظهور وأُفول الحُكم البهلويّ*)، ص 288، 289.

(2) **صحيفة النور**، ج 6، ص 24.

(3) **صحيفة النور**، ج 10، ص 37.

ثمّ يُشير سماحته إلى أهميّة القوات المسلّحة ودورها الفعّال باعتبارها رُكناً أساسيّاً من أركان الاستقلال في البلاد. وفي حديث آخر له، يعتبر أنّ استمرار الاستقلال السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والأمنيّ للبلاد مرهون بالقوات المسلّحة لها، حيث يقول:

«إنّ الحفاظ على الاستقلال واستمرار المقوّمات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للبلاد مرهون بشكل مباشر وغير مباشر بالقوّة العسكريّة والجيش وقوّة الدّرك والشرطة»[1].

ومن الواضح، بطبيعة الحال، أنّ الجيش يُمثّل قوّة عسكريّة ودفاعيّة للبلاد، وهو المسؤول عن المحافظة على استقلال البلاد وأمنها، ومن هذا المنطلق اهتمّ الإمام بالقدرة الدفاعيّة والعسكريّة للبلاد من أجل حماية الاستقلال، وإشاعة الأمن والدّفاع عن القِيَم الدينيّة. وقد اعتبر القدرة الدفاعيّة والعسكريّة للبلاد إحدى أُسس إعادة البناء التي تدعم قوّتها واقتدارها، كما جاء في حديثه حول إعادة البناء حيث قال:

«لا ينبغي لأحد أن يتصوّر أنّه بمجرّد الموافقة على السلام وتطبيق بنوده، تنتفي الحاجة بعد ذلك إلى تقوية القدرة الدفاعيّة والعسكريّة لبلادنا، وتوسيع نطاق الصناعات العسكريّة، بل على العكس من ذلك، إذ إنّ توسيع الصناعات وتكامل الوسائل المتعلّقة بالقدرة الدفاعيّة للبلاد تمثّل أهدافاً مبدئيّة وأساسيّة لإعادة البناء»[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج 8، ص 92.

(2) **صحيفة النور**، ج 21، ص 38.

الإمام ومبدأ «لا شرقيّة ولا غربيّة»

لقد أسّس **الإمام الخمينيّ** بنية النضال للتحرّر من هيمنة الاستبداد الداخليّ والاستعمار الخارجيّ على قواعد هذا المبدأ، وفي حديث له أدلى به في بداية الثورة الإسلاميّة شنّ هجوماً قويّاً على معاهدة **«الكاپيتولاسيون»** المشينة التي فرضتها **الولايات المتّحدة الأميركيّة** على **إيران**، وقال:

«إنّ أميركا هي أسوأ من بريطانيا وبريطانيا أسوأ من أميركا؛ والاتّحاد السوفياتي أسوأ منهما، وكلّ واحد منهم أسوأ وأحقر من الآخر. لكنّنا اليوم في شُغل مع هؤلاء الخبثاء، وهم الأميركيون»[1].

والجدير بالذّكر أنّ مفهوم هذا المبدأ يعني من وجهة نَظر الإمام رفض الهيمنة وليس إقامة العلاقات والروابط مع الدّول، لأنّ إقامة العلاقات والروابط في حدّ ذاته غير مرفوض، بل المهمّ هو نوع تلك العلاقات التي تكون مرحّباً بها أحياناً ومنبوذة في أحيان أخرى. ويُذكر أنّ **الإمام الخمينيّ** قال خلال مقابلته لسفير **الاتّحاد السوفياتيّ**:

«إنّنا نرغب في إقامة علاقات طيّبة معكم، علاقات اقتصاديّة وسياسيّة شرط أن يتمّ الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل... كما أنّنا نرغب في حلّ القضايا المتعلّقة بأفغانستان التي هي بلد إسلاميّ، حلّاً إسلاميّاً. إنّ تدخّل الاتّحاد السوفياتي في ذلك البلد سيؤثّر كذلك على الوضع في إيران، لذلك فإنّنا ندعو الاتّحاد السوفياتي إلى عدم التدخّل في شؤون أفغانستان.

---

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 105.

ونكرّر بأنّنا نتوق إلى إقامة علاقات حميمة. وأمّا ما يتردّد على لسان شبابنا وهو قولهم «لا شرقيّة ولا غربيّة» فإنّ ذلك يعني أن لا يتدخّل أيّ أحد في شؤون إيران، وهذا مطلب معقول ومحقّ»[1].

وبالإضافة إلى توضيحه لجوهر السياسة القائمة على مبدأ «**لا شرقيّة ولا غربيّة**»، والتي تعني رفض الهيمنة بمعناها الأوسع، فإنّ **الإمام الخمينيّ** قد أوضح كذلك محوريّة هذا المبدأ في ميزان العلاقات مع الدّول الكبرى، ويتجلّى ذلك من خلال قوله:

«إنّ تدخّل الاتّحاد السوفياتي في ذلك البلد سيؤثّر كذلك على الوضع في إيران»[2].

وأنّه لا بدّ لهذا المبدأ من أن يمتلك المركزيّة اللّازمة في ميزان العلاقات بين الأقطار الإسلاميّة والدّول الكبرى. لهذا، يختتم الإمام حديثه بقوله:

«إنّني لا أرغب في أن تكون العلاقات بين الأقطار الإسلاميّة والاتّحاد السوفياتي سيّئة»[3].

وإذا ما تأمّلنا قليلاً هذا الحديث للإمام نستنتج أنّ هذا النمط من التفكير يُمثّل ركناً أساسيّاً في منظومة أفكاره وآرائه. وهكذا، فقد حدّد ـ ومن خلال المبدأ المذكور ـ محور المقاومة ضدّ الإمبرياليّة. وبناءً عليه استطاع رسم نظام جديد في هيكل السياسة العالميّة وتركيبتها.

---

(1) **صحيفة النور**، ج 7، ص 89.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 90.

نعم، إنّ شعار **«لا شرقيّة ولا غربيّة»** هو شعار مبدئيّ للثورة الإسلاميّة في عالم الجياع والمستضعفين، والبوصلة الأصليّة التي تحدّد سياسة عدم الانحياز الحقيقيّة للدول الإسلاميّة والدّول الأخرى التي ستعترف بالإسلام في المستقبلِ القريب بإذن الله باعتباره الدّين الوحيد الذي يُمكنه تخليص بني البشر، ولن نَعدل عن هذه السياسة قيد شعرة[1].

ويمثّل المبدأ المذكور محور العلاقات الخارجيّة ومعيار إقامة وتوسيع تلك العلاقات مع جميع البلدان كذلك، بمعنى أنّه لا بدّ من أخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار عند إقامة أيّة علاقات أو توسيعها. وبعبارة أخرى، فإنّ هذا المبدأ هو الذي يُحدّد حجم تلك العلاقات وطبيعتها بين البلدان على اختلافها.

وقد استطاع **الإمام الخميني** رسم الإطار الخاصّ بالسياسة الداخليّة للنظام الإسلاميّ وفقاً للمبدأ المذكور، وقال في الرسالة التي أرسلها بمناسبة افتتاح مجلس الشورى الإسلاميّ:

«حافظوا على السياسة المستندة إلى مبدأ «لا شرقيّة ولا غربيّة» في جميع المجالات الداخليّة والعلاقات الخارجيّة»[2].

ويُبيّن كلام الإمام هذا أنّ على السياسة أن تلتزم مبدأ **«لا شرقيّة ولا غربيّة»** ولا تقتصر هذه السياسة على كونها محور العلاقات السياسيّة بل هي معيار لكلّ أنواع التبادلات والعلاقات الثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والعلميّة والرياضيّة وغير ذلك، إضافة إلى أنّها تمثّل القاعدة الأساسيّة لجميع أنواع السياسات الداخليّة ونظام الجمهوريّة الإسلاميّة. وقد أشار سماحته في الكثير

---

(1) **صحيفة النور**، ص 114.

(2) المصدر نفسه، ج 12، ص 122.

من أحاديثه وتصريحاته إلى مركزيّة هذا المبدأ في مختلف مجالات النظام وسياساته. وفي خطابه إلى مجموعة من طلبة العلوم الدينيّة والجامعات يقول:

«يجب على طلبة العلوم الدينيّة وطلاب الجامعات الدّفاع عن الثورة والإسلام في مراكز وجودهم بكلّ ما أوتوا من قوّة، ويكون أبنائي من قوات التعبئة حرّاساً في المراكز المذكورة للمبادئ الثابتة التي يتضمّنها شعار (لا شرقيّة ولا غربيّة)»[1].

ثمّ يُخاطب المجاهدين فيقول:

«أتمنّى أن تجتازوا المعابر الصعبة والوعرة لسياسة «لا شرقية ولا غربيّة، جمهوريّة إسلاميّة» لأنّنا إذا لم نتمكّن من وضع إيران على الأُسس الحقيقيّة للاستقلال، فذلك سيعني أنّنا لم نقم بأيّ شيء في الواقع»[2].

وعلى هذا، فإنّ قدسيّة المبدأ المذكور ومكانته السامية بالنسبة إلى **الإمام الخمينيّ** تعادل الحفاظ على أصل النظام الإسلاميّ، بل إنّ المحافظة على هذا المبدأ تعني في الحقيقة الحفاظ على هويّة وروح النظام الإسلاميّ، ولذلك فمن واجب الشعب والمسؤولين حماية هذا المبدأ والدّفاع عنه[3].

«... ويكون أبنائي من قوات التعبئة حرّاساً للمبادئ الثابتة التي يتضمّنها شعار «لا شرقيّة ولا غربيّة» في هذه المراكز (الحوزة والجامعة)[4].

---

(1) **صحيفة النور**، ج 21، ص 53.

(2) المصدر نفسه، ج 21، ص 59.

(3) أنظر كتاب: ***تحرير الوسيلة***، ج 1، ص 485، 486، المسائل 4، 5، 6.

(4) **صحيفة *النور***، ج 21، ص 53.

يجب على كلا التيارَيْن عدم العدول أو الحياد عن سياسة مبدأ «لا شرقيّة ولا غربيّة، جمهوريّة إسلاميّة» قَيْد أُنملة، وإذا حصل ذلك فعليهم أن يُعدّلوه بسيف العدالة الإسلاميّة»[1].

وواضح أنّ رفض الهيمنة من الغرب والشرق معناه رفض التبعية للأجنبيّ وأقطاب القوّة في العالم؛ ومن هنا، فإنّه حتى مع زوال إحدى القوّتيْن العُظميَيْن في العالم ـ ونَقصد بذلك المعسكر الشرقيّ ـ فإنّ مفهوم المبدأ المذكور ومضمونه بقيا على حالهما من دون أدنى تغيير. وذلك لأنّ مضمونه ومفهومه يشيران إلى رفض الهيمنة بكلّ معانيها (بما فيها النفوذ والسيطرة والتدخّل . . .إلخ.)، وكذلك رفض التبعيّة لأيّة قوّة أجنبيّة في كلّ زمان ومكان. ولعلّ المعسكريْن الشرقيّ والغربيّ هما أبلغ مثال وأوضح شاهد في الوقت الذي تمّ فيه طرح الشعار المذكور.

الاستقلال في النصوص والمصادر الإسلاميّة

لا يُمكن معرفة جوهر الآراء والأفكار لدى **الإمام الخمينيّ** إلّا في إطار النصوص الدينيّة وفي ظلّ المفاهيم الإسلاميّة، ومن أجل تحليل وتفصيل آرائه والتعرّف عليها بشكل دقيق، لا مناص لنا من النّظر إلى أحاديثه وأقواله من هذه الزاوية بالذات. أمّا السبب في ذلك فيرجع إلى أنّ مجمل تلك الآراء إنّما ينبع من صميم المعتقدات الإسلاميّة باعتبارها الأساس واللّبنة الأولى لتلك الأفكار، وهي التي تشكّل المصدر والأساس لتلك الآراء. لهذا، يجدر بنا إلقاء نظرة على ذلك المصدر والمعين، والذي أشار سماحته إليهما في أحاديثه.

لا شكّ في أنّ القرآن الكريم يُمثّل المصدر الأساس والقويم

---

(1) المصدر نفسه، ج 21، ص 48.

للنصوص الإسلاميّة، وهو الذي وضع الحجر الأساس للسياسة الإسلاميّة بكلّ تفاصيلها. وعندما نطالع أحاديث **الإمام الخميني** نلاحظ وجود قسميْن من الآيات القرآنية التي تتناول الموضوع الذي نحن بصدده:

«لو أنّنا سلّمنا مقاليد أمورنا إلى الولايات المتحدة الأميركيّة والقوى العظمى، فربما كنّا سنحصل على الأمن والرّفاه الظاهريّيْن، وما كانت مقابرنا لتمتلئ بأجساد شُهدائنا الأعزّاء. ولكن، من دون أدنى شكّ، كان استقلالنا وحريّتنا وشرفنا ستذهب مع الرّيح وتتلاشى تماماً. هل يُمكننا أن نصبح خدماً وعبيداً وأسرى لأميركا والدّول الكافرة من أجل أن تصبح بعض الموادّ رخيصة وفي متناول أيدينا؟ إنّ الله سبحانه يُؤكّد باستمرار على أن لا نوالي هؤلاء (الكفّار)»[1].

ويذكر سماحته كلاماً آخر يستند فيه إلى الإسلام ويقول:

«إنّ إيران تتّبع برنامجاً ومنهجاً ليس باستطاعة الإمبرياليّة قبولهما... وهذان البرنامج والمنهج هما الإسلام، إنّه الإسلام الذي يأمركم برفض الجميع لتحصلوا على وجودكم. إذا فكّرتم في مهادنة أيّ جهة، شرقيّة كانت أم غربيّة، فإنّ ذلك يعني محاربة الله سبحانه»[2].

ومن الواضح أنّ كلام الإمام أعلاه هو إشارة إلى الآيات القرآنيّة الشريفة التي ترفض ولاية الكفّار والمشركين على المسلمين. وفي الوقتِ الذي يأمرنا فيه القرآن الكريم بإناطة ولاية المجتمع الإسلاميّ وقيادته إلى أفراد ذوي صفات معيّنة ومؤهّلات خاصّة، ثمّ يوجب

---

(1) **صحيفة النور**، ج 17، ص 51.

(2) المصدر نفسه، ج 17، ص 24.

على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم[1]، معتبراً أن هذه الطاعة هي في الحقيقة من طاعة الله تعالى، فقد نَهى المسلمين عن قبول ولاية الكفّار والإذعان للمشركين، واعتبر أنّ من مستلزمات الإيمان بالله ورسوله (ص) عدم قبول المسلمين ولاية أعدائهم.

هذا، وقد ورد النّهي والتحذير المذكوران في العديد من آيات القرآن الكريم، وفي ما يلي نشير إلى بعض منها:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ . .[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ﴾ . . . ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾[3].

وبالنسبة إلى تفسير هذه الآيات الكريمة فنستعين بمؤلّفات الأستاذ الشهيد الشيخ **مرتضى مطهّري** حيث يقول:

«لقد حذّر القرآن الكريم وبشدّة المسلمين من اتّخاذ غير المسلمين أولياء لهم، وليس يقصد بذلك اعتبار إقامة أواصر الصداقة مع الآخرين أمراً غير مرغوب فيه، أو أنّ الهدف من ذلك هو إثارة بغضاء المسلمين تجاه غير المسلمين. . . فالقرآن الكريم لم يقل بوجوب اقتصار القيام بالأعمال الخيّرة والصالحة مع المسلمين دون غيرهم، وأن لا يفعل المسلمون

---

(1) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾. سورة **النساء**، الآيتان الشريفتان 59، 60.

(2) سورة **المائدة**: الآية 51.

(3) سورة **الممتحنة**، الآيتان الشريفتان 1، 2.

الخير مع الآخرين... إطلاقاً، [بل هو يقول] إنّ على المسلمين أن لا يغفلوا عن أعدائهم... فتظاهر أعداء المسلمين بالمحبّة والألفة مع المسلمين قد يتسبّب في تغافلهم والظنّ بأنّ أولئك إنّما هم أصدقاء وأولياء للمسلمين فيركنون إليهم ويطمئنّون لهم. على المسلمين أن لا ينسوا أبداً أنّهم جزء من المجتمع الإسلاميّ وعضو من أعضاء جسده الكبير... أمّا غير المسلمين فهم عضو من جسد آخر غير الجسد الإسلاميّ، وإنّ على علاقات عضو الجسد الإسلاميّ مع غير المسلمين أن تكون بشكل لا تتأثّر معه علاقته بالجسد الإسلاميّ ككلّ، بمعنى أن لا تتسبّب تلك العلاقة في إحداث أيّ ضرر بوحدة ذلك الجسد واستقلاله»[1].

ويُضيف الأستاذ الشهيد **مطهري** قائلاً:

«يُشير القرآن الكريم إلى أنّ السّبب في تجنّب اختلاط المسلمين بغيرهم هو الرغبة في انضمام الآخرين إلى دينهم وعقيدتهم... فالأمر مع أولئك لا يقتصر على الصداقة والمحبّة والميل نحوهم بل يتعدّاه إلى سعيهم في الوصول إلى الهدف المذكور والاجتهاد في ذلك. كلّ تلك الأمور تستوجب أن تتّصف علاقات المسلم مع غير المسلم بالحيطة والحذر، وعدم التغافل عن الخطر الحقيقيّ، وأن لا ينسوا أنّهم عضو من مجتمع توحيديّ. أمّا غير المسلم فهو عضو من جسد آخر ومجتمع مختلف، لكنّ أيّاً من هذه الأمور لا يعني أن يقطع المسلم علاقاته بالكامل مع غير المسلم، وأن لا تكون بينه وبين الآخرين أيّة روابط اجتماعيّة أو اقتصاديّة أو سياسيّة

---

(1) مرتضى مطهّري، *ولاءها وولايتها* (الولاءات والولايات)، ص 11 ـ 13.

أحياناً. فكلّ ذلك بالطّبع مشروط بأن تكون تلك العلاقات والروابط منسجمة مع المصالح العامّة للمجتمع الإسلاميّ[1].

لذلك، ومن وجهة نَظر الإسلام، لا يُمكن قبول هيمنة أعداء الإسلام وولايتهم وتسلّطهم على المسلمين، ولا يهمّ إن كان هذا التسلّط أو الهيمنة مباشرة أو غير مباشرة ـ أو ماديّة كما يُقال ـ بحيث يتولّى أعداء الله والإسلام ولاية شؤون المسلمين وحكمهم، بل وحتى إذا كانت مبادلات المسلمين وعلاقاتهم ومهادنتهم للكفّار بشكل يثبت معه تسلّط هؤلاء على المسلمين بأيّ نَحو كان، وبالتالي التأثير على نطاق الحكم الإسلاميّ وحدود الدولة الإسلاميّة. وكما قلنا فإنّ ذلك مرفوض وغير مقبول بنَظر الإسلام وبمقتضى آيات القرآن الكريم.

وقد أكّد **الإمام الخمينيّ** على هذه النقطة في أحاديثه وكلماته مراراً، ومنها قوله:

«هناك مبدأ آخر يندرج ضمن المبادئ الأساسيّة والمهمّة، وهو أنّ على المسلمين أن لا يرزحوا أو يخضعوا لسلطة وهيمنة الكفّار، فالله سبحانه وتعالى لم يُجِز لأيّ كافر أيّ نوع من أنواع الولاية والهيمنة على المسلمين، ولا يجب على المسلمين قبول تلك الولاية أو الرضوخ لها. وهذه هي جزء من المبادئ السياسيّة التي طرحها القرآن الكريم ودعا المسلمين إلى اتّباعها وانتهاجها»[2].

ونلاحظ أنّ الإمام في عباراته لم يقتصر على الدعوة إلى رفض هيمنة الكفّار وسلطتهم على المسلمين، والإشارة إلى أنّ مثل تلك

(1) **صحيفة النور**، ص 18، 19.

(2) **صحيفة النور**، ج 16، ص 37.

الولاية مرفوضة من وجهة نظر الإسلام، بل وكذلك يُستشفّ من المبدأ المذكور ضرورة الانتفاض والتحرّك ضدّ المتسلّطين، وهو ما سنبحثه في الصفحات المقبلة.

وربّما يبدو واضحاً أنّ الإمام يُشير في كلامه المذكور إلى مضمون الآية الشريفة القائلة ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾[1]. وقد أشار أيضاً في تفسيره تلك الآية الشريفة إلى المعنى الأدقّ للهيمنة التي نوّهت به الآية المذكورة، وهو قوله:

«يقول القرآن الكريم: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾، لذلك، فلا يجب أن يحدث مثل هذا الأمر إطلاقاً؛ نعم، لا يجب أن يكون هناك أيّ نوع من أنواع الهيمنة أو الولاية بأيّ شكل من الأشكال، لاحظوا قوله تعالى ﴿...وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾، ولا يجب بتاتاً أن تكون لهذه القوى الفاسدة أيّة ولاية أو سبيل على المسلمين»[2].

وأمّا ما يتعلّق بقضيّة معاهدة الامتيازات الأجنبية (**الكاپيتولاسيون**) التي تنتقص من حاكميّة المسلمين، فقد انتفض الإمام لمواجهة الخطة الاستعماريّة المذكورة مستنداً إلى هذه الآية الشريفة[3]، واضعاً هذه الآية في بداية المنشور الذي أصدره مُستنكراً فيه مصادقة المجلسيْن على تلك المعاهدة، ومضمّناً إيّاها تفسيره لها، حيث قال سماحته حول ذلك:

«إنّ هذه المصادقة المشينة التي وافق عليها المجلسان تتعارض

---

(1) سورة النساء: الآية 141.

(2) **صحيفة النور**، ج 3؛ ص 4.

(3) **صحيفة النور**، ج 1، ص 109.

مع الإسلام والقرآن، ولا مشروعيّة لها إطلاقاً»[1].

وفي ضوء ما تقدّم، نستنتج من عموم الآيات الشريفة التي ترفض ولاية الكفّار على المسلمين وتستنكر أيّ سبيل لهم، بأنّ سلطة الكفّار وهيمنتهم على المسلمين مرفوضة بكلّ أشكالها من وجهة نظر الإسلام، ويعتقد الإمام أنّ أساس ومبدأ الاستقلال ينبعان من تلك الآيات الشريفة.

وعندما نقف قليلاً عند رأي **الإمام الخمينيّ** نجد أنّ التوحيد يُمثّل منشأ الاستقلال، وهو التوحيد نَفسه الموجود في صُلب الثقافة الشيعيّة والذي يعتبر أنّ المبدأيْن الأساسيّيْن (التولّي والتبرّي) يكمنان في قبول الحقّ ورفض الباطل.

يقول سماحته في هذا:

«إنّ إعلان البراءة من المشركين يُمثّل أحد أركان التوحيد والواجبات السياسيّة المفروضة في الحجّ»[2].

وفي موضع آخر يرى أنّ الدّين برمّته يتجلّى من خلال هذيْن المبدأيْن، ويقول:

«أليس تحقّق الدّين هو في إعلان الحبّ والوفاء للحقّ وإعلان الكُره والبراءة من الباطل[3]**؟»**.

ويعتقد الإمام كذلك أنّ التحرّك والمطالبة بالاستقلال يستندان إلى التوحيد الذي ينعكس بالتالي على جميع شؤون المجتمع الإسلاميّ، حيث يقول:

---

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 110.

(2) المصدر نفسه، ج 20، ص 111.

(3) **صحيفة النور**، ج 20، ص 111.

«إنّ الثورة الإسلاميّة قائمة على مبدأ التوحيد الذي ينعكس مضمونه على كلّ شؤون المجتمع»[1].

الحريّة أم الاستقلال؟

لقد كان شعارا «**الاستقلال**» و«**الحريّة**» دائماً جنباً إلى جنب باعتبارهما المطلبيْن الرئيسيّيْن والهدفيْن الأساسيّيْن للشعب، ولا شكّ في أنّ كلّ واحد من ذينك الشعاريْن له دور مؤثّر في تحقيق الآخر. فالبلد الذي لا تُراعى فيه الحريّات، ولا تستطيع فيه الأقلام المظلومة البوح بمعاناة الشعب والنظام وعرض المشكلات والمعضلات وتحليل النتائج السّيئة لبعض القرارات المتّخذة . . .إلخ، أقول إنّ بلداً كهذا من السّهولة بمكان أن يقع في شباك التبعيّة وحبائل الخنوع. إضافة إلى ذلك، فإنّ إلغاء الحريّات التي تُعتبر من الحقوق الأساسيّة والأوليّة لكلّ مواطن، يلزمه وجود قوّة، وهذه القوّة عادة تُستَمدّ من القوى الأجنبيّة أو حمايتها. وما زلنا نتذكّر كيف كانت الحماية المباشرة والدّعم الكبير الذي كانت تقدّمه **الولايات المتّحدة الأميركيّة** لنظام **الشاه** تنعكس على مضاعفة ذلك النظام لضغوطه على القوى المعارضة له، وسلبه كلّ الحريّات الحقّة للشعب.

ومن جهة أخرى، فإنّ التبعيّة وغياب الاستقلال معناه الخضوع للبلد المهَيمِن في مجال السياسة الداخليّة، وغالباً ما ترتبط مسألة منح الحريّات والكثير الآخر من المبادئ السياسيّة الداخليّة بمصالح البلد المهَيمن فتضيق ضمن مجال دائرة مصالحه. وهناك العديد من الأمثلة في العالم وفي مختلف المجالات يُمكن الإشارة إليها،

(1) المصدر نفسه، ج 3، ص 237.

وخاصّة في القرون الأخيرة الماضية حيث تلاشى الاستقلال لبعض الدّول بعدما دخلها الاستبداد والظلم.

تأسيساً على ما قيل، فإنّه ينبغي أن يُنظر إلى التلازم والترابط بين هذيْن الشعاريْن بوصفهما نابعَيْن من الاستراتيجيّة المهمّة المتعلّقة بالحفاظ على الاستقلال والحريّة. فالبلد الذي يُحاول التقدّم خطوة على طريق الاستقلال يجب عليه أوّلاً الاعتراف بالحدّ الأقصى لحريّات القوى المبدعة والبنّاءة الموجودة فيه. والبلد الذي يروم منح الحريّة لشعبه لا بدّ له من إزالة أيّ نفوذ أو هيمنة أجنبيّة قدر استطاعته. وعلى الرّغم من أنّ الإمام كان يُشير دائماً إلى هذيْن الشعاريْن إلّا أنّه لم يرَ ضرورة في تلازمهما أبداً.

وأمّا الحريّة المفرطة والزائدة عن الحدّ المطلوب فقد تتسبّب أحياناً في إيجاد أرضيّة مناسبة للهيمنة الأجنبيّة. فحريّة إفشاء الأسرار أو تلك المتعلّقة بعرض التحليلات الحسّاسة والمحبِطة وخاصّة في زمن الحرب، أو حريّة محاربة النظام صراحة أو معارضة سياساته البنيويّة في ما يتعلّق بالشؤون الخارجيّة بشكل علنيّ، كلّ ذلك وغيره قد يهزّ أسس وقواعد الاستقلال على المدى القصير، على الأقل. وإن كانت بعض هذه الأمور المذكورة قد تعمل على ثبات تلك الأُسس والقواعد على المدى البعيد.

وتشير سيرة **الإمام الخمينيّ** إلى ترجيحه الاستقلال من دون تردّد عند حدوث أيّ تعارض أو تقاطع بين الاستقلال والحريّة، ولم يُدافع إطلاقاً عن الحريّات التي تتسبّب في التبعيّة أو نَشر القضايا التي تكون مدعاة لزعزعة أركان النظام.

ومن الأمثلة الواضحة في سيرة الإمام، والتي تدلّل على ترجيحه خيار الاستقلال حين يتعارض مع الحريّة، التصريحات التي كان يُدلي بها بعض المسؤولين في الحكومة المؤقّتة حول قيام الطلاب المسلمين التابعين لنَهجه باحتجاز الرّهائن عام 1979م ومعارضة

مختلف الأجنحة السياسيّة الحربَ، والاستفسار الذي تقدّم به ثمانية من أعضاء المجلس حول وجود علاقة لبعض المسؤولين الأميركيين **(روبرت ماكفارلين)** مع بعض كبار المسؤولين في الجمهوريّة الإسلاميّة والتصرّف القاطع لسماحته معهم، وذلك سنة 1987م.

وبطبيعة الحال فإنّ الاعتراضات التي أبداها الإمام في القضايا المذكورة كان لها دلائلها وأسبابها، حيث تتمثّل إحداها في تقاطع الحريّات المذكورة مع موضوع الاستقلال.

أسلوب الإمام في حماية الاستقلال

ليس باستطاعتنا أن نقف على عمق الاهتمام والحساسيّة اللتيْن كان الإمام يُبديهما تجاه الاستقلال، بمعزل عن إدراك الوضع الاقتصاديّ والسياسيّ الذي كان سائداً في **إيران** خلال القرن الأخير. من الناحية الاقتصاديّة فإنّ اعتماد الاقتصاد الإيراني الأحاديّ الجانب على النفط وحاجة الصناعات التجميعيّة والقدرة العسكريّة في **إيران** إلى الخبرات والدّعم الأجنبيّ، وذلك على صعيد التقنية والإدارة، كلّ ذلك أدّى إلى جعل البلاد مجرّد محافظة غير مستقلّة تابعة إلى بلد أجنبيّ. أمّا تبعيّة رجال السياسة من الطبقة العُليا للبلاد والحاجة إلى الحصول على موافقة السفارة الأميركيّة لتعيين أعضاء الحكومة **(في إيران)**، وكذلك اعتماد السفراء الإيرانيّين في الدول الأجنبية، ثمّ مسألة معاهدة الامتيازات الأجنبيّة **(الكاپيتولاسيون)** وغير ذلك من الشؤون، هي أمور سياسيّة واضحة لا تَخفى على أحد. وتشير المذكّرات التي كتبها رجال البلاط الملكيّ إلى تقريب الشخصيّات الموالية **للولايات المتحدة الأميركيّة** والذين تتمّ تزكيتهم من الخارج لتعيينهم في الوظائف الحكوميّة، وهذا بحدّ ذاته موضوع طويل وشائك لا نريد الخوض فيه.

في تلك الفترة لم تَقتصر جهود **الإمام الخميني** على الدّفاع عن استقلال **إيران** بل انتقل إلى مرحلة الهجوم على مصالح الدّول المهيمنة.

وخلال المراحل الأولى للثورة الإسلاميّة كان البعض يتوقّع أن يُندّد بالاستبداد فقط من دون أن يمسّ أو يعترض أسياد **الشاه** في الخارج ـ ولو على سبيل اقتضاء المصلحة. لكنّه، وعلى غير ما كان يتمنّى هؤلاء، بدأ في تلك الفترة يستنكر ويصرخ في وجه المستعمرين في الشرق والغرب، وخاصة **الولايات المتّحدة الأميركيّة** التي كان يشنّ هجومه العنيف ضدّها.

وقد قال الإمام واصفاً القوى الاستعماريّة:

«إنّ أميركا هي أسوأ من بريطانيا وبريطانيا أسوأ من أميركا؛ والاتّحاد السوفياتي أسوأ منهما، وكلّ واحد منهم أسوأ وأحقر من الآخر. لكنّنا اليوم في شُغل مع هؤلاء الخبثاء، وهم الأميركيون. وليَعلم رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة أنّه من أبغض خَلق الله في نَظر شعبنا»[1].

ويُشير كلام الإمام هذا، والذي صرّح به في عام 1964م أي قبل نفيه، إلى استراتيجيّته الهجوميّة في الدّفاع عن الاستقلال والحفاظ عليه.

وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة يُمكن الإشارة إلى موقف الإمام الواضح إزاء احتلال وكر التجسّس، **سفارة الولايات المتّحدة الأميركيّة في إيران. فطبقاً للأعراف السياسيّة فإنّ القيام بهذا العمل (وهو احتلال سفارة أيّ بلد) يُمثّل اعتداء على أراضي الدولة صاحبة**

---

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 105.

السفارة واستقلالها وسيادتها الوطنية. إلّا أنّ الإمام لم يتوانَ عن تأييد هذا العمل، بل واعتبره ثورة أكبر من الثورة الإسلاميّة نفسها.

هذا، وقد تحوّلت الحرب التي فرضها النظام العراقي السابق على إيران إلى حرب هجوميّة بعد أن كانت حرباً دفاعيّة عند تحرير مدينة **خرّمشهر**. وعلى الرّغم من أنّ الإمام كان يُصرّ على إضفاء طابع الدّفاع على تلك الحرب منذ نشوبها وحتى انتهائها. إلّا أنّ المهمّ هو أنّه، ومن خلال اعترافه باجتياح الأراضي العراقيّة، كان يعتبر أنّ هذا الأمر هو من أجل الحفاظ على استقلال **إيران** ومنع تَكرار الهجوم العراقي عليها. بل في الحقيقة كان يستغلّ تكتيك واستراتيجيّة الهجوم للحيلولة دون تلاشي استقلال **إيران**.

العلاقات والشؤون الخارجيّة

المقدّمة:

لقد وعد القرآن الكريم باستخلاف المستَضعفين وتوريثهم الأرض كلّها في ظلّ الحكومة العالميّة والمثاليّة **للإمام المهديّ** (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)[1]، ولذلك فإنّ مسألة بحث العلاقات أو الشؤون الخارجيّة في الحكومة الإسلاميّة تصبح غير ذات جدوى. وحتى ذلك الحين، فإنّ العالم ستتجاذبه حكومات مختلفة وحكّام متعدّدون، وهنا يطرح السؤال التالي نَفسه: ما هي الواجبات التي تَقع على عاتق الحكومة تجاه حكومات البلدان الأخرى؟ وإذا استلزم وجود أيّ نوع من أنواع العلاقات بينها وبين تلك الحكومات، فما هي الأُسس والمحاور الخاصّة بتلك العلاقات؟

تقدّم لنا الآيات الشريفة في القرآن الكريم، وكذلك مجموعة المعارف الدينيّة والسيرة العطرة للأئمّة الطاهرين (ع) الذين لم يتوانَوا

(1) في إشارة إلى الآية ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥﴾. سورة **القصص**: الآية 5.

عن إبداء آرائهم أو بيان مواقفهم السياسيّة في ذلك الوقت، تقدّم لنا وبشكل عامّ الانطباعات والتصوّرات التي تنسجم مع السياسة التي يُمكن للحكومة الإسلاميّة انتهاجها على الصعيد الخارجيّ، إضافة إلى إطار القواعد التي تحكم تلك الحكومة. وقد عرض **الإمام الخمينيّ** كذلك في تصريحاته ونظريّاته ونهجه العمليّ، آراءه وتصوّراته إلى حدّ ما بشأن هذا الموضوع.

وما سنقدّمه في ما يلي يُمثّل بحثاً مفصّلاً يهدف إلى تبيين ملامح وخصوصيّات الفكر الدينيّ لدى **الإمام الخميني** في هذا المجال.

وسيتناول البحث في محور العلاقات وكيفيّة إقامتها مع الدّول والحكومات الأخرى، أو ما اصطُلِح عليه مؤخّراً بدبلوماسيّة الحكومة الإسلاميّة. ولكنّنا لن نتناول الواجبات تجاه المستضعفين والعقيدة ... وغير ذلك وهنا نسأل: هل ينبغي للحكومة - باعتبارها حكومة دينيّة - الاستناد إلى مبادئ معيّنة في تعاملها وعلاقاتها مع الآخرين، أم أنّ محور العلاقات الخارجيّة سيقتصر على المبادئ التقليديّة التي يعتمدها الآخرون في سياساتهم الخارجيّة؟ وإذا كانت هناك مبادئ معيّنة في ذلك، فما هو جوهر تلك المبادئ؟ هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى هل تُعتبر المؤسّسات والقوانين الدوليّة التي تعترف بها الدّول التقليديّة ملزِمة كذلك للحكومة الدينيّة أمّ أنّ هذه الأخيرة (الحكومة الإسلاميّة) تختار من تلك المؤسّسات والقوانين ما ينسجم مع مصالحها ويتطابق مع معاييرها، وبالتالي فهي لا تعترف إلّا ببعض التعهّدات الدوليّة؟

وسيتطرق البحث بشكل عرضي إلى واجبات الحكومة الدينيّة تجاه المستضعفين دون الغوص في هذا المبحث. وبصرف النّظر عن العلاقات المتوقّعة والمطلوبة في النشاطات الدبلوماسيّة، فالسؤال الذي نريد طرحه: هل تتحمّل الحكومة الدينيّة أيّة مسؤوليّة تجاه

العالم الإسلاميّ بخاصّة وبقيّة العالم بشكل عامّ؟ هل تمثّل العلاقة العدائيّة مع بعض الدّول أو محاربتها في الظروف الحاليّة واجباً ومسؤوليّة أم لا؟ وإذا كان هذا الواجب موجوداً بالفعل (ونقصد بذلك الجهاد الابتدائيّ)، فما هي معالمه وسِماته؟ وهل يمتلك المستضعفون السياسيّون والأيديولوجيّون الذين يعيشون في البلدان الأخرى أيّ حقّ على الحكومة الإسلاميّة أم لا؟ وهل تُعتبر الحكومة الإسلاميّة مسؤولة عن الدعوة ونَشر تعاليم الدّين والمذهب في العالم أم أنّها غير مسؤولة عن ذلك؟ وما هي الوسائل الضروريّة التي يجب اعتمادها في عمليّة الدعوة تلك؟ وهل تَجِب مقاومة الإمبرياليّة أم يكفي بقاء المرء بعيداً عن أيّ عدوان محتَمل للإمبرياليّة ضدّه؟ وأخيراً، ما هي مجالات المقاومة ضدّ الإمبرياليّة والوسائل والأساليب المطلوبة لإنجاز تلك المقاومة؟

من المعلوم أنّ المفهوم العام لأيّ من المفهومَيْن المذكورَيْن قد يشمل كذلك المفهوم الآخر، فمثلاً قد يشمل موضوع علاقات الحكومة الإسلاميّة أيضاً العلاقة مع الشعوب - في مقابل العلاقة مع الحكومات - بالإضافة إلى العلاقات العدائيّة مع الحكومات، وذلك مع شيء من التوسّع في مفهوم تلك العلاقات. وكذلك الحال مع واجبات الحكومة الإسلاميّة، فقد تشمل تلك الواجبات واجبها تجاه البلدان الأخرى أو المؤسّسات والمحافل العالميّة. إلّا أنّ الفرق بين هذيْن القسمَيْن في هذا البحث يتمثّل في المقصود أو المفهوم التقليديّ للعلاقة والواجب، كأن تجري معظم الدّول وراء مصالحها القوميّة. ولذلك فهي التي تَضع الصِّيَغ الخاصة بعلاقاتها الخارجيّة والدبلوماسيّة، ولكنّها لا تَعتبر نفسها ملزمة بما وراء تلك الدبلوماسيّة من واجب أو مسؤوليّة، وذلك خلافاً للحكومات المستبدّة أو الإمبرياليّة التي تلتزم بالواجبات والمسؤوليّات الأخرى أيضاً.

العلاقات الخارجيّة والدبلوماسيّة

السؤال الأول الذي يُطرح حول الدبلوماسيّة في بلد ما هو: كيف نستطيع تحديد الإطار الخاصّ بإقامة العلاقات أو قطعها؟ وهل يُمكن القول بأنّه ليس هناك ما يُبرّر إقامة أيّ نوع من العلاقات مع الآخرين أساساً، إلّا في الحالات التي تكون فيها العلاقات الخارجيّة مفيدة ومثمرة. أم أنّ المبادرة بقطع العلاقات تَلزمها وجود أسباب وعوامل معيّنة؟ ببيان آخر، هل هناك بالفعل ما يُسمّى بـ (المبدأ الأساس) الذي يقول بضرورة إقامة العلاقات المتبادلة، أم أنّه لا وجود لمثل هذا المبدأ بتاتاً؟

ولا يُمكن طرح مثل هذه الأسئلة بشكل جادّ إلّا عندما يكون الشعور بالقدرة أو مراعاة المبادئ الأخرى أرضيّة مناسبة لتَقييد العلاقات مع البلدان الأخرى.

فمن.الناحية التاريخيّة، وبالنّظر إلى عدم اتّساع مجال العلاقات، كانت الشعوب في الأزمنة الغابرة عادة تستند إلى وجود «السبب» وراء إقامة العلاقات، وبهذا كانوا يعتبرون إقامة تلك العلاقات أمراً غير ذي جدوى في حال عدم وجود أيّ مصلحة بيّنة في تلك العلاقات. ولكن، في العصر الحديث وخاصّة بعد الحرب العالميّة الثانية، أصبحت العلاقات الوديّة والسّلميّة بين جميع الشعوب مبدأً أساساً في البيانات الدوليّة، وطاولة للتفاهم بين جميع الدّول.

فقد جاء في المادّة الأولى من إعلان منظمة الأمم المتحدة، بعد الإشارة إلى الأهداف المتوخّاة من إنشاء تلك المنظمة، ما يلي:

«توسيع وتعزيز العلاقات الوديّة بين الشعوب على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق والحكم الذاتيّ للشعوب

وتطبيق كلّ الإجراءات القاضية بتعزيز السّلم في العالم»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ حجم العلاقات ونطاقها ليسا متشابهيْن في جميع الحالات، وعندما تمتاز العلاقة مع أيّ بلد بخصائص معيّنة ومميّزات خاصّة فإنّه لا يُمكن في هذه الحالة تجاهل أهمّيتها وأولويّة إقامتها، لكنّ ما هو أكثر أهميّة من غيره هو أن لا يُنظَر إلى إقامة العلاقات دائماً وفقاً لمعيار المصالح المميّزة.

وعندما نلقي نظرة على العلاقات الخارجيّة التي كان **النبيّ** (ص) يُقيمها مع البلدان المجاورة نلاحظ إيمانه بإقامة العلاقات الخارجيّة، وما أكثر الرسائل التي كان يبعث بها إلى رؤساء الأقطار وشيوخ القبائل خلال فترة الهجرة والتنامي النسبيّ لقوّة الدين الإسلاميّ. ونظراً للرسالة العالميّة التي بُعث بها **النبيّ** (ص) فإنّه بالإمكان تفسير وجود بعض الرسائل إلى الملوك والأباطرة والقبائل إلى الإسلام[2]. وقد أحصى البعض عدد الرسائل التي بعث بها **الرّسول** (ص) لدعوة الآخرين إلى الدّين الجديد بحوالي **29** رسالة، في حين أنّ ما وصلنا من الرسائل المنسوبة إليه (ص) يبلغ أكثر من **185** رسالة[3]. وعلى هذا، فإنّ أغلب رسائل **النبيّ** تتناول موضوع العلاقات وليس موضوع الدّعوة إلى الإسلام.

ويبدو أنّ **الإمام الخمينيّ** كذلك قد اعتمد سياسة **الرسول** الأعظم (ص) في توسيع وتطوير العلاقات (وإن لم يكن بدافع من الدّعوة إلى الإسلام). وحول ذلك يقول:

---

(1) **بيان منظمة الأمم المتحدة**، نقلاً عن كتاب **فرهنگ علوم سياسي** *(قاموس العلوم السياسيّة)*، ج 3، ص 185.

(2) أنظر: محمد حميد الله، ***مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبويّ والخلافة الراشدة***، ص 99 ـ 106.

(3) كتاب **فروغ ابديّت** (نور الخلود)، ج 2، ص 238.

«لا بدّ لنا من أن ننتهج السياسة نفسها التي كان الرسول الأكرم (ص) ينتهجها في صدر الإسلام عندما كان يبعث بالسّفراء إلى هنا وهناك بهدف إقامة العلاقات، إذ لا يُمكننا أن نتجاهل هذه المسألة ونقول: ما لنا ولهذه العلاقات[1]؟».

النقطة الأخرى المهمّة هي أنّه في العصر الحاضر الذي أصبح فيه العالم أشبه بقرية صغيرة، وأصبحت الاختصاصات والمهارات والإمكانات اللّازمة التي تحتاجها البلاد منتشرة في جميع دُول العالم تقريباً، فإنّ تبادل العلاقات أضحى مقترناً بمسألة تبادل المصالح. فحتى الأقطار الغنيّة والقويّة بحاجة إلى الأسواق في دُول العالم الثالث والدول المتخلّفة والنامية من أجل تصريف منتجاتها وتصدير بضائعها. لذلك، فإنّ إقامة العلاقات تمتاز بالمنفعة والمصلحة المشتركة باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها قطع العلاقات مفيداً من بعض النواحي.

وهذه المسألة بالذات هي التي دفعت الإمام إلى رفض ادّعاءات البعض ممّن كانوا يدعون إلى إهمال موضوع إقامة العلاقات، حيث قال:

«إنّ ما يُردّده البعض من المغرضين أو الجُهلاء من أنّه لا ضرورة من إقامة العلاقات مع الآخرين إنّما يدلّ على جهلهم أو وجود نيات أخرى في داخلهم، لأنّه ليس بمقدور أيّ شخص أن يعتزل العالم ويبقى بعيداً عن شؤونه وهمومه إلّا إذا كان جاهلاً أو مخالفاً لمبدأ النظام. فالإنسان العاقل هو الذي يهتمّ بمثل هذه الأمور، والإنسان العالم لا يقول مثل هذا الكلام أبداً. إنّ الإسلام عبارة عن نظام اجتماعيّ

---

(1) *صحيفة النور*، ج 19، ص 73.

وحكوميّ يدعو إلى إقامة العلاقات مع كلّ بقاع العالم. ولم يذكر التاريخ أنّ أحداً من المسلمين كان يُطالب بقطع العلاقات في صدر الإسلام خاصّة عندما كان النبيّ (ص) يُرسل السفراء إلى البلدان المجاورة[1].

وعلى هذا فإنّ إقامة العلاقات الشاملة على أساس المصالح المشتركة هي أمر مصَرَّح به في الدّين ومن وجهة نَظر الإمام. بطبيعة الحال، إنّ ربط تلك العلاقات بمسألة حسن نيات الطرف الآخر وبعدم الابتزاز أو الاستغلال أو العدوان، أمر مفهوم.

وقد تعرّض سماحته إلى النّقد والاتّهام من قِبَل الجماعات في الداخل والدّول الأجنبية أيضاً وذلك خلال الفترة التي كان يُطبّق فيها آراءه السياسيّة ـ الدينيّة، وخاصّة في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية، فعبارة «تصدير الثورة» التي كانت تشكّل جزءاً من أدبيّاته منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة كانت تُتَرجم بـ «التوسّعية» و«الاحتلال»، وذلك بسبب الغموض الذي كان يكتنف تلك العبارة وتفسيرها. وقد أدّى هذا الأمر ببعض البلدان إلى إساءة فهم بعض عبارات الإمام. وعلى الرّغم من أنّ الأحزاب، التي كانت تمارس نشاطاتها في داخل إيران كانت تدرك أكثر من الأجانب، مقصود الإمام من تلك العبارة، إلّا أنّها كانت تفسّر مثل تلك التصريحات والمواقف بعدم وجود نيات صادقة أو رغبة حقيقيّة في إقامة العلاقات المتوازنة مع الشعوب والدّول، وبأنّها تنمّ عن نهج انعزالي للإمام في التعامل مع الآخرين. غير أنّ سماحته كان يردّ على تلك الاتّهامات عبر نفيه هذا المفهوم ورفضه له بقوله:

---

(1) **صحيفة النور**، ص 242؛ وورد ما يُشبه هذا المعنى كذلك في الجزء (3)، ص 236.

«إنّنا نرغب في صداقة جميع شعوب ودُول العالم وفقاً (للطبيعة الأساس)؛ نريد إقامة علاقات طيّبة تستند إلى مبدأ الاحترام المتبادل إزاء بعضنا البعض، باستثناء الدّول التي تتصرّف معنا بما يُخالف المنطق. .[1]».

وفي موضع آخر يقول:

«يريد الإسلام التأسيس لمبدأ الصداقة مع جميع دول العالم، وتريد الحكومة الإسلاميّة أن يكون هناك تفاهم وعلاقة بنّاءة بينها وبين جميع الشعوب والدّول في إطار مراعاة تلك الشعوب والدّول لمبدأ الاحترام المتبادل مع الجمهوريّة الإسلاميّة»[2].

الدبلوماسيّة؛ مفهومها ومحورها

«الدبلوماسيّة» كلمة يونانيّة الأصل، وتُطلَق إجمالاً على العلاقات العامّة بين دولتيْن أو أكثر. وتُعتبر العلاقات الدبلوماسيّة المجال الذي يُمكن للدولة من خلاله تطبيق السياسة الخارجيّة[3]. كما يعبّر عنها بأنّها فنّ توظيف جميع الإمكانات من أجل المصالح الوطنيّة[4]. وتمثّل المصالح الوطنيّة الهدف الأساس والمصيريّ في اتّخاذ القرار المتعلّق بالسياسة الخارجيّة لأيّ بلد[5].

---

(1) **صحيفة النور**، ج 10، ص 252.

(2) المصدر نفسه، ج 8، ص 114؛ كذلك ج 11، ص 35.

(3) محمود طلوعي، **فرهنگ جامع سياسي** *(القاموس السياسي الشامل)*، ص 471.

(4) المصدر نفسه، ص 471.

(5) غلام رضا علي بابايي، **فرهنگ علوم سياسي** *(معجم العلوم السياسيّة)*، ج 1، ص 766 و767.

وبطبيعة الحال تتشكّل المصلحة الوطنيّة وفقاً للاتّجاهات المختلفة، فالأمّة التي لا تمتلك أيّة عقيدة دينيّة مثلاً، أو الحكومة التي لا تَحكم على أساس هدف معيّن، تكون مصالحها هي نَفسها المصالح الإنسانيّة والبشريّة. وفي حالات التضادّ كذلك لا بدّ من الانتباه إلى أغراض الحكّام وميولهم، وإلى أيّ مدىً مثلاً يمكنهم تحمّل الأضرار الماديّة وغيرها من أجل الوصول إلى قيمة إنسانيّة معيّنة؟ وهل هم مستعدّون لإرسال الإمكانات والمساعدات . . . وغيرها إلى أمّة أخرى لدرء الظلم عنها. لو افترضنا عدم وجود أيّة مصلحة خاصّة أو مباشرة لهم من وراء ذلك العمل، أم أنّهم يفعلون ذلك فقط من أجل تحقيق مصلحة اقتصاديّة أو ثقافيّة أو الحفاظ على سمعتهم واحترامهم؟

وبالنسبة للأمّة التي تمتلك عقيدة وأيديولوجيّة، فإنّ مصالحها تختلف اختلافاً بنيويّاً. على سبيل المثال، فإنّ المصالح القوميّة للحكومة الدينيّة تتمثّل في الدّفاع عن أخوّة الدين والعقيدة، وكذا تصدير الأفكار والعقائد الدينيّة، والدّفاع عن أحكام الدّين وتطبيقها في كلّ أنحاء العالم. هذه كلّها تُعتبر مصالح قوميّة خاصّة للحكومة الدينيّة، وخصوصاً إذا كان الدّين شموليّاً وكاملاً كما هو الحال مع الدّين الإسلاميّ.

إذن، وفي إطار هذه الملاحظة، فإنّ الفارق الرئيس بين الدبلوماسيّة الدينيّة وغير الدينيّة يكمن في النظرة إلى «المصلحة» وتفسيرها وبالأخصّ ترجيح مصلحة ما على أخرى. بلا شك، إنّ كلاً من الحكومة الدينيّة وغير الدينيّة يمكنهما طرح مسألة مركزيّة «المصالح القوميّة» إلّا أنّ الاختلاف بينهما يتعلّق بـ«الشعب» وحدود المصالح والقِيَم الأساسيّة.

لكنّ النقطة الجديرة بالبحث في فكر الإمام هي التعرّف على حدود أو نطاق ما يُسمّى بـ«الشعب» وأمثلة «المصلحة» والقِيَم السائدة

من وجهة نَظره. وقد تكون هناك بعض الاختلافات في العناصر المذكورة بين النظرة الدينيّة وغير الدينيّة، وهذا هو السّبب في ظهور المصطلحات الدبلوماسيّة الإسلاميّة. وبعبارة أخرى، ليست الدبلوماسيّة، من حيث الهدف والأسلوب، علماً تجريبيّاً (تطبيقيّاً) لكي ينعدم الفارق أو الاختلاف في التطبيق عند المسلمين وغير المسلمين، بل إنّها تستوحي من التعاليم الدينيّة طروحات تقوم ببلوّرة مفهوم الدبلوماسيّة وطبيعة أهدافها وأساليبها. وقد تناول بعض المتنفّذين في مجال السياسة الخارجيّة موضوع الدبلوماسيّة الإسلاميّة وخصوصيّاتها بشكل مستقلّ. وقد سعت المعاجم السياسيّة الحديثة في الآونة الأخيرة إلى التعريف بهذا النوع من الدبلوماسيّة.

وقد طرح أحد المسؤولين في نظام **الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة** في كتابه الذي صنّفه في مجال السياسة الخارجيّة، طرح ملامح هذا النوع من الدبلوماسيّة الإسلاميّة بقوله:

«إنّ الدبلوماسيّة الإسلاميّة ـ ونعني بها استيعاب عناصر السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة ـ عبارة عن فنّ ومهارة استخدام الوسائل والإمكانات المشروعة والمجازة بغية تأمين مصالح الأمّة الإسلاميّة الواحدة في مجال العلاقات الدوليّة»[1].

ولا شكّ في أهميّة التعريف المذكور بسبب ارتباطه بالمجال السياسيّ للبلد القائم تحت مظلّة ولاية **الإمام الخمينيّ**، حيث يشمل التعريف المشار إليه جميع الوسائل والغايات الدبلوماسيّة (الإسلاميّة) المختلفة عن الدبلوماسية الكلاسيكيّة. وفي ما يخصّ وسائل تطبيق الدبلوماسية فقد تمّت إضافة عبارة (المشروعة والمجازة) والتي تبدو

(1) بيجن إيزدي، **سياست خارجي جمهوري إسلامي إيران** *(السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة)*، ص 57.

(الدبلوماسية) من وجهة نظر الدين غير قانونيّة ولا عُرفيّة. ويرجع السبب في تقييد الأساليب السياسيّة إلى العبارة المذكورة. وعلى هذا الأساس ينبغي عدم اللجوء إلى كلّ ما هو حرام أو ممنوع (كالكذب وتشويه السُّمعة والخيانة ونقض العهود والظلم وكلّ فعل غير إنسانيّ وغير ذلك) كوسيلة من وسائل السياسة الخارجيّة والدبلوماسيّة. وأمّا فيما يخصّ الهدف من تطبيق الدبلوماسيّة فليس هو مصالح الشعب الإيرانيّ فحسب بل مصالح الأمّة الإسلاميّة الواحدة جمعاء.

الدبلوماسيّة الإسلاميّة

يعتقد بعض أصحاب المعاجم السياسيّة التي صُنِّفَت خلال الثورة الإسلاميّة بأنّ مصطلح «الدبلوماسيّة الإسلاميّة» يُطلَق على خصائص «السياسة الإسلاميّة» والتي تتضمّن:

1 ـ المعيار الدينيّ (الإلهيّ).

2 ـ الثقة بالنّفس والاتكاء على الذّات.

3 ـ الإيمان بالشعب (اعتبار الشعب هو الأصل وليس الحكومة).

4 ـ اتّباع الشدّة مع الطغاة.

5 ـ اتّباع اللّين مع المؤمنين.

6 ـ العدالة والأمانة والصِّدق واحترام العهود والمواثيق[1].

ولعلّ وجهة نَظر **الإمام الخمينيّ** بشأن الأسلوب والنهج التطبيقيّ للدبلوماسيّة تتّضح بشكل أكبر من خلال رؤيته الشمولية الدينيّة الواسعة التي يتّسم بها. فنظرته إلى العمل السياسيّ غالباً ما تكون

(1) غلام رضا علي بابايي، **فرهنگ علوم سياسي** (*معجم العلوم السياسيّة*)، ج 1، ص 32.

على أساس أنّ ذلك العمل هو أداء لتكليف وواجب دينيّ[1]، لا استحقاقٌ للمصالح أو الحقوق الفرديّة أو الجماعيّة (وإن تحقّقت تلك الحقوق كذلك عبر تنفيذ ذلك التكليف). ولا شكّ في أنّ هذه النظرة تحتّم توسيع مجال مسؤوليّة النظام الإسلاميّ. ولا ريب في أنّ اتّباع الدّين الإسلاميّ (دين الله تعالى) في كلّ ما أُنيط بنا[2] من شأنه أن يجعل المجال الدبلوماسيّ يتّسع للشعوب وليس الحكومات فقط، وجميع المستضعفين وليس المسلمين وحسب. ومن هنا يقول سماحة الإمام:

«نحن أنصار المظلومين؛ نحن أنصار كلّ مظلوم في أيّ معسكر كان»[3].

ويبيّن دستور الجمهوريّة الإسلاميّة، الذي يعكس أفكار الإمام وآراءه وقد حظي بموافقته التامّة، الهدف من الدبلوماسيّة بالشكل التالي:

«إنّ هدف الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة هو تحقيق السعادة للإنسان في كلّ المجتمعات الإنسانيّة... وفي الوقت الذي تتجنّب فيه الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة أيّ تدخّل لها في الشؤون الداخليّة للدّول والشعوب الأخرى، فإنّها لا تألو أيّ جُهد في الدّفاع عن النّضال والجهاد الحقّ للمستضعفين ضدّ الإمبرياليّة في أيّ بقعة من بقاع العالم»[4].

وقد أشار سماحة الإمام إلى ضرورة الاستعانة بالوسائل

---

(1) أنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(2) **صحيفة *النور***، ج 16، ص 108؛ ج16، ص 102؛ ج21، ص 95.

(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 3.

(4) **دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة**، المادة الثانية.

المناسبة، وأوضح أنّ إحدى خصائص الدبلوماسيّة الإسلاميّة تتمثّل في رفض الظلم والاستكانة، وإلى ذلك يُشير قائلاً:

«عقيدة الأمّة الإسلاميّة تتلخّص في كلمتيْن اثنتيْن هما (لا تَظلِموا ولا تُظلَموا)»[1].

ولا ريب في أنّ المحافظة على القِيَم الأخلاقيّة مثل الصّدق والابتعاد عن الكذب والزور وغير ذلك تَضمن بقاء تلك الوسائل ضمن إطار الإسلام. عندما قَبِلَت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة بقرار مجلس الأمن رقم 598 (لإنهاء الحرب مع العراق) في ظروف خاصّة كانت تمرّ بها، اعتبرت بعض الأنظمة ومنها النظام في العراق أنّ هذه الخطوة الدبلوماسيّة إنّما هي خطوة تكتيكيّة حربيّة. ولهذا، قامت تلك الأنظمة بالتصعيد من وتيرة هجماتها، لكنّ الإمام أكّد على صِدق نيات الجمهوريّة الإسلاميّة بقوله:

«أؤكّد مرّة أخرى على أنّنا جادّون في سياستنا من أجل التوصّل إلى السلام في إطار قرار مجلس الأمن ولن نكون البادئين في تجاهله إطلاقاً»[2].

ويُمكن الاستنتاج من كلّ ما ذُكِر بأنّ هيكل الدبلوماسيّة الإسلاميّة قائم على أساس الثقافة الإسلاميّة، والأصل في الثقافة الإسلاميّة هي كرامة الإنسان والقِيَم الإنسانيّة السامية. كما أنّ إرساء قواعد النظام الإسلاميّ والمحافظة عليه يُمثّلان واجباً منوطاً بكلّ من الشعب والقائد على حدّ سواء[3]؛ وعلى هذا:

1 . فالحكومة الإسلاميّة تتحمّل مسؤولية الدّفاع عن حياض الدّين

---

(1) **صحيفة النور**، ج 14، ص 66.

(2) المصدر نفسه، ج 21، ص 19.

(3) أنظر **صحيفة النور**، ج 15، ص 95؛ ج 21، ص 176؛ ج 19 ص 112.

والقِيَم الدينيّة وحقوق المسلمين والمستضعفين، بالإضافة إلى واجبها المتمثّل في حماية الحقوق الشاملة للشعب الذي يخضع لسلطتها. وتُعتبر هذه المسألة من أُولى واجبات الحكومة الإسلاميّة، فضلاً عن واجب الحكومة الإسلاميّة تجاه بقيّة المسلمين والمستضعفين خارج حدود سلطتها[1].

2 . للقيَم الإسلاميّة والمبادئ الأخلاقيّة دور رئيس ومصيريّ في النشاطات الدبلوماسيّة، ولا بدّ لأيّ نشاط دبلوماسيّ من أن يكون مشروعاً ومجازاً من الناحية الإسلاميّة. وليس بالإمكان استخدام أيّة وسيلة أو أسلوب للوصول إلى الأهداف المنشودة، والغاية لا تبرّر الوسيلة، فالظلم والقمع والقتل والسّلب والنّهب والخداع والعدوان ونقض العهود هي أمور ممنوعة[2].

ووفقاً لذلك، فإذا اعتبرنا المفهوم العامّ لـ«المصالح القوميّة» هدفاً من جملة الأهداف التي تسعى الحكومة الإسلاميّة إلى تحقيقها، فلا شكّ في أنّ تلك المصالح تتعلّق بالأمّة الإسلاميّة لا بـ (الشعب) بمعنى القوم أو القبيلة أو أفراد بلد معيّن. ومن هنا فإنّ مجال المصالح بالنسبة للحكومة الإسلاميّة يختلف في مصداقه كثيراً عن الحكومات الأخرى.

ومهما يكن من أمر فعندما نحاول شرح مسألة العلاقات السياسيّة في الحكومة الدينيّة من وجهة نظر **الإمام الخمينيّ** نلحظ تكرّر ثلاث كلمات في أحاديثه أكثر من غيرها وهي «العزّة» و«المصلحة» و«العدالة». فلقد كان حسّاساً جدّاً تجاه تحقيق محاور تلك الكلمات عند إقامة أيّ علاقة مع البلدان الأخرى.

---

(1) أنظر: المصدر نفسه، ج 20، ص 184؛ ج 21، ص 108.

(2) المصدر نفسه، ج 19، ص 204.

وقبل الدخول في المحاور الدبلوماسيّة من وجهة نَظره سنشير إلى نقطة أساس عادةً تَضع علامة استفهام على بحث الدبلوماسيّة وإقامة العلاقات مع الدّول الأخرى، ألا وهي دراسة علاقة ولاية الفقيه بالدبلوماسيّة.

مبدأ الولاية المطلقة للفقيه والعلاقات الخارجيّة

ذكرنا في الفصل الثالث أنّ **الإمام الخمينيّ** كان يؤمن بالولاية المطلَقة للفقيه، ثمّ قام بتفسير معنى تلك الولاية بالصلاحيّات الواسعة للوليّ الفقيه بالمقدار نفسه من الصلاحيّات والشؤون الحكوميّة التي كانت للمعصومين (ع).

ومن ناحية أخرى، فإنّ إحدى واجبات حكومة الإمام المعصوم (بما في ذلك حكومة **النبيّ** الأعظم (ص))، هي دعوة البلدان الأخرى والحكّام إلى الدّخول في الإسلام، واتّباع منهج **الرسول** (ص) ووليّ الأمر الشرعيّ. وهناك الكثير من الآيات القرآنيّة الشريفة المطلقة التي تدعم هذا القول وتأمر **النبيّ** (ص) بمحاربة الكفّار (من أهل الكتاب) والمشركين. وقد أُطلِق على مجموعة تلك الآيات بآيات السّيف، ومنها الآية الشريفة القائلة:

﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿29﴾﴾[1].

تشير هذه الآية إلى محاربة أهل الكتاب، وفي الحقيقة، إنّها تعرض على أولئك قبول أحد الاقتراحات الثلاثة المذكورة:

---

(1) سورة **التوبة** (البراءة): الآية 29.

1 ـ قبول الإسلام والدّخول فيه.

2 ـ إعطاء الجزية والبقاء على دينهم.

3 ـ الدّخول في حرب مع المسلمين.

وجاء في آية شريفة أخرى أخرى ما يلي:

﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[1].

وكذلك الفقه الإسلاميّ، فهو يقوم بتقسيم غير المسلمين إلى جماعتيْن مستخدماً التعاليم النبويّة الشريفة وسيرة **الرسول** الأعظم (ص)، وهاتان الجماعتان هما:

(1) الكفّار الذمّيون وهم الذين قبِلوا شروط الذمّة ضمن قبولهم الحكمَ الإسلاميّ.

(2) الكفّار الحربيّون، ولا سبيل أمام المسلمين سوى محاربة هؤلاء والجهاد ضدهم في حال رفضهم الدّخول في الإسلام أو لم يقبلوا بشروط الذمة[2]. وفي ما يتعلّق بهذه النقطة أيضاً فقد قيّد بعض الفقهاء مدّة عقد معاهدة السّلم وعدم محاربة الكفّار الحربيّين بأقلّ من عشر سنوات[3].

فإذا كان وليّ الأمر يمتلك صلاحيّات المعصوم (ع) ـ بما في ذلك الجهاد الابتدائيّ ـ والمعصوم مسؤول عن دعوة الكفّار إلى الدّخول في الإسلام كما هو واضح في الأصول، فحينئذٍ لن يُجدي الإسهاب في مناقشة موضوع دبلوماسيّة الحكومة الإسلاميّة.

---

(1) السورة نفسها (البراءة): الآية 36.

(2) زين الدّين العاملي الجبليّ، ***الروضة البهيّة في شرح اللّمعة الدمشقيّة***، ج 1، ص 218.

(3) **الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**، ص 241.

بيد أنّ **الإمام الخمينيّ** وكما نعلم، لم يُجِز في رسالته الفقهيّة في الفتاوى تفويض صلاحيّة الجهاد الابتدائيّ إلى الفقهاء (وهو ما قال به بعض الفقهاء في التاريخ الشيعيّ)[1]، إلّا أنّه اعتبر موضوع تفويض صلاحيّة الجهاد الابتدائيّ إلى الفقيه (في كتابه الاستدلاليّ «كتاب البيع») أمراً يُمكن البحث بصدده ودراسته ومتابعته[2].

وعلى هذا، فإذا اعتبرنا أنّ فتواه في كتاب «*تحرير الوسيلة*» تُمثّل رأيه النهائيّ فإنّ ذلك يعني في الحقيقة تحديد إطلاق الولاية المتعلّقة بالتعامل مع الكفّار، وعندئذٍ لا يُمكننا استنتاج سيطرة الولاية المطلَقة للفقيه على موضوع العلاقات مع البلدان غير الإسلاميّة.

ومن خلال دراستنا للنهج العمليّ لسماحته والأخذ بعين الاعتبار تصريحاته في هذا الشأن، سنخرج بالمبادئ التالية بوصفها مبادئ أساسيّة في الدبلوماسيّة والعلاقات الخارجيّة للنظام الإسلاميّ:

المحاور الأساسيّة في العلاقات الخارجيّة

1) الحفاظ على عزّة الإسلام

تحتلّ العزّة الإسلاميّة للمسلمين مكانة خاصّة في نظر الإمام، وعلى الرّغم من إلمام سماحته ونبوغه في القضايا الإسلاميّة والعمليّة، ومن كونه خبيراً في مختلف فروع العلوم الحوزويّة، إلّا أنّ اهتمامه باستعادة مجد الأمّة الإسلاميّة وعظمتها يشكّل في حدّ ذاته قضيّة أخرى منفصلة.

وبديهيّ القول إنّه عندما كان المسلمون أقوياء وأعزّة لا شكّ في

---

(1) *تحرير الوسيلة*، ج 1، كتاب «الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر»، ص 443.

(2) *كتاب البيع*، ج 2، ص 497.

أنّهم كانوا يمتلكون الثبات، ولم يخشوا مواجهة الثقافات الأخرى إطلاقاً. وكانت الكلمة الأولى والأخيرة في العلم والعمل في كلّ العالم للمسلمين وحدهم. وكانت كلّ الأمم بمثابة ضيوف على مائدتهم العلميّة بلا منّة أو غرور. وكانت لهم اليد الطولى في كلّ العلوم، وفي ذلك يقول **الرسول** الأعظم (ص):

«اليَدُ العُليا خَيرٌ من اليَدِ السُّفلى»[1].

لكنّ تلك العزّة الإسلاميّة اندثرت للعديد من الأسباب، وأصبح المسلمون أذلّاء وبحاجة إلى عطف الآخرين وصداقتهم، لذا كان **الإمام الخمينيّ** (وهو رافع عزّة المسلمين) يسعى بكلّ ما أُوتي من قوّة إلى استعادة تلك العزّة الضائعة[2]. وكانت روحه العالية تهتزّ وترتجف غضباً عند سماعه أيَّ تصرّف ينمّ عن الذلّ والخضوع، فتراه يُطلق صرخة مدويّة ويُثير مشاعر أفواج كبيرة من الناس فيُغرق الأذلّاء في أمواج ذلّهم. لقد اعتبر أنّ استعادة مجد وعظمة الأمّة الإسلاميّة أحد أهداف نهضته[3]. ولم يتوانَ عن إهانة الجبروت والكبرياء الفارغين لأعداء الإسلام والمسلمين، وخاصّة **الولايات المتّحدة الأميركيّة**. وأعاد بذلك للمسلمين شخصيّتهم وهويّتهم الضائعة حتى أصبحوا أمّة حيّة وناشطة لها كيانها وثقلها في المجال السياسيّ والثقافيّ في العالم، وأصبح بإمكانها الوقوف في وجه القوى الكبرى ومواجهتها. وفي بداية الثورة الإسلاميّة أدّت الأفعال والاستفزازات التي قام بها النظام الشاهنشاهي إلى تأجيج نار الثورة وإثارة غضب الجماهير، فدوّت صيحة الإمام في كلّ مكان، لكنّ أيّاً

---

(1) **من لا يَحضره الفقيه**، ج 4، ص 374، الكلمة 5763.

(2) **صحيفة النور**، ج 15، ص 187؛ ج10، ص 91؛ ج20، ص 234.

(3) **صحيفة النور**، ج 20، ص 237؛ ج21، ص 18 ـ 109.

من تلك السياسات السيّئة التي ارتكبها **الشاه** لم تُثِر حفيظة الإمام وغضبه مثلما فعلت مسألة المصادقة على لائحة الامتيازات الأجنبية **(الكاپيتولاسيون)** التي جرحت قلب الإمام ودفعته إلى إطلاق صرخته المدوّية.

وبعدما علم **الإمام الخمينيّ** بموضوع تلك اللّائحة المشينة التي لم تنتج سوى الذلّ والعار لبلدنا المسلم أمام **الولايات المتّحدة الأميركيّة**، أصدر بياناً، وخطب في الجماهير مبيّناً غضبه الشديد وألمه إزاء تلك اللائحة. وكان قد صادف صدور بيانه وخطابه في يوم الاثنين (20 جمادى الثاني عام 1384هـ/ 26 ـ 10 ـ 1964م) وهو ذكرى وفاة **فاطمة الزهراء** (ع). وقد احتشدت جموع كبيرة من الشعب جاءت من مختلف أصقاع البلاد إلى مدينة **قم** للاستماع إلى خطبته، فامتلأ منزله (الكائن في منطقة **«يخچال قاضي»** بمدينة **قم**) بتلك الجموع، إضافة إلى الأزقّة المجاورة وبستان الرّمان الذي كان يُحاذي بيته. وتمّ وضع العديد من مكبّرات الصوت في تلك المحلّة. كانت الساعة آنذاك تقارب (8:30) صباحاً عندما ظهر الإمام على الجموع المحتشدة بوجهه الوضّاح وعينيه المحمرّتيْن بسبب السّهر الطويل، وجبينه الذي علته التجعّدات وقامته المرتّبة الجذّابة. فشرع يسترجع ويذكّر بما قاله من قَبل، فكانت كلّ كلمة نطق بها وكلّ جملة خرجت من فمه تمثّل ملحمة ورصاصة في قلب **الولايات المتّحدة الأميركيّة وإسرائيل**، حتى ضجّ الحاضرون بالبكاء والعويل. وقد استغرق حديثه هذا حوالي نصف ساعة سُمعَ خلالها بكاء الناس الموجودين بشدّة وحُرقة 15 مرّة، ممّا أجبر الإمام على قطع حديثه، فكان ذلك منظراً ومشهداً لم يسبق لهما مثيل حتى ذلك اليوم[1].

---

(1) *الكوثر*، ج 1، ص 164، 165.

وكان ممّا قاله الإمام الخمينيّ في تلك الخطبة:

«إنّ قلبي وفؤادي يعتصران ألماً، وإنّني لأعدّ الأيام منتظراً موتي (صوت بكاء الحاضرين)، لم يعُد هناك عيدٌ في إيران (صوت بكاء الحاضرين)، لقد حوّلوا العيد في إيران إلى عزاء (صوت بكاء الحاضرين)... لقد باعنا هؤلاء، وباعوا استقلالنا، ومع ذلك ما زالوا يُقيمون الزينة والأفراح... لقد سُحقت كرامتنا وعزّتنا. لقد تلاشت عظمة إيران، وتلاشت عظمة الجيش الإيراني»[1].

والجدير بالذّكر أنّ الخطاب الذي أدلى به الإمام بعد عودته إلى أرض الوطن، كان مشابهاً لخطابه الذي أدلى به قبل نفيه، حيث تحدّث كذلك عن عزّة المسلمين وعظمة الجيش، وكان ممّا قاله في مقبرة **بهشت زهراء (جنّة الزهراء)** ما يلي:

«... نريد أن يكون جيشنا جيشاً مستقلّاً، أفلا تريد أنتَ ذلك يا سيادة المشير؟ ألا ترغبون في أن تكونوا مستقلّين؟ وأنتَ يا سيادة اللّواء! ألا تريد أن تكون مستقلّاً؟ هل تريدون البقاء خدماً للآخرين[2]؟».

وممّا لا ريب فيه أنّ مطالبة الإمام باستعادة عزّة الإسلام والمسلمين إنّما تستقي شرابها من سلسبيل المعارف الدينيّة وسيرة الأئمّة المعصومين (ع). وقبل أن نتساءل عن كيفيّة مسارعة الإمام إلى التأكيد على عزّة الإسلام قبل الآخرين من مفكّري الإسلام والعالم والحكّام من رجال الدين، لا بدّ لنا أوّلاً من أن نقول: لِم لَم يُفكّر المسلمون على الرّغم من كونهم مسلمين، بالعزّة وفضّلوا العيش

---

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 102.

(2) **صحيفة النور**، ج 4، ص 286.

والرّكون مطمئنين تحت راية الكفّار، وماتوا وهم على تلك الحال، وأيّدوا موتهم الحقيقيّ بذلك الذلّ؟

عندما لاحظَ أمير المؤمنين **الإمام علي** (ع) جُنده وقد حُرموا ورود نهر **الفرات** وهم يموتون عطشاً في مواجهتهم عساكرَ أهل **الشام** من القاسطين، قال:

«فَأَقِرُّوا عَلَى مذَلَّة، وَتَأْخِيرِ محَلَّة، أَوْ رَوُّوا السُّيُوفَ مِنَ الدِّماءِ تَرْوَوْا مِنَ الْماءِ، فَالموْتُ في حَيَاتِكُمْ مقْهُورِينَ، وَالْحَيَاةُ في موْتِكُمْ قَاهِرِينَ»[1].

وما زالت صيحة **«هَيهات مِنّا الذِّلّة»** التي صدحت بها حنجرة **الإمام الحسين بن** (ع) والذي أخذ العطش والحُرقة منه كلّ مأخذ، ما زالت تدوّي في بيداء **كربلاء** الملتهبة. وما زال الدّرس الذي قدّمه **الإمام الحسين** (ع) من خلال انتصار الدمّ على السيف يُمثّل أروع صور الشهادة والتفاني.

إنّ العزّة لله سبحانه ولرسوله (ص) وللمؤمنين، ومع أنّ الله العزيز يُحبّ العزّة، ومع أنّه تعالى هو «وليّ» المؤمنين، والمؤمنون أيضاً هم «أولياء» الله سبحانه، إلّا أنّ تلك المحبّة لا تستند إلى الذلّ إطلاقاً كما عبّر عن ذلك القرآن الكريم بقوله ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾[2]. وعلى الرّغم من أنّ المؤمنين قادرون على إقامة أيّ نوع من العلاقات بينهم وبين الكفّار، فإنّ تلك العلاقات لا يُمكن أن تكون على أساس الذلّ والخضوع، وذلك وفقاً للآية الشريفة القائلة ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾[3].

---

(1) *نهج البلاغة*، الخطبة رقم 51، لمّا غلب أصحاب معاوية أصحابه على شريعة الفرات بصفين ومنعوهم الماء.

(2) سورة **الإسراء**: الآية 111.

(3) سورة **النساء**: الآية 141.

ولا شكّ في أنّ مفهوم (العزّة) واضح وجليّ، فهو يعني (الوقار) و(السيادة) و(عدم الخنوع) و(الثبات) و(العظمة). وقد أشار الإمام إلى هذا المفهوم كذلك مراراً ووضعه في الجهة المقابلة لـ (الذلّ)[1] و(الأسْر)[2] و(العبودية)[3] و(الخسّة)[4] و(التبعيّة)[5].

ربّما يتبادر إلى الأذهان هنا أنّ جميع أفراد البشر يتوقون إلى العزّة والوقار؛ فأيّ بلد يرضى لنفسه الذلّ والتبعيّة للآخرين؟ فحتى العقل، يأمر الإنسان بالمطالبة بالعزّة، لذلك نرى جميع العقلاء يسعون إلى الاستقلال والعزّة في تصرّفاتهم الفرديّة والاجتماعيّة. وفي ضوء هذه النقطة، فإنّ محور العزّة هو أمر يشغل بال جميع الشعوب والدّول، والذين يرغبون في تحقيق المصالح الوطنيّة يضعون العزّة والوقار والاستقلال والسيادة في صدر المصالح الوطنيّة. وفي بعض الحالات والظروف عندما تكون العزّة متراجعة، فالسّبب في ذلك يعود إلى ترجيح بعض القِيَم وتفضيلها على غيرها، لكن، عندما تصبح العزّة هي القيمة الوحيدة المطلوبة، فإنّه من غير المعقول أن نجد من يُفضّل الذلّ على العزّة، وعندما تتعارض العزّة مع خسارة بعض المصالح أو القِيَم، فأين الشّهم الذي يُرجّح العزّة على الخبز والحياة والصناعة والترف؟

وتشير سيرة **الإمام الخمينيّ** إلى أنّه كان مستعدّاً دوماً لدفع ضريبة عزّته، وما عاناه من الألم والهجر والنّفي والمشاكل قبل انتصار الثورة الإسلاميّة، وقبوله بكلّ أنواع الضغوط الاقتصاديّة

---

(1) ***صحيفة النور***، ج 11، ص 35.
(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 104.
(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 109.
(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 103.
(5) المصدر نفسه، ج 11، ص 35.

والسياسيّة والعسكريّة بعد انتصار الثورة، كانت كلّها بمثابة ضريبة دفعها مقابل التمسّك بالعزّة والشّموخ.

يقول سماحته بهذا الشأن:

«لقد أعددت فؤادي لرماح وحراب عناصركم الأمنيّة، ولكنّني لن أقبل بالظلم والاستبداد والخنوع في مقابل الطغاة»[1].

أمّا في ما يتعلّق بقبول التسوية مع الدّول المهيمنة والظالمة، فيقول الإمام:

«ليس بيننا وبين أيّة قوّة (في العالم) أيّ تسوية، ولن نخضع لا لهيمنة أميركا ولا لهيمنة الاتّحاد السوفياتيّ. نحن مسلمون... ونريد أن نعيش عيشة بسيطة ولكن أن نكون أحراراً ومستقلّين»[2].

في الحقيقة، إنّ الشيء الأساس الذي يُميّز الإمام عن الآخرين هو تركيزه على مسألة عزّة الإسلام والمسلمين، بينما نلاحظ أنّ الآخرين سرعان ما يؤثرون قِيَماً وغايات أخرى، ويتراجعون عن العزّة والكرامة بعدما كانت مطلبهم الأساس. ولا شكّ في أنّ النتيجة المتوقّعة من هذا الأمر هي الخمول والأفول الذي أصاب المسلمين لقرون عديدة.

لكنّ الإمام لم يُضحِّ بالعزّة من أجل أهداف أو غايات أخرى، ولعلّ الحرب الضروس التي دامت عدّة سنوات بين **العراق وإيران** والمواجهة المباشرة مع **الولايات المتّحدة الأميركيّة** في الخليج الفارسيّ، خير دليل على تمسّكه القاطع بالعزّة والكرامة الإسلاميّة،

---

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 39.

(2) **صحيفة النور**، ج 15، ص 209.

على الرّغم من التصوّرات والآراء التي كانت تُطرح آنذاك، فلم يكن يرضى بأن يُعطى المعتدي أيّ نوع من أنواع الامتياز بعد اعتدائه من دون أن يلقى جزاءه وعقابه الذي يستحقّ. وهكذا، فإنّ عزّة سماحته لم تسمح له بالعيش بسلام إلى جانب المعتدي أو الجلوس معه على طاولة واحدة قبل أن يُحاسَب على كلّ ما قام به وارتكبه.

وقد كلّفت هذه العزّة الإمام غالياً وعلى مدى سنوات، فكانت النتيجة أن تغلّب محور المصالح العُليا للبلد في مجال اتّخاذ القرارات والعلاقات مع الدول الأجنبيّة على محور العزّة. نعم، تغلّب ذلك المحور على العزّة، وتمّ ترجيح مصلحة النظام الإسلاميّ على غيرها من المصالح حين تجرّع **الإمام الخمينيّ** كأس السمّ[1] الذي سقاه القدر رغماً عنه. من هنا، ومع أنّ مصلحة النظام الإسلاميّ هي القيمة المطلقة والمصلحة العليا، إلّا أنّ عزّة الإسلام كذلك ليست أقلّ شأناً من تلك المصلحة بل هي في موازاتها.

2) المصالح

تُعتبر (المصالح) المحور الأهمّ الذي تدور حوله جميع قرارات النظام. ولقد أشار **الإمام الخمينيّ** مراراً إلى أنّ موضوع قطع العلاقات أو إقامتها مع البلدان الأجنبيّة يقوم على قاعدة المصالح. إلّا أنّ وضوح مسألة ضرورة مراعاة المصلحة في هذا النوع من العلاقات لا يستدعي بعد ذلك الاستناد إلى عبارات الإمام وتصريحاته.

ولئن كان سماحة الإمام يضع موضوع الحفاظ على مصالح

---

(1) تعبير الإمام الخميني بأن قبوله بالقرار الدولي 598 لإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية هو كتجرّع السمّ (المحرّر).

الإسلام والمسلمين كمحور لسياسته العامّة[1] أحياناً، غير أنّه في أحيان أخرى كان يأخذ في الاعتبار مصالح الشعب الإيرانيّ[2]. على سبيل المثال، عندما وقّعت **مصر** على معاهدة «**كامب ديفيد**» مع الكيان الصهيونيّ[3]، أمر الإمام الحكومة الإيرانيّة المؤقتة آنذاك بقطع علاقاتها معها، معلّلاً ذلك بتعارض ما قامت به الحكومة المصريّة مع مصالح المسلمين كافّة[4].

وتشير هذه النقطة إلى اهتمامه وتمسّكه بما وراء الأهداف القوميّة والوطنيّة أيضاً، وبهذه المناسبة ثمّة نقطتان جديرتان بالاهتمام هما:

أ) تقاطع مصلحة الشعب الإيرانيّ مع مصالح الإسلام والمسلمين

إذا تقاطعت مصلحة الشعب الإيرانيّ مع مصلحة المسلمين كافّة فما هو التصرّف الصحيح في هذه الحالة؟ على سبيل المثال، إذا كان تقديم الدعم والمعونات الاقتصاديّة من أجل إنقاذ المسلمين، أو كانت المساعدات التي سيُقدّمها الشعب الإيرانيّ إلى الحركات التحرّريّة ستعمل على تقليص النموّ الاقتصاديّ والتأثير سلباً على الرفاه الاجتماعيّ للشعب الإيرانيّ، فكيف يجب التعامل مع هذه المسألة؟ هل ستكون الأولويّة للنموّ والرّفاه الاجتماعيّ مقارنة مع مصالح الإسلام والمسلمين؟

من الواضح أنّنا لا نستطيع تقديم إجابة قاطعة أو صريحة في هذا الموضوع؛ فمن ناحية تمثّل مصالح المسلمين ـ كما هو معلوم ـ مصلحة الشعب الإيرانيّ المسلم كذلك، هذا إذا افترضنا أنّ

(1) **صحيفة النور** ج 4، ص 114.
(2) المصدر نفسه، ج 22، ص 165.
(3) المصدر نفسه، ج 6، ص 108.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 114.

احتياجات الشعب الإيرانيّ لا تقتصر على الاحتياجات والطموحات المادّية فقط، بل إنّ الاتّجاهات المعنويّة والدينيّة والعقدية تُعتبر جزءاً من مصالح ومنافع الشعب. ومن هنا، فإنّ هذا السؤال في الواقع يعود إلى وجوب إجراء مقارنة أو توازن بين المصالح «المادّيّة» و«الدينيّة» للشعب الإيرانيّ نفسه. ومن ناحية ثانية، عند حصول أيّ نوع من التعارض أو التقاطع بين المصالح المختلفة للمجتمع الإسلاميّ، فإنّه لا بدّ من ترجيح أحدهما على الآخر وذلك بالنّظر إلى مقدار ما يتضمّنه كلّ منهما من الأهميّة والخطورة، كما يحصل في بعض الظروف الخاصّة. وربّما تكون المصلحة التي يتمّ ترجيحها على المصالح الأخرى في مرحلة معيّنة، ليست كذلك في مرحلة أخرى. فمثلاً عندما قامت **إسرائيل** باحتلال **جنوب لبنان**، وافق **الإمام الخميني** على إرسال قوات صغيرة من **حرس الثورة الإسلاميّة** إلى هناك للدّفاع عن الشعب اللبنانيّ ومقاومة الاحتلال الإسرائيليّ، ولكن، وبعد مرور فترة من الزّمن، ونظراً للمشاكل التي كانت تواجهها **إيران** في حربها مع **العراق**، تمّ استدعاء أفراد **الحرس الثوريّ** من **لبنان** تدريجيّاً، ورفع الإمام شعاره المعروف آنذاك من أنّ «**طريق القدس يمرّ بكربلاء**»، مرجّحاً بذلك المشاركة في الجبهة الداخليّة على القتال في الجبهة الخارجيّة.

ب) الدبلوماسيّة الدينيّة وأولويّة مصالح النظام

نقطة أخرى تحظى بالأهميّة هنا وهي أنّ الإمام اعتبر مصالح النظام الإسلاميّ أولى من الأحكام الشرعيّة الأساسيّة كذلك، وهو ما بيّنه في تصريحاته التي أدلى بها خلال سنيّ حياته الأخيرة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنّ مصالح النظام الإسلاميّ ليست سوى مصلحة وطنيّة ضمن إطار النظام الأيديولوجيّ العقديّ. وورد في بعض العبارات التي جاءت على لسانه أيضاً قوله بأنّ المحافظة على النظام

الإسلاميّ تمثّل أسمى واجب يقوم به الفرد، وبالتالي، فإنّه لا بدّ من إزاحة أيّ واجب آخر قد يتزاحم مع الواجب المذكور. وبالنّظر إلى هذه المسألة، هل يُمكننا القول بوجود نوع من الاختلاف بين محور القرارات التي تتّخذها الحكومة الدينيّة (الحفاظ على مصلحة النظام) من جهة، وبين محور القرارات التي يتّخذها الآخرون (ونقصد بذلك المصالح القوميّة) من جهة أخرى؟

كلّ ما يُمكننا قوله هو أنّه ليس باستطاعة العبارات في الواقع تصوير الحقيقة بأكملها، فقد كانت السياسة الخارجيّة التي اتّبعها الإمام مع الدّول الأخرى والحكّام غير الملتزمين بالدّين، هي سياسة مختلفة نوعاً ما، على الرغم من اهتمام كل منهم بالمصالح الوطنية أو مصالح النظام ككلّ. ويعود هذا الاختلاف إلى تفسير مفهوم المصلحة الوطنية ومصلحة النظام.

ومع أنّ صيغة الإطلاق في كلام الإمام قد تشي بأنّه إذا اقتضت مصلحة النظام يوماً، فبالإمكان التنصّل من الالتزام بأيّ قرار. إلّا أنّ مصالح النظام الإسلاميّ لا يُمكن تحقيقها عبر نقض المعاهدات على الصعيد الدوليّ، فليس لدى النظام الأيديولوجيّ مصلحة تعلو على مبدأ المحافظة على الحدّ الأعلى من المبادئ والقِيَم الخاصّة به. هذا في الوقت الذي يُمكن فيه وبسهولة نقض العهود والتخلّي عنها وفقاً لمعيار المصالح الوطنيّة والرّؤى التقليديّة والمتعارَف عليها.

والمهمّ هنا هو أنّ مصالح أيّ نظام دينيّ وعقديّ وبقاءه واستمراريّته لا تعني شيئاً إلّا من خلال بقاء الحدّ الأعلى من القِيَم في أداء المسؤولين. أمّا القِيَم الدينيّة على صعيد السياسة الخارجيّة المتعلّقة بالحفاظ على حقوق المستضعفين والمحرومين فترتكز على كلّ من الصّدق والعدل وما شابههما. ولا بدّ في المقابل من القول بأنّه لا توجد علاقة قويّة بين المحافظة على المصالح الوطنيّة

بالمفهوم المتَصَوَّر لدى رجال السياسة في الوقت الحاضر من جهة، وبين القِيَم الأخلاقيّة المتعالية من جهة أخرى.

3) العدالة

يُمثّل موضوع (العدالة) محوراً مهمّاً آخر من المحاور التي كان الإمام يؤكّد عليها في السياسة الخارجيّة. وعلى الرغم من أنّ العادة جرت في أن يكون القطب الغنيّ والثريّ هو الدّاعي إلى تطبيق العدالة، وذلك لأنّه ليس باستطاعة الضعفاء ممارسة الظلم أو الاعتداء. إلّا أنّ الوجه الآخر لذلك المحور يُشير إلى عدم القبول أو الرّضوخ للظلم. وبالنّظر إلى الظروف الاستثنائيّة التي مرّ بها نظام الجمهوريّة، يبدو أنّه من غير المعقول أن تَعمد **إيران** في ظروفها الحاليّة إلى إقامة علاقات جائرة، بل إنّه أمر لا يُمكن تصوّره إطلاقاً. من هنا اعتبر **الإمام الخميني** إقامة علاقات عادلة لا تكون إلّا لدفع الظلم وعدم الاستكانة إليه، أو افتراض الوصول إلى موقع القوّة.

وفي ذلك يقول الإمام:

«لقد استطعنا دحض المعادلة العالميّة والمعايير الاجتماعيّة والسياسيّة التي كانت تُقاس بموجبها جميع القضايا الدوليّة، وتمكّنا من إيجاد إطار جديد يكون العدل فيه معياراً للدّفاع والظّلم معياراً للاعتداء»[1].

وفي ما يخصّ العلاقات العادلة والسلميّة مع الأقطار الأخرى، قال الإمام كذلك:

«لسنا ممّن يستولون على السلطة للتدخّل في شؤون البلدان

---

(1) **صحيفة النور**، ج 20، ص 165.

الأخرى عنوةً، فلا مكان للظلم والاعتداء والعدوان في قاموس الثقافة الإسلاميّة»[1].

«لن نَعتدي على أيّ شعب أبداً من أجل مصالحنا الداخلية»[2].

أمّا النقطة الغامضة التي تواجهنا في هذا الموضوع فهي مسألة المعايير الخاصّة بالعلاقات العادلة؛ فقلّما نجد متكلّماً في الوقت الحاضر يخلو كلامه من ذِكر كلمة (العدالة) الجميلة والساحرة أو لا يدّعي تطبيقها في مختلَف المجالات. لكنّ الغموض الذي يتحتّم علينا توضيحه يكمن في تعريف العدالة ومعاييرها. وعلى الرّغم من أنّ الكثير من البلدان، وخاصّة **العراق**، كانت تتّهم الإمام بالاعتداء، لكنّه كان دائماً يُعلن أنّ اختراقه للأراضي العراقيّة هو أمر عادل وضروريّ من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الإيرانيّ.

الولاية المطلقة للفقيه والالتزامات الدوليّة

هناك نقطة مهمّة أخرى في هذا المجال لا بدّ من الإشارة إليها، وهي مسألة الالتزامات الدوليّة؛ فالدّول الأعضاء في منظمة الأمم المتّحدة قد تعهّدت بتطبيق الميثاق الصادر عن المنظمة المذكورة. **والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة** التي اقترنت بقيادة **الإمام الخمينيّ** بشكل متّصل ومباشر، تُعتبر أحد الأعضاء الملتزمين بميثاق وقرارات منظمة الأُمم المتحدة على الرّغم من أنّ الإمام لم ينظر إلى واجبات القيادة (والقائد) ضمن إطار الحكومة، بل كان يتّخذ مواقفه الشخصيّة في الكثير من الأحيان بعيداً عن الدبلوماسيّة التي تمارسها الحكومة، وكانت دبلوماسيّة الحكومة الإيرانيّة هي التي تتّبع أوامره وآراءه. وأيّاً

---

(1) المصدر نفسه، ج 16، ص 233.

(2) المصدر نفسه، ج 2، ص 380.

كانت الحالة. فإنّ الإيمان بقيادة الوليّ الفقيه الذي لا يلتزم بالمعاهدات التي تبرمها الدولة أو الحكومة التي يرأسها، أمر لا بدّ من إعادة النّظر فيه.

لقد جعل **الإمام الخمينيّ** نَفسه طرفاً في عقد شامل يحول دون التدخّل في شؤون الآخرين أو الاعتداء عليهم حتى وإن كان ذلك لغرض الدعوة للدّين أو غيره.

وفي رسالته التي كان قد بعث بها إلى رئيس الجمهوريّة آنذاك (**آية الله الخامنئيّ**) بتاريخ (5 ـ 12 ـ 1987م)، بيّنَ الإمام مسألة الولاية المطلقة للفقيه، وأجاز بذلك لوليّ الأمر نقض المعاهدات والاتفاقيّات إذا اقتضت المصلحة ذلك. وفي ما يلي بعض ممّا كتبه في تلك الرسالة:

«بإمكان الحكومة ـ ومن جانب واحد ـ إلغاء أيّ عقد أو اتفاقيّة شرعيّة قامت بإبرامها بنَفسها مع الشعب إذا كان ذلك العقد أو الاتّفاقيّة تتعارض ومصالح البلاد أو الإسلام»[1].

والآن، وفي ضوء هذه المسألة، يُمكن أن تستدعي مصلحة النظام الإسلاميّ نقض المعاهدات والاتفاقيّات مع الخارج، لكن يبدو أنّ كلام الإمام ليس مطلقاً، وإن كانت سيرته العمليّة تشير إلى أنّه كان يعتبر نَفسه أقلّ التزاماً بالقوانين والمعايير الدولية. حتى أنّه كان قد صرّح قبل انتصار الثورة الإسلاميّة بأنّ القانون الوحيد الذي يلتزم به ويؤمن به هو قانون الإسلام فقط، وكذلك بعض القوانين والاتفاقيّات الدولية التي لا تتعارض مع الدّين. وفي هذا يقول سماحته:

(1) **صحيفة النور**، ج 20، ص 170، 171.

«... سنخضع لكلّ ما ينسجم مع الدّين الإسلاميّ وقوانينه وتعاليمه بكلّ تواضع واحترام، وأمّا ما كان مخالفاً للدين والقرآن فإنّنا سنعترض عليه وإن كان دستوراً أو التزاماً دوليّاً»[1].

هذا، وتنقسم المعاهدات والالتزامات الدوليّة إلى نوعيْن، هما:

القسم الأوّل: ويشمل المعاهدات المفروضة على أيّة دولة بناءً على الأعراف الدوليّة، على الرّغم من عدم مصادقة مسؤولي البلد على تلك المعاهدات رسميّاً. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك دولة مدينة لدولة أخرى، فإنّ الدّول الأخرى ستُلزم الحكومة الجديدة في الدولة المدينة بقبول الديون والاعتراف بها بعد إسقاط أو استبدال الحكومة السابقة، وإن ادّعت الحكومة الجديدة بأنّها لم تكن المستفيدة من تلك الديون.

القسم الثاني: وهي المعاهدات والاتفاقيّات التي توافق عليها الدولة إجمالاً وتفصيلاً منذ البداية. فالعضويّة في منظمة الأمم المتّحدة تتطلّب قبول قرارات هذه المنظمة، والموافقة عليها ضمن إطار القوانين المصادق عليها من قِبل المنظمة المذكورة.

فأساس الإلزام إذاً في النوع الأوّل من المعاهدات هو الأعراف الدوليّة وليس المعاهدات على الرّغم من أنّ الثمن الباهظ الذي قد يتكلّفه عدم الالتزام بتلك المعاهدات يحول دون عدم الالتزام بها في الكثير من الحالات، في حين أنّ الإلزام في النوع الثاني في الواقع يستند إلى المعاهدات نفسها.

بيد أنّ الذي يدعو إلى التأمّل ههنا هو مسألة الالتزامات

---

(1) *الكوثر*، ج 1، ص 24.

والمعاهدات المقبولة من قِبَل المجتمع الإسلاميّ وممثّليه. فهل يُمكن اعتبار تلك المعاهدات قابلة للرّفض في عالمنا المعاصر؟

في الوقت الذي كان فيه الأمان الذي يمنحه المسلم للمشرك يؤدّي إلى إنقاذ حياة هذا الأخير، والأهميّة الكبيرة التي كان يحظى بها وفاء المسلم بالعهد الذي يقطعه على نفسه، وما شابه ذلك من الأمور التي يسردها لنا التاريخ الإسلاميّ في بدايات الرسالة المحمّديّة، أقول، في ضوء كلّ هذا، هل يستطيع وليّ الأمر ـ وفقاً لما ذُكِر ـ التذرّع بوجود (المصلحة) ليتجاهل المعاهدات التي أبرمتها الحكومة الإسلاميّة، والاتفاقيّات التي وقّعتها من قَبل مع العالم الخارجيّ؟

وما أروع ما نطالعه من سيرة **النبيّ** الأعظم (ص) وتصرّفه حيال الأمان الذي كان يمنحه بعض المسلمين للآخرين، ومنها ما يلي:

> **بعث رسول الله** (ص) بسرية أصابت مال **أبي العاص**، فلما قدمت السرية بما أصابوا من ماله أقبل **أبو العاص** تحت الليل حتى دخل على **زينب بنت رسول الله** (ص) فاستجار بها فأجارته في طلب ماله. فلمّا خرج **رسول الله** (ص) إلى الصبح كبّر وكبّر الناس معه، صرخت **زينب** من صفة النساء: «إنّي قد أجرتُ **أبا العاص بن الرّبيع**». فلما سلّم **رسول الله** (ص) من الصلاة أقبل على الناس فقال: «أيها الناس! هل سمعتم ما سمعتُ؟» قالوا: «نعم»، قال: «أما والذي نفس **محمّد** بيده ما علمت بشيء كان حتى سمعت منه ما سمعتم إنه يجير على المسلمين أدناهم»[1].

---

(1) محمّد بن جرير الطبريّ، ***تاريخ الطبري***، ج 2، ص 44.

ولعلّ سيرة أمير المؤمنين **الإمام علي** (ع) - بعد ما ذكره القرآن الكريم من ضرورة الوفاء بالعقود بشكل عامّ - أفضل شاهد، وأدلّ دليل على كيفيّة تصرّفه وتعامله مع المعاهدات الدوليّة، بل ومطلق العهود والعقود. يقول القرآن الكريم:

﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿34﴾﴾[1].

وفي وصفه المتّقين، اعتبر القرآن الكريم أنّ (الوفاء بالعهد) هو أحد خصائصهم وميّزاتهم، فقال:

﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾[2].

وقد وصفَ الله ﷻ في القرآن الكريم بأنّه جلّ وعلا من أوّل الموفين بعهدهم حيث قال:

﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾[3].

ويُشير أمير المؤمنين **الإمام علي** (ع) إلى الوفاء بالعهود حتى بعد النتيجة التي آل إليها التحكيم الذي طالب به الخوارج في موقعة (صفّين) وعدم نقضه أو رفضه لتلك النتيجة، وأنّ العقل يُلزم الوفاء بالعهد بالإضافة إلى شرعيّة هذا الوفاء، وهو ما جاء في رسالته التي بعث بها إلى **مالك الأشتر** حيث قال:

«وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوّ لَكَ عُقْدَةً، أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمةً، فَحُطْ عَهْدَكَ بِالْوَفَاءِ، وَارْعَ ذِمتَكَ بِالْأَمانَةِ، وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ ما أَعْطَيْتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ ﷻ شَيْءٌ النَّاسُ أَشدُّ عَلَيْهِ اجْتِماعاً، معَ تَفْرِيقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشْتِيتِ آرَائِهِمْ، مِنَ

---

(1) سورة الإسراء: الآية 34.

(2) سورة البقرة: الآية 177.

(3) سورة البراءة (التوبة): الآية 111.

تَعْظِيم الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ، وَقَدْ لَزِم ذلِكَ الْمشْرِكُونَ فِيما بَيْنَهُمْ دُونَ الْمسْلِمِينَ لِما اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الْغَدْرِ، فَلَا تَغْدِرَنَّ بِذِمتِكَ، وَلَا تَخِيسَنَّ بَعَهْدِكَ، وَلَا تَخْتِلَنَّ عَدُوَّكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجْتَرِىءُ عَلَى اللهِ إِلَّا جَاهِلٌ شَقِيٌّ»[1].

يُشير كلام أمير المؤمنين (ع) إلى ضرورة الوفاء بالعهد خاصّة وأنّه وصف نقض العهود مع المشركين في آخر كلامه بأنّه جرأة على **الله**.

ويبدو أنّ **الإمام الخمينيّ** كان يهتمّ بالأحداث والشؤون اليومية أكثر من غيرها كما تدلّ على ذلك تصريحاته المرحليّة، ومن هنا فإنّ سيرته العمليّة تشير إلى التزامه بالمبادئ والعهود والاتفاقيّات أكثر من حديثه.

وفي جوابه على سؤال لأحد الصحافيّين عن مصير المعاهدات والاتفاقيّات التي تمّ إبرامها بين نظام **الشاه** والدّول الأخرى، ردّ **الإمام الخمينيّ** قائلاً:

«لن تقع على عاتق الحكومة القادمة أيّة مسؤوليّة سوى مسؤوليّتها تجاه الشعب والحفاظ على مصالحه»[2].

إلّا أنّه، ومن الناحية العمليّة، كما أنّ أموال **الشاه** خارج البلاد كانت مُلْكاً للشعب، فإنّ المعاهدات والاتفاقيّات الاقتصاديّة والسياسيّة التي أُبرمت في زمنه اعْتُبِرت سارية المفعول أيضاً. بينما رجّح الإمام في حالات قليلة إلغاء بعض المعاهدات بسبب تعارضها ـ برأيه ـ مع المبادئ العامّة للثورة الإسلاميّة، فكانت كُلفة ذلك الإلغاء تقع تقريباً على عاتق الجمهوريّة الإسلاميّة مهما كانت تلك الكلفة باهظة.

---

(1) *نهج البلاغة*، الرسالة 53 «من عهد له (ع) كتبه للأشتر النَّخَعي».

(2) *صحيفة النور*، ج 4، من ص 174 إلى ص 181.

وكان سماحته قد صرّح في مرحلة معيّنة بأحاديث حول المؤسّسات والمحافل والمنظّمات الدوليّة والمعاهدات والاتفاقيّات، وأغلب تلك التصريحات كانت تصبّ في خانة انتقاد الأسلوب الذي استندت إليه في إبرامها، وبالتالي كان يلمّح إلى عدم إلزامها لجهة تعارضها مع مصالح الإسلام وتعاليمه. والحقيقة أنّه أدلى بمعظم تلك التصريحات في الفترة التي سبقت انتصار الثورة الإسلاميّة، ومع ذلك فقد كان يُصرّ ويؤكّد على بعضها حتى آخر لحظة من حياته. وسنقوم في الصفحات التالية بإلقاء نظرة على آراء الإمام حول هذا الموضوع.

المحافل الدوليّة

تُعتبر منظّمة الأمم المتّحدة أهمّ المحافل الدوليّة في العصر الحاضر، وأهمّ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ـ كما هو مذكور في ميثاقها ـ هي:

1 ـ حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتّخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدّد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم. وتتذرّع بالوسائل السلميّة، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدوليّ، لحلّ المنازعات الدوليّة التي قد تؤدّي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2 ـ إنماء العلاقات الوديّة بين الأُمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

3 ـ تحقيق التعاون الدوليّ على حلّ المسائل الدوليّة ذات الصبغة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والإنسانيّة وعلى تعزيز احترام

حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللّغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

4 ـ جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأُمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة[1].

وكما نلاحظ، فإنّه لا يوجد أيّ نوع من أنواع التضادّ بين أهداف منظّمة الأمم المتّحدة وبين الفكر الإسلاميّ، بل إنّ جزءاً من تلك الأهداف يُمثّل أهداف السياسة الخارجيّة كذلك للنظام الإسلاميّ. وعلى هذا، نرى أنّ الإمام يتّفق مع تأسيس وإنشاء المنظّمات الدوليّة، فضلاً عن القوانين والأحكام التي تتّبعها تلك المنظمات، وحقوق الإنسان وغير ذلك[2].

وقد طالب سماحته في بعض تصريحاته بضرورة إجراء الإصلاحات في تلك المنظّمات، والحدّ من هيمنة الدّول التي يحقّ لها استخدام حقّ النّقض (**الفيتو**). وتنصبّ انتقاداته لها في محورين رئيسيّين هما:

1 ـ الهيكليّة غير العادلة التي تتكوّن منها بسبب وجود القوانين الجائرة فيها (مثل حقّ النّقض الذي تستخدمه بعض الدّول العُظمى).

2 ـ أداؤها غير العادل ممّا حوّلها إلى أداة طيّعة لتحقيق مصالح القوى العظمى وأطماعها.

---

(1) غلام رضا علي بابايي، **فرهنگ علوم سياسي** *(معجم العلوم السياسيّة)*، ج 1، ص 536.

(2) أنظر: ***كيهان هوايى*** *(كيهان الجوي)*، العدد 834 الصادر في 28 ـ 6 ـ 1989م.

وكما أشرنا فإنّ (العدالة) تمثّل إحدى أكبر دعائم النظام السياسيّ في الإسلام، وأحد الأهداف السياسيّة للنظام الإسلاميّ. ومن هذا المنطلق نرى أنّ النظام الإسلاميّ يُطالب بمنح الشعوب والدّول والمجتمعات البشريّة المختلفة الحقوق والمزايا بشكل عادل ومنصف، ومنها الدّفاع عن حقّها في السيادة والاستقلال، والانتفاع بثرواتها الطبيعيّة، ووحدة أراضيها، والتمتّع بالاستقرار والأمن، والحريّة، ومساعدتها على التطوّر والنموّ، والاستفادة المتكافئة والعادلة من الدّعم والمساعدات التي تقدّمها المنظّمات الدوليّة، وغير ذلك.

وتُعتبر مسألة حقّ النّقض **(الفيتو)** إحدى الوسائل التي تحول دون تمتّع المجتمعات العالميّة بحقوقها بشكل متساوٍ في مجلس الأمن الدّوليّ، وهو حقّ احتكرته الدّول التي تمتلك عضويّة دائمة في المجلس المذكور بهدف إجهاض بعض القرارات التي تتّخذها منظّمة الأمم المتحدة والتي قد تتعارض مع مصالح تلك الدّول[1].

وقد اعتبر **الإمام الخمينيّ** حقّ النّقض **(الفيتو)** أداةً تمكّن القوى العُظمى في العالم من ظلم الشعوب الأخرى ونهب خيراتها، وفي ذلك يقول:

«لا يُمكن لأيّ إنسان أن يقبل بحقّ النّقض (الفيتو)، ولم تشرّعه المحافل الدوليّة إلّا من أجل تحقيق أمور وغايات معيّنة لا يقبلها أيّ شخص أو إنسان حتى وإن كان قاصراً أو صغيراً، وما نسعى إليه هو أن يقوم العالم كلّه على أساس العدالة، إلّا أنّ الخيار بيد اثنيْن فقط أو بضعة أطراف. يقوم

---

(1) غلام رضا علي بابايي، **فرهنگ علوم سياسي** (*معجم العلوم السياسيّة*)، ج 1، ص 844.

هؤلاء بالنَّهب والسرقة في مكان ما من هذا العالم، وعندما تريد منظّمة الأمم المتّحدة مثلاً الوقوف بوجه هذه التصرّفات يلجأون إلى استخدام حقّ النّقض فوراً ويقولون: لا يحقّ لكم التحدّث بمثل هذا. ويقوم الآخر باجتياح أفغانستان وإذا قال بعضهم: لماذا؟ قالوا: صه. وآخر يهجم على بيروت وغير ذلك، وإذا أراد أحدهم التحدّث عن ذلك يصرخون بوجهه قائلين: اخرس[1]!».

هذا، وبالإضافة إلى كون حقّ النّقض **(الفيتو)** مسألة غير قانونية وغير عادلة، فهو الذي يُهيّئ الأرضيّة للتصرّفات غير العادلة في منظّمة الأمم المتّحدة ويمنعها من تحقيق أهدافها التي تشكّل سبب وجودها وتأسيسها.

لم تستطع منظّمة الأمم المتحدة ومنذ إنشائها القيام بأيّ عمل على الإطلاق خاصّة في ما يتعلّق بالمسائل التي تخصّ مجلس الأمن وذلك بسبب الخلافات الكثيرة والمنافسة الشديدة بين القوّتيْن العُظميَيْن، وهيمنة هذا الوضع على العلاقات بين دول المعسكرين الشرقي والغربي. فاستخدام حقّ النّقض **(الفيتو)** بشكل مستمرّ يشلّ حركة أهمّ الأجهزة التنفيذيّة في منظّمة الأمم المتّحدة، ولم يتمكّن مجلس الأمن الدوليّ حتى الآن من اتّخاذ قرار حاسم وملزِم إلّا في حالات استثنائيّة عندما يكون هناك اتّفاق في الآراء بين القوى العُظمى، أو عندما تستوجب مصالح تلك القوى التخلّي عن الحرب من أجل الحيلولة دون تعريض السلام العالميّ للخطر[2].

ولهذا أصبحت الشعوب المظلومة والأقطار التي كانت ترغب في

---

(1) **صحيفة النور**، ج 16، ص 257.

(2) غلام رضا علي بابايي، **فرهنگ علوم سياسي** *(معجم العلوم السياسيّة)*، ج 1، ص 534.

عدم الانحياز إلى أيّ من القطبين العالميّين، أصبحت الضحية الأولى لسياسات منظّمة الأُمم المتّحدة. ويُبيّن **الإمام الخمينيّ** نموذجاً للسياسة غير العادلة الذي تتسبّب به هيمنة القوى العظمى على المنظمة المذكورة، قائلاً:

«إنّ الغرب هو ما تَشهدونه بأعينكم، يرتكب الجرائم كما يحلو له، ومع ذلك يقوم بدعوة المجرم المعروف [الشاه] ويحرص عليه كلّ الحرص ويدعمه ولا يُصغي لكلام شعب بأكمله؛ ثمّ يحول هؤلاء دون انعقاد مجلس الأمن وينهبون أموال إيران كما يفعل اللصوص الذين يتربّصون بالشعوب. هذا هو الغرب وهذا هو حاله. وأمّا هذه المنظّمات التي قاموا بإنشائها فهي منظّمات أُنشئت لخدمتهم ولمصلحة الغرب وليست لمصلحة المظلومين إطلاقاً»[1].

وعلى هذا الأساس فإنّ تلك المنظّمة (منظّمة الأمم المتّحدة) أضحت وسيلة وأداة لخدمة مصالح القوى العظمى وحسب، ولضمان تلك المصالح، وأصبحت تشكّل غطاءً يستر أطماع الإمبرياليّة ورغباتها. وقد قيّم الإمام أداء هذه المنظمة وما شابهها من المنظّمات الأخرى بقوله:

«لقد قلتُ مراراً وتكراراً بأنّ جميع هذه المنظمات والمؤسّسات إنّما أُنشئت لدعم الأقوياء والانحياز إلى جانبهم، وأنّ الأقوياء هم الذين أسّسوا تلك المؤسّسات من أجل الهيمنة على الضعفاء والسيطرة عليهم وامتصاص دماء المحرومين في العالم»[2].

ومن هذا المنطلق كان سماحته يندّد ويشجب أداء منظّمة الأمم

---

(1) **صحيفة *النور***، ج 10، ص 193.

(2) المصدر نفسه، ج 12، ص 60.

المتّحدة في الكثير من أحاديثه بسبب عدم قيامها بدورها العادل المطلوب إزاء الشعوب والأقطار، ولكونها أصبحت غطاءً لتحقيق أهداف استعماريّة تخدم القوى العظمى، وفي ذلك يقول:

«إنّ دور جميع الشعوب مغَيّب في هذه المنظّمات الدوليّة باستثناء بعض الدّول التي تمتلك حقّ النّقض (الفيتو) الذي هو أسوأ من شِرعة الغاب؛ لأنّ الجميع يعلم بأنّ الغلبة في شرعة الغاب هي للأقوى، بينما يُحاول هؤلاء إقناع الشعوب بأنّهم يمتلكون منظمة تدافع عن حقوق الإنسان ومصالح الشعوب»[1].

والنقطة الأخرى التي استشهد بها لإثبات السياسة غير العادلة بل والاستعماريّة التي تنفذّها تلك المنظمات، فتتمثّل في عدم وقوفها إلى جانب المظلومين منذ تأسيسها؛ ويقول بهذا الشأن:

«قد لا تجدون أيّ اجتماع قام به هؤلاء أو عقدوه حتى الآن تتقاطع فيه مصالح أميركا أو الآخرين ممّن يمتلكون القدرة مع مصلحة أيّ بلد ضعيف، أو قدّموا فيه شيئاً أو معونة لذلك البلد... فهؤلاء الأقوياء عندما يريدون تحقيق مصالحهم وأهدافهم... فإنّهم يدعمون الكِبار ويعملون لصالحهم، وبعد كلّ ذلك يُريدون خداعنا ويقنعوننا بفائدة وجود مثل تلك المجالس»[2].

العلاقة مع المحافل الدوليّة

يتّضح ممّا قيل عن محور العلاقة مع الأقطار والبلدان الأخرى أنّ حجم العلاقات مع هذه المنظّمات وطبيعتها يتوقّف على المحاور

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 210.

(2) **صحيفة النور**، ج 10، ص 193.

الثلاثة المذكورة. فلا بدّ لطبيعة تلك العلاقة، من أن تكون منسجمة مع مصالحنا، وأن لا تعرّض عزّتنا وكرامتنا لأيّ ضرر، فضلاً عن أنّه يجب أن تكون العلاقة القائمة والأحكام الصادرة عادلة ومنصفة. ومن هنا، وفي السنوات التي سبقت انتصار الثورة الإسلاميّة في **إيران**، لم يلحظ **الإمام الخمينيّ** أيّة فائدة تُرجى من وراء إقامة العلاقات مع مثل تلك المحافل الدوليّة لإحقاق أيّة حقوق، وكان يؤكّد على هذا الأمر دائماً ويقول:

«إنّ المؤسّسات الدوليّة مثل منظّمة الأمم المتّحدة وغيرها، ليست سوى أفراد عملاء يتمّ تعيينهم لمصلحة الدّول الكبرى ولتجاهل مصالح البلدان الصغيرة، وليس من مصلحة طبقة رجال الدّين ولا الإسلام إقامة علاقات مع الكثير من الأشخاص الذين ينتمون إلى بلدان إسلاميّة والذين يعيشون في الخارج في الوقت الحاضر»[1].

وبعد استقرار نظام الجمهوريّة الإسلاميّة في **إيران** كان الإمام في بعض الأحيان يُمانع في الاتّصال أو الاحتكاك بتلك المنظّمات ـ حتى وإن كان الغرض هو إحقاق حقوق شعبه ـ على الرّغم من بقاء العلاقة بينهما بشكل رسميّ، في حين لم يقف في وجه تلك العلاقة في أحيان أخرى أو كان يُجيز ذلك. وبشكل عام، فإنّ عدم تفاؤله من هذه المنظّمات والمحافل الدوليّة كان أمراً ملحوظاً.

القوانين والقرارات

في ما يتعلّق بالقوانين الحقوقيّة التي كانت تحكم العلاقات الدوليّة اعتبر الإمام أنّ الحدّ الفاصل بين قبول تلك القوانين ورفضها

---

(1) **صحيفة النور**، ج 1، ص 217، بتصرّف.

هو عدم تعارضها مع المعايير الإسلاميّة. وقد صرّح في السنوات الأولى لانطلاق الثورة الإسلاميّة حول هذا الموضوع قائلاً:

«ما لنا والقانون؟ لا قانون غير قانون الإسلام، وها هم علماء الإسلام والقرآن الكريم، وها هم علماء الإسلام والأحاديث النبويّة (الشريفة)، وها هم علماء الإسلام وأحاديث أئمة الإسلام. فكلّ ما كان موافقاً للإسلام وقوانينه سنتّبعه ونخضع له بكلّ تواضع، وأمّا ما كان مخالفاً للدين والقرآن فإنّنا سنعارضه وإن كان دستوراً أو تعهّدات دوليّة»[1].

ولم يقبل الإمام أيّاً من القرارات المتكرّرة التي أصدرها مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتّحدة، والتي لم تتضمّن منح حقوق الشعب الإيراني المظلوم ولم تتطرّق إلى مصالحه، وبالتالي فهي قرارات غير عادلة ومجحفة[2]. وعلى الرّغم من أنّ القرار رقم 598 كان مختلفاً عن القرارات الأخرى التي صدرت قبله حيث تضمّن حقوق شعبنا، فإنّ الإمام لم يقبل به إلّا بعد مضيّ عام كامل على صدوره، حين رأى أنّ بقاء الثورة الإسلاميّة واستمرارها رهن بقبول القرار المذكور، فاضطرّ عندئذٍ إلى قبوله[3].

العلاقة مع الولايات المتّحدة وإسرائيل

يقيناً، إنّ إحدى خصائص وميّزات الإمام التطبيقيّة البارزة هي تمييزه وتشخيصه للعدوّ. ففي بداية عمله النضاليّ اعتقد بعض الإيرانيين الفلسطينيّين من أبناء السنّة الذين يرزحون تحت نَير

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 17.

(2) **صحيفة النور**، ج 20، ص 115.

(3) المصدر نفسه، ج 21، ص 95.

الاحتلال الصهيونيّ اليهوديّ، بسبب ابتعادهم عن قافلة ولاية الأئمّة الطاهرين وغير ذلك!

ووفقاً لهذا التصوّر لم تَعُد «الوحدة الإسلاميّة» تعني أيّ شيء. ومن جهة أخرى، فإنّ العامل الذي كان يتيح للمستعمرين الأميركيين التغلغل بشكل أكبر داخل البلاد هو طرح موضوع الشيوعيّة، وتضخيم مسألة الخطر الشيوعيّ داخل البلاد وفكرة الإلحاد التي يقوم عليها، ممّا تسبّب في اعتقاد البعض من السّذج أنّ الانضواء تحت لواء الاستعمار الأميركيّ المؤمن بالدّين والكتاب أفضل من الرّضوخ لهيمنة الشيوعيّة الحمراء الملحدة! وقد أغفل أو تجاهل هؤلاء وجود طريق ثالث وسبيل آخر يُمكن تجربته.

من بين الآثار المهمّة التي أفرزتها ثورة **الإمام الخمينيّ** في تلك الفترة تطهير فِكر المسلمين وتصوّراتهم من كلّ انحراف، فأولئك الذين عجزوا عن تحديد العدوّ الرئيس والثانويّ قاموا بمحاربة المعلول بدلاً من العلّة، ففي الوقت الذي كان خطر الاستعمار الأميركيّ يدفع بالبلاد إلى هاوية الدّمار والفناء، كان أولئك مشغولين بمقاومة الشيوعيّة - عقائديّاً وبأسلوب خاصّ - وعندما قامت الثورة الإسلاميّة فقدوا شخصيّتهم، وأدركت جموع المسلمين من هو العدوّ الرئيس للدّين وللنظام الدينيّ.

وقد ركّز الإمام على عدوّيْن لدودين من جُملة أعداء الثورة الإسلاميّة والمسلمين، وكان يُشير إليهما على الدّوام، وهذان العدوّان هما «**أميركا**» و«**إسرائيل**».

الولايات المتّحدة الأميركيّة

تمثّل **الولايات المتّحدة الأميركيّة** من وجهة نَظر الإمام «**الشيطان الأكبر**»، وقد اعتبرها السّبب في جميع المصائب والويلات التي تعاني

منها دُول العالم الثالث. فالمشاكل والمعضلات التي تعصف ببلدان الشرق الأوسط بسبب **أميركا** والنموّ والتطوّر اللذَين تشهدهما **إسرائيل** بدعم كامل منها؛ فهذه الدولة لا تدين بأيّ دين أو مذهب، ولا تحترم أيّة مقدّسات أو قوانين، وهي على رأس جميع الجُناة في العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ **الإمام الخمينيّ** لم يكن المبادر أو السبّاق إلى قطع العلاقات معها بل كان يرغب في دفعها إلى ذلك العمل بسبب النضال الذي مارسه ضدّها. وبعد الأحداث التي أدّت إلى احتلال وكر التجسّس الأميركيّ[1]، وقيام **الولايات المتّحدة** بقطع علاقاتها مع **إيران**، بدت على وجهه بشائر الخير والتفاؤل من جرّاء هذا العمل.

هذا وقد أدّت النقاط العشر التي أعلن عنها الإمام بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، إلى إيجاد تحوّل في الأفكار والآراء التي كانت تميل إلى **الولايات المتّحدة** قبل ذلك التاريخ. وعلى الرّغم من أنّ كلامه كان يتضمّن مسألة إمكانيّة إقامة علاقات وديّة معها بشرط حدوث تحوّل في نهجها وسياساتها، إلّا أنّه تمّت صياغة هذا الموضوع بشكل لا تستطيع معه أيّة استراتيجيّة طويلة المدى سوى مواجهة **الولايات المتّحدة** ومحاربتها. وقبل أن تشير عبارات الإمام إلى احتوائها نوعاً من التكتيك الحربيّ ضدّ العدو، فهي تُبيّن نوعاً من أنواع الاستراتيجيّة المتعلّقة بمواجهة **الولايات المتّحدة الأميركيّة**. وعندما قام الطلبة بالاستيلاء على وكر التجسّس الأميركيّ، صرّح سماحته قائلاً:

«إنّ النزاع القائم في الوقت الحاضر ليس نزاعاً بيننا وبين أميركا، بل هو نزاع بين الإسلام والكفر. فإذا انتصرت أميركا

---

(1) في إشارة إلى احتلال بعض الطلبة مبنى سفارة الولايات المتّحدة الأميركيّة في نوفمبر - تشرين الثاني عام 1979م. [المترجم].

(لا سمح الله) فإنّ ذلك يعني انتصاراً على الإسلام والمسلمين وعلى مقدّرات الأقطار الإسلاميّة؛ لذلك، يجب على جميع المسلمين المشاركة والمساهمة في هذا النزاع. إنّني أُناشد جميع الشعوب الإسلاميّة والجيوش الإسلاميّة وكلّ رؤساء الدّول الإسلاميّة أن ينضمّوا إلى نهضتنا هذه»[1].

ومن وجهة نظره فإنّه لا سبيل إطلاقاً إلى إيجاد أيّ نوع من المصالحة بين **إيران والولايات المتّحدة الأميركيّة** وذلك لإيمانه بأنّه لا معنى للمصالحة أبداً بين الإسلام والكفر.

وفي ما يتعلّق بجوهر الولايات المتّحدة وهويّتها الدينيّة، يقول الإمام:

«إنّ أميركا هي عدوّة لكلّ الأديان بما في ذلك الدّين المسيحيّ، فهي لا تكترث أبداً بالأديان ولا تُعيرها أيّة أهميّة ولا تبحث سوى عن مصالحها هي فقط وليس مصلحة الشعب الأميركيّ بل مصالح الحكومة والإدارة الأميركيّة. إنّ أميركا أحرقت وما زالت تحرق العالم برمّته»[2].

وبرأيه أنّ **الولايات المتّحدة الأميركيّة** هي السبب وراء جميع الجرائم والفساد في العالم قاطبة[3]، لكنّه لم يتطرّق يوماً إلى موضوع محاربتها بشكل مباشر أو الهجوم عليها عسكريّاً أو القيام بحملات حربيّة ضدّها. ومع ذلك فإنّه لم يتوانَ أبداً عن تهديد مصالح هذه القوّة العظمى وإضعاف هيمنتها، وتحطيم غرورها وكبريائها، وكشف القناع عن وجهها الكالح للعالم.

---

(1) **صحيفة *النور***، ج 10، ص 224 ـ بتصرّف.

(2) **صحيفة النور**، ج 17، ص 194.

(3) المصدر نفسه، ج 16، ص 258.

وبخصوص العلاقات السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة فإنّ الإمام لم يتحدّث بصراحة حول هذا الموضوع في المراحل الأولى للثورة الإسلاميّة. ولكن، بعد الاستيلاء على الوكر التجسّسي ومسلسل المؤامرات الذي قامت به الولايات المتّحدة، أحسّ بضرورة قطع تلك العلاقات معها، والسعي إلى إضعاف شأنها، بل وذهب إلى أبعد من ذلك حين أصدر بياناً حرّم فيه شراء البضائع الأميركيّة في موسم الحجّ[1].

إسرائيل

يبدو أنّ صراع بين الإمام مع إسرائيل هو أكبر من صراعه مع **الولايات المتّحدة الأميركيّة**؛ ومن وجهة نظره فإنّ هذا الكيان لا يمتلك أيّة شرعيّة للوجود، وأنّ كلّ ما استولى عليه من الأراضي إنّما هي ملك للمسلمين وستظلّ كذلك إلى الأبد. ويعود صراعه مع **إسرائيل** إلى بداية الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأ بمعارضة هذا الكيان منذ السنوات الأولى للنهضة الإسلاميّة تقريباً.

ولم يضع سماحته أيّ شرط لمحاربة **إسرائيل** إضافة إلى أنّه لم يدّخر أيّ جُهد في محاربتها أو مواجهتها.

ولعلّ البحث في مسألة إقامة أيّ نوع من أنواع العلاقات مع إسرائيل كان غير ذي جدوى في الواقع، لأنّ السؤال المهمّ يدور حول الصّراع العسكريّ والمباشر مع **إسرائيل**. في بداية النهضة الإسلاميّة، وردّاً على سؤال لأحد الصحافيّين حول احتمال قيام القوات الإيرانيّة بمواجهة **إسرائيل** بشكل مباشر بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، قال: **«إنّ ذلك مرتبط بمقتضيات الزّمن»**[2].

وكان الإمام يرى أنّه لو أتيح للدّول الإسلاميّة أن تتّحد وتتضامن

---

(1) **صحيفة النور**، ج 20، ص 23.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 260.

مع بعضها البعض لتمّ استئصال **إسرائيل** من جسم الأمة الإسلاميّة، وفي الوقت الحاضر أيضاً بإمكان المسلمين إبادة هذه الجرثومة الفتّاكة إذا ما اتّفقوا مع بعضهم البعض، مضيفاً أنّ المشاريع الاستعماريّة من أمثال (**كامب ديفيد**) التي وقّع عليها الرئيس المصري **أنور السادات**، والمشروع الذي طرحه **الملك فهد** ملك المملكة العربية السعودية عام 1981 وغيرها من المشاريع الاستسلاميّة هي ليست في صالح المسلمين إطلاقاً، بل من شأن هذه المشاريع أنّ تعرّض وجودهم للخطر[1].

كما أدلى الإمام بتصريحات مشابهة في ما يتعلّق بالنظام العراقيّ السابق معتبراً النظام البعثيّ نظاماً كافراً يشبه في تركيبته الكيان الصهيونيّ من حيث شرهه في ابتلاع العالم، وأنّه لن يكتفي باحتلال شبر أو شبريْن من الأرض، مشيراً إلى أنّ السلام مع هذا النظام غير ممكن. لكن، وبعدما خيّمت على الحرب العراقيّة ـ الإيرانيّة أجواء استثنائيّة في عام 1988م، عبّر سماحته عن قبوله قرار الأمم المتّحدة رقم 598 القاضي بوقف إطلاق النار بين **إيران والعراق**، وعبّر عن موقفه بشهامة كبيرة وبلاغة قلّ نظيرها قائلاً: «**إنّني أوافق على مبادلة كرامتي في سبيل الله!**».

وهنا، يُمكننا طرح هذا السؤال: هل يمكن القول بأنّ الإمام كان سيقول الشيء نفسه حول **إسرائيل** ـ على الرّغم من تأكيده جرائمها وظلمها واغتصابها الأرضَ؟ مهما يكن من أمر، لم يُسعفنا الوقت لسبر أغوار رأيه ونظرته حول ذلك أو معرفة حدود المقاومة ضدّ **إسرائيل**، وإنْ كان ظاهر تصريحاته يُشير إلى عدم وجود أيّ حدّ أو قيد لتلك المقاومة ـ كما أشرنا آنفاً.

---

(1) أنظر: **صحيفة النور**، ج 8، ص 250، 251؛ ج 16، ص 21 ـ 181.

الإمام الخميني والنظام الدّولي

حسن الأمين(*)

خلاصة المقالة

تعرض هذه المقالة الأحداث التاريخية البارزة قبل انتصار الثورة الإسلامية وبعدها. وتدرس دور **الإمام الخميني** كمراقب للحوادث في أواخر عهد حكومة **رضا خان** وأوائل فترة حكم **محمّد رضا بهلوي**، ومن ثمّ دوره كأحد علماء الدين البارزين. وتطرح المقالة رأيين: عمليّ ونظري؛ في ما يرتبط بهذه الأحداث؛ ثمّ يطرح الكاتب الأدلّة على دور البلدان الأخرى في تطوّرات ما قبل انتصار الثّورة، مسلطاً الضوء على هذا الدور وأبعاده.

بعد ذلك، يتناول الكاتب مرحلة الثورة، حيث يقوم بتحليل الرأي العام، ويدرس ظاهرة القلق والخوف من **إنكلترا**، ويرى أنها معضلةٌ ثقافية.

(*) دكتوراه في القانون الدولي، أستاذ في جامعة غلاسكو (بريطانيا) سابقاً، وأستاذ في الجامعة الإسلامية الحرّة (إيران).

ويشرح الكاتب السبب الرئيس لدعم الدول الغربية ـ وبخاصّة بريطانيا ـ لنظام **الشاه**، معتبراً أنها كانت قلقة من قيام حكومةٍ يساريةٍ **في إيران**. ثمّ يتطرّق إلى سياسات سماحة **الإمام الخميني** في مواجهة النظام السياسي الدولي، ليعدّد بعض الحوادث الرئيسة، وهي عبارةٌ عن: أخذ الرهائن من قِبل الطلبة الجامعيين السائرين على خطّ الإمام، وفتوى ارتداد **سلمان رشدي**، ورسالة **الإمام الخميني** إلى الزعيم السوفياتي الأسبق **ميخائيل غورباتشوف**. فحوادثُ من قبيل احتلال السفارة الأميركية **في طهران**، وأخذ من فيها كرهائن، وحكم ارتداد **سلمان رشدي** الذي أصدره الإمام، تتعارض ـ نوعاً ما ـ مع العرف الدّولي، وهي شوّهت صورة **إيران** الدولية. ولكنّها في الوقت نفسه، تندرج في سياق القِيم، وكذلك تأكيد الإمام الراحل على أخذ الدين في الاعتبار في مجال السياسة.

ثمّ يعرض الكاتب تطوّر فكر الإمام في ما يتعلّق بالسياسة الدولية، وتراجع التأكيد على سياسة تصدير الثورة عن طريق الدعم العلنيّ للحركات التحرّرية، واتّخاذ القوى الكبرى مواقف إزاء هذه السياسة بعد نشوب الحرب، وتحوّل ذلك إلى موقفٍ انفعالي، نوعاً ما.

كذلك، فقد حظيَ دور وسائل الإعلام العالمية والقوى الدولية الفاعلة على الساحة السياسية؛ باهتمام الكاتب وتركيزه أيضاً.

وفي الختام، يسلّط الباحث الضوء على العلاقة بين الثوّرة الإسلامية الإيرانية وبريطانيا، ويتطرّق إلى الموقف السّلبي، بل وغير المألوف ـ أحياناً ـ تجاه **إنكلترا**، خلال مرحلة ما بعد انتصار الثورة. ثمّ يتحدّث عن حقيقة تدخّلات **بريطانيا** ومداها في مرحلة ما قبل انتصار الثورة، وفي مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية. وهو يستنتج **أنّ قطع العلاقة** مع الدول الغربية، وبخاصّة **انكلترا**، لم يكن على

أساس قواعد مبدئيّة؛ وبالتالي، فإنّ المصالح الاقتصادية والتجارية تعدّ عنصراً حاسماً في العلاقات السياسية بين الدول.

1 ـ موضوع المقالة:

تتولّى هذه المقالة البحث في المواقف واتجاهات سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ما يتعلّق بالموقف من النظام الدولي، بين عامي (1357 و1378 هـ. ش) الموافق (1978 و1999 م). ويقوم الكاتب بتحليل الأسباب والعوامل التي أدّت إلى التناقض أو المواجهة بين سياسات الجمهورية الإسلامية الخارجية، وبين النظام السياسي العالمي القائم حينها. ويسلّط الضوء على مواقف إيران تجاه جبهة الغرب الموحّدة، بشكلٍ خاص؛ ثمّ يعرض التشكيلة النظرية للفقه الإسلامي في هذا الباب، ويدرس الاحتكاك، واختلاف المصالح بين إيران والنظام الدولي، مع شرح وتوضيح نماذج من تدخّلات اللاعبين الدوليين في إيران والعراق والبلدان المسلمة. كما يبحث في تحدّيات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للنظام الدّولي القائم.

وختاماً، تعرض المقالة موارد الخلاف ومنشأ التضادّ بين إيران والنظام السياسي الدولي، قبل نشوب الحرب المفروضة، وبعدها.

2 ـ النظام السياسي الدولي، كما يراه الفقه الشيعي:

إنّ مواجهة ومناوءة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للقوانين الدولية العامّة، المتعارفة والسائدة في المنظومة السياسية العالمية، ينبغي دراستها وقراءتها من منظارين مختلفين: علمي (نظري)، وعملي.

2 ـ 1 ـ المنظار العلميّ (الدين والمذهب)

لا بدّ من دراسة هذا الموضوع على أساس علم الكلام والفقه:

أ ـ إنّ هدف الدين الإسلامي بوصفه ديناً عالمياً وشاملاً، هو

تشكيل المجتمع الإسلامي الكبير، تحت عنوان (أُمّة الإسلام).
فمن ناحية؛ نجد أن كلّ إيراني مؤمنٍ بالإسلام يعتقد أن النبيّ **محمّداً** (ص) باعتباره خاتم الأنبياء والمرسلين، قد حمل وبلّغ آخر رسالةٍ وشريعةٍ ربّانيةٍ لجميع البشرية في كلّ زمانٍ ومكان؛، ومن ناحيةٍ أخرى، إنّ كل إيرانيٍ شيعي، يعتبر أن الإمام **محمّد بن الحسن المهدي**، صاحب الزمان، هو المُنقِذ المُنجي والمصلح الموعود، من أجل توحيد البشرية وإقرار السلام العالمي، تحت لواء الإسلام.

على هذا الأساس، ومن المنظار الدينيّ والمذهبي، تتضمّن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلاميّة الإيرانية ـ بالضرورة ـ هذه الغاية والهدف النهائيّ، بحيث يدخل على المدى القصير العالم الإسلامي كلّه، وعلى المدى البعيد، يدخل كلّ الناس ـ سواء المسلمون أم غيرهم ـ تحت لواء الإسلام.

ب ـ إنّ مكافحة الظّلم ـ في رأي الإسلام ـ لا تقتصر على رقعةٍ أو منطقةٍ جغرافيةٍ أو حقبةٍ سياسيةٍ خاصّة. ولذلك، فهي تشمل الاستبداد الداخلي والاستعمار الأجنبي، كِليهما. من هنا، فإنّ النضال ضدّ الحكومات الظالمة والتعسفية، على صعيد العالم، يعدّ في قلب جدول أعمال نظام الجمهورية الإسلامية، ومهامها.

ج ـ إنّ الاستقلال الداخلي لأيّ حكومةٍ إسلاميةٍ يستلزم قطع التبعيّة الخارجية، والتخلّص من نفوذ الأجانب وسُلطتهم.

د ـ إنّ النظام الحقوقيّ للإسلام (الشريعة الإسلامية)، يضمّ قواعد وقوانين شاملة ومفصّلة. وهي تطبّق على جميع القضايا الفردية الشخصية، والعائلية، والشؤون المدنية، والاجتماعية،

والسياسية، والاقتصادية، والقضائية، سواءً الوطنية (المحلّية) أم الدولية.

هـ - إنّ دراسة نمط التعامل والتعاطي، أو ماهيّة الأسلوب السياسي للجمهورية الإسلاميّة الإيرانية مع النظام السياسي الدولي، طيلة 21 عاماً (من عام 1979 حتى عام 1999 م)، تظهِر لنا أن تعامل **إيران** مع النظام الدولي، وفهمها للسياسة الخارجية، قد اختلفا قبل انتصار الثورة الإسلاميّة وبعده، إختلافاً متعدّد الجوانب، ومن نواحٍ تتميّز بالدقة.

ففي أوائل انتصار الثورة، قسَّمت **إيران** العالم إلى صنفين، في ضوء الأعراف والقواعد الشرعية والتعاليم الفقهيّة التقليدية؛ هما دار الإسلام، ودار الكفر؛ وجعلت ضمن أهدافها وطموحاتها أن يحلّ - مبكراً - اليوم الذي تصدّر فيه الثورة الإسلاميّة الإيرانية إلى جميع أنحاء العالم، ويصبح المسلمون أُمّة واحدة تناضل في مواجهة الكفر والاستكبار العالمي.

بَيْدَ أن تجارب ما بعد انتصار الثورة، وبخاصّة الحرب التي فرِضت على **إيران** من قبل الرئيس العراقي المخلوع **صدّام حسين** وحزب البعث، دلّلت على أنّه لا يمكن - في ظلّ تعقيد أوضاع العالم وأحواله السياسية - تبديل النظام السياسي الدولي وتصدير الثورة بسهولة. وبتعبير آخر، فإنه على أعتاب الثورة، كان **الإمام الخميني** يتأمّل أو يتوقّع في ضوء الحدّ الأقصى من القِيم الدينية، واستناداً إلى إيمان وتضحيات الثوار المسلمين، أن تغدو الجمهورية الإسلامية الإيرانية المدينة الفاضلة، وأن تتّسع لتشمل بقيّة الدول الإسلاميّة.

و - ينبغي أن تُقام الحكومة الإسلامية على أساس ولاية الفقيه، وأن تستند إلى زعامةٍ شخصيةٍ علميةٍ دينية. هكذا، وعلى

أساس هذه النظرية، واعتماداً على محوريّة الدين في المجتمع الإيراني الشيعي، قال **الإمام الخميني** في عام (1946 م)؛ قبل سنواتٍ طويلةٍ من انتصار الثورة، في ثنايا كتابه **«كشف الأسرار»**:

«أيها المجانين! إنّ الدولة الدينية هي جنّة الله في الأرض. وهي تتأسّس على اليد الطاهرة لعالم الدين؛ هذا العالِم المتواضع، الذين تبذلون كلّ جهودكم لتقريعه، يدير ثُلثي هذا البلد ـ أو أكثر ـ دون ضجيج، ولكنّكم لا تعلمون. كلّ هذا الفساد وهذه السرقات والجرائم والخيانات وسفْك الدماء والفواحش واللصوصية هي من قِبل ثُلث ـ أو أقلّ من ثُلث ـ أبناء هذا البلد الذين ليس لهم روابط أو علاقةٌ بعالِم الدين»[1].

2 ـ 2 ـ المنظار العمليّ (الحقائق الموجودة في النظام السياسي الدولي):

اكتسب النظام الدولي (World Order) بعد الحرب العالمية الثانية مشروعيّته من القوانين الدولية العامّة الحديثة والأمم المتّحدة، وما زال.

لكن هذا النظام ظلّ، في الحقيقة، حتّى في عصر تقسيم العالم إلى معسكري الشرق والغرب، حصيلة حضارة وثقافة الغرب المسيحي، وخاصّة أوروبا الغربية. ولم يكن لدول العالم الثالث ـ رغم انتظامها في حركة دول عدم الانحياز ـ دورٌ مهمٌ في تبلوّر هذا النظام. ولهذا السبب، فمن الطبيعي أن لا يشعر نظام ولاية الفقيه ـ في ضوء أُسسه ومنطلقاته النظرية في الفقه الشيعي ـ بأيّ انسجام، أو

---

(1) الإمام الخميني، **كشف الأسرار**، (محل وتاريخ النشر واسم الناشر غير مذكور)، ص 256 ـ 257.

تلاقٍ في الذهن والمنطق والعلم والعمل، مع النظام الدولي. لذلك، اعتبرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من ناحية، أن النظام السياسي والاقتصادي السائد في العالم هو (الاستكبار العالمي)، ومن ناحية أخرى، فإنها عبر اعتمادها على الثّقافة الإسلامية وركيزة الوحدة الإسلامية تحت عنوان (الأُمّة الواحدة)، بدأت تناوئ وتتحدّى النظام الدولي القائم.

وعلى الرغم هذا التضادّ غير القابل للإنكار ـ على صعيد العمل ـ فإنّ **الإمام الخميني** بصفته زعيم الثورة ومؤسّس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لم يكن بوسعه ـ شأنه شأن أيّ زعيمٍ آخر ـ الاعتماد على عقائده الدينية وإيمانه الديني وحسب؛ وإنما وقعَ ـ شاء أم أبى ـ تحت تأثير الحقائق القائمة والمشهودة للنظام السياسي الدولي، والتي لمسها وجرّبها عن كثب هو شخصياً. ولذلك، فمن أجل دراسة عوامل وأسباب التضادّ والتناقض بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والنظام السياسي الدولي، بشكلٍ شاملٍ وموسّع، لا بدّ من تسليط الضوء على تجارب الإمام قبل انتصار الثورة، باعتبارها أحد عوامل تبلوّر السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كذلك، لا بدّ من الأخذ في الحسبان عنصري «الزمان والمكان» في «الاجتهاد»، واعتبار دورهما مؤثّراً في الفقه التطبيقيّ في مجال العلاقات بين نظام الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية والنظام الدولي، واعتبار الحقائق الدولية العينيّة الملموسة في مواجهة الأُمور النظرية الفقهيّة والحقوقيّة مؤثّرة في اتّخاذ القرارات.

2 ـ 2 ـ 1 ـ تجارب مؤسّس الجمهورية الإسلامية قبل الثورة:

لقد وِلد **الإمام الخميني** في عصرٍ كانت الإمبراطوريّات الكبرى فيه تستعمر **إيران**، بحيث غدت هدفاً لهجمات القوتين الاستعماريتين

الكبرتيْين آنذاك: **روسيا وبريطانيا**. وقد شاهد الإمام أيّام شبابه ـ عن كثب ـ الآثار والنتائج السيّئة والتداعيات المرّة للنظام الدولي السائد؛ أي التدخّل المباشر للحكومات الاستعمارية في **إيران** (وكمثال: إطاحتها **الشاه رضا خان**)؛ وفي العراق (إطاحة ملوك العراق الهاشميّين). وفي الحرب العالمية الثانية، عايش الإمام أيضاً إحتلال **إيران** من قِبل ثلاث دولٍ كبرى (**بريطانيا، وروسيا وأميركا**)، في أيلول 1941، وتأسيس جمهوريتي **آذربيجان ومهاباد** على يد الاتحاد السوفياتي في إيران عام 1945م. لكنّه لاحظ أيضاً المبادرة المناوِئة للاستعمار، عبر تأميم النفط في إيران، وتأميم قناة السويس في **مَصر**، وحركة الاستقلال في الهند بزعامة **المهاتما غاندي**، واستقلال الباكستان وانفصالها عن **الهند**؛ وأخيراً، النضال الجزائري ضدّ الاستعمار.

2 ـ 3 ـ النتيجة العملية:

لقد اعتمدت الثورة الإيرانية عام (1979 م ـ 1357 هـ. ش) على محور الدين؛ وغدت ذات طابعٍ إسلاميٍ وفقهي. وشكّلت بذلك ظاهرة حديثة في عالم السياسة، بحيث إنها إبّان مرحلة الحرب الباردة، وفي ظلّ نظام القطبين الذي كان سائداً في الساحة الدولية في أواخر السبعينات، عدّت متنافرة أو متناقضة مع معايير العلوم السياسية المقبولة في العالم، ولم تكن تندرج في نطاق نظريّات مفكّري علم السياسة، أو تنسجم مع تنظيراتهم.

ففي الفكر الغربي، يُعتبر فصل السياسة عن الدين، والتمييز بين مجالي القضايا المقدّسة والقضايا العُرفية، أمراً متعارفاً ومكرّساً، بحيث تبدو «الحكومة الدينية» ـ أي الحكومة المستنِدة إلى الدين ـ أو «الجمهورية الإسلامية» (يعني النظام الجمهوريّ القائم على أساس تعاليم الدين الإسلامي وأحكامه)، على النقيض تماماً مع ما يتبنّاه الآخرون.

وعلى العكس من الآخرين، نجد أن **الإمام الخميني** (زعيم الثورة ومؤسّس الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية) ينظر إلى جميع الأُمور البشرية، سواء السياسية، أم الاقتصادية، أم الاجتماعية، أم الفردية، أم الأُسرية الجماعيّة، من منظار ديني. ولذلك فمع هذه الخلفية الفكرية من ناحية، وتجارب الإمام وأنصار الثورة البارزين من النظام السياسي الدولي، من ناحيةٍ أخرى، رأينا أن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية يعلن صراحة: «**تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخويّة تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم**»[1].

3 ـ موقف الإمام من النظام السياسي الدولي قبل الثورة:

حين بلغَ الإمام من العمر نحو عشرين عاماً، طرحت الحكومة البريطانية معاهدة (1919م)، وحاولت أن تجعل حكومة **إيران** (شأنها شأن دول الخليج العربية الصغيرة) تحت الانتداب البريطاني الرسمي (Protectorate). وهذه الخطّة رسمها لإيران **اللورد كرزون** (Lord Curzon)، الذي أدخل المحميّات أو الإمارات الخليجية الصغيرة تحت خيمة الانتداب البريطاني.

لكنّ مجلس الشورى الوطني رفض المصادقة على معاهدة عام (1919 م)، وفي إثر أحداث الحرب العالمية الأولى، قرّرت **بريطانيا** أن تأتي بحكم دكتاتوريٍ إلى سدّة الحكم في **إيران**. وفي تلك الفترة، كان الإمام يدرس العلوم الشرعية على يد آية الله الحاج الشيخ **عبد الكريم الحائري** في أراك. وآنذاك، اجتمع **اللورد إدموند**

(1) **دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية** (1357 هـ ش ـ 1979م)، الفصل الأوّل، المادّة الثالثة، البند 16. [قال الكاتب إن هذا النصّ ورد في المادّة الثانية من الدستور؛ والصواب أنه ورد في المادّة الثالثة ـ المترجِم]

آيرونسايد (1889 ـ 1959) (Lord Edmond Ironsid)، قائد القوّات البريطانية في شمال إيران خلال الحرب العالمية الأولى، مع **رضا خان** الذي كان أحد ضبّاط كتيبة القوزاق، في مدينة **قزوين**، وارتضاه أن يحكم **إيران** لكونه شخصاً يتمتّع بالاقتدار، ويستطيع أن يفرض سلطة عسكرية مستبدّة. ولهذا، وقع اختياره عليه.

والعجيب أن **دنيس رايت**، السفير البريطاني المحنّك في **إيران**، ادّعى أن الجنرال الانكليزي قام بذلك دون أن يحصل على موافقة حكومته[1]. ووصلت السريّة والتكتّم بالسفارة البريطانية في هذا المجال إلى درجة أن **سردار ظفر بختياري** كتب في مذكّراته يقول: «إن السفير البريطاني في طهران أبلغ زعماء عشائر بختياري، بعيد الانقلاب العسكري مباشرة، بأن لا يحرّكوا ساكناً، وأن يعترفوا رسمياً بحكومة **سيّد ضياء**؛ ونقل عنه قوله: «إعلموا، وكونوا على يقين أننا لم نقم بأيّ دورٍ في هذا الانقلاب العسكري»[2].

لكن المصادر المتعدّدة والمتنوّعة التي طُبِعت ونُشِرت منذ ذلك الحين في الداخل والخارج، أكّدت أن انقلاب **سيّد ضياء**، وتحرّك كتيبة القوزاق من قزوين إلى طهران في آذار (1920 م ـ إسفند 1299 هـ. ش) بزعامة **رضا خان** الذي لقّب فوراً بزعيم الجيش (سردار سبه)، وتبوّأ السّلطنة بعد بضع سنوات (عام 1925)، قد تمّ ونفّذ بالتنسيق، بل بالتخطيط مع سفارة **بريطانيا في طهران**، وبعد إرسال الأموال والتجهيزات العسكرية البريطانية إلى قزوين من قبل السفارة المذكورة.

---

(1) Wright, Dennis, The English Amongst The Persian, London, I.B Tauris, 1985

(2) [سردار] ظفر، خاطرات، مجلّة وحيد، 1356 هـ. ش ـ 1977 م.

وهذا ما ذكره وصرّح به الدكتور **قاسم غنى في** مذكّراته[1]، نقلاً عن بعض زملاء **رضا خان** من الضبّاط والعسكريين الذين شهدوا بأُمّ أعينهم وصول وسائل وأدواتٍ وإمكاناتٍ وأموالٍ بريطانيةٍ **لرضا خان**، من قِبل سفارة **بريطانيا في طهران**. كما ذكر تفاصيل لا يتّسع لها صدر هذا المقال[2].

تقول **نيكي كدي في** كتاب «**جذور الثورة الإيرانية**»:

«في ما يخصّ أميركا وبريطانيا كليهما، نجد أنّ بعض التهم التي يوجّهها إليهما بعض الإيرانيين مبالغٌ فيها وخيالية. على الرغم ذلك، فإن شكوك وعداء الشعب الإيراني، تعود جذورهما إلى حوادث مهمّةٍ وحقيقية، أهمّها مشاركة حكومتيهما في قمع النهضات والانتفاضات الثورية والشعبية، ودعمهما للحكومات المكروهة عند هذا الشعب. فلقد كانت هذه المشاركة في الأعمال المعادية للثورة، من قِبل أميركا وبريطانيا، مؤلمةً للشعب الإيراني أكثر ممَّا يُطاق، لأنها وقعت من قِبل حكومات كان الشعب يعتبرها حتى ذلك الحين صديقة، أو يظنّ أنها أقلّ خُبثاً وشيطنةً من الروس، بكثير. ولهذا السبب، فبعد عام 1953، فقد الشعب الإيراني آخر ما تبقّى من ثقته بما يقوله الأميركيون والإنكليز»[3].

وطوال حياته، لمس **الإمام الخميني** هذه الحقيقة، وهي أن الإنكليز هم الذين جاؤوا **برضا شاه**، وهم الذين خلعوه؛ جاؤوا به عام (1920 م ـ 1299 هـ. ش)؛ وفي عام (1941 م ـ 1320 هـ

(1) قاسم غني، **مذكّرات**، طهران، زوار، 1370 هـ ش ـ 1991 م.

(2) Ghani, Cyrus, Iran And The Rise Of Reza Shah, London, 1998

(3) Keddie, Nikki. R, Roots Of Revolution, Yale University Press, 1981, PP. 402 - 403

ش) أزاحوه، تزامناً مع الحرب العالمية الثانية، ونفوه إلى إحدى مستعمراتهم، ولقي حتفه هناك، حيث مات في مدينة جوهانسبورغ.

قبل وصول **رضا شاه** إلى عرش الملكيّة، جاء **الإمام الخميني** بمعيّة آية الله الحاج الشيخ **عبد الكريم الحائري** من أراك إلى قم، حيث كان يمكث فيها أيضاً باقي مراجع التقليد الشيعة (آية الله العظمى السيّد **أبو الحسن الأصفهاني**، وآية الله العظمى **محمّد حسين النائيني**) اللذان نفاهما الاستعمار البريطاني من العراق إلى إيران. وكانت ضجّة أعمال **رضا خان**، قائد الجيش، قائمة في طهران.

وبعد تسنّم **رضا خان** منصب الملك، اطّلع **الإمام الخميني** عن كثبٍ على ملابسات هجوم **رضا خان** على مرقد معصومة (ع) في مدينة قم، ونفي بعض العلماء (مثل آية الله **بافقي**) من قم إلى شهر ري. ثمّ وقعت حادثة مسجد جوهرشاد، وعلم **الإمام الخميني**، ولو عن بُعد، بأنّ عملاء **رضا خان** قد هاجموا مرقد **الإمام علي بن موسى الرضا** عليه السلام، عام (1935 م ـ 1314 هـ. ش)[1]. ولكون **رضا خان** عميلاً إنكليزياً ـ كما لمس **الإمام الخميني** ذلك ـ فإنّ سماحته أخذ ينظر إلى بريطانيا نظرة كرهٍ ونفور، واتّخذ تجاهها موقفاً عدائيّاً. وكان الإمام يرى أن مناوءة **رضا خان** لعلماء الدين، أبرز وأهمّ أخطائه؛ «وأنها كانت من أسوأ ما شهدته البلاد»[2].

---

(1) في إثر اعتراض أهالي مشهد على هجوم **رضا خان** على الثقافة والعادات الوطنية، والذي أدّى إلى تجمهرهم في مسجد جوهرشاد، قامت القوّات العسكرية المتمركزة في مشهد بإطلاق النار على جموع الناس الأبرياء العزّل في صحن مرقد الإمام الرضا (ع) يوم (21/ 4/ 1314 هـ ش) الموافق (11/ ربيع الثاني/ 1354 هـ ق)، الأمر الذي أدّى إلى مقتل أكثر من ألف شخص. انظر: جلال مدني، **تاريخ إيران السياسي المعاصر**، ج 2، قم، مكتب المنشورات الإسلامية، 1361 هـ. ش ـ 1992 م.

(2) الإمام الخميني، مصدر سابق، ص 240.

وبعد أن أقال الإنجليز **رضا خان** وأزاحوه، قرّروا أوّلاً أن يعيدوا الحكم والملكيّة إلى أسرة **قاجار**[1]. لكنّهم لم يحصلوا على المرشّح المناسب. ولذلك، قبلوا أن يعتلي عرش الملكية ابن **رضا خان** ووليّ عهده، **محمّد رضا بهلوي**، بدلاً عن أبيه. ولم يتوقّف الإنكليز بعدها عن التدخّل ونشر نفوذهم في السياسة الداخلية لإيران.

فبعد حركة تأميم النفط، وإبعاد سيطرة شركة النفط البريطانية عن إيران، التي قادها آية الله السيّد **أبو القاسم الكاشاني** والدكتور **محمّد مصدّق**، حصل الإنكليز على تأييد الأميركيين ونفّذوا مؤامرة (28 مرداد = 19 أغسطس/آب 1953 م). وقد شاهد **الإمام الخميني** في تلك المرحلة أيضاً عن كثب، التدخّل البريطاني السافر في أمور **إيران** الداخلية. وفي تلك الفترة، كان الإمام ـ بصفته نصيراً لآية الله **الكاشاني** ـ يرى أن النظام العالميّ السائد آنذاك ينتهج ذات السياسة الاستعمارية، مع فارقٍ، هو أن **بريطانيا** لم تعد لها القوّة المطلقة، وكان لا بدّ لها من الحصول على تأييد **أميركا** في تطبيق سياستها الاستعمارية في **إيران**.

تتضمّن المقدمة التي أوردناها آنفاً، في الواقع، خطوطاً عريضة عن طبيعة رؤية **الإمام الخميني**، وكيفيّة تبلورها تجاه النظام السياسي العالمي، وبخاصّة الاستعمار البريطاني. ونحاول في ما سيأتي أن نستعرض ونستقرئ مفردات ومصاديق مواقف **الإمام الخميني** تجاه النظام السياسي الدولي القائم؛ ونبحث ذلك في قسمين: الأوّل يشمل فترة قبيل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية؛ والثاني فترة ما بعد انتصارها.

---

(1) عباس قلي، گلشائيان، **تجارب الحياة وماضيها وفكرها**، طهران، إنشتين، (1377 هـ ش ـ 1998م)، ج 1، ص 717 ـ 573، وكذلك رسالة گلشائيان إلى السيّد حسن الأمين، مجلّة **كلك**، العدد 104.

4 ـ نهج الإمام في مقابل النظام الدولي على أعتاب انتصار الثورة:

تُعتبر السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نتيجة أو عصارة تجارب **الإمام الخميني** مع النظام السياسي الدولي الذي كان قائماً خلال عصر الاستعمار في إيران والبلدان الإسلامية. ولهذا السبب، كان موقفه في بداية انتصار الثورة في مقابل الحكومات الاستعمارية والاستكبارية واضحاً وشفّافاً. وهو صدر عن عالم دينٍ مسلم، واستند إلى قاعدة نفي السبيل، ولم يرضَ أبداً، ولم يسمح بفرض نفوذ الحكومات غير الإسلامية على بلدٍ إسلامي؛ بل إن سماحته، وضمن التأكيد على أهميّة تحقيق الوحدة الإسلامية، طفق يفكر في كيفيّة تصدير الثورة الإسلامية.

هذه السياسة الخارجية للإمام الراحل كانت ـ ولا شكّ ـ نتيجة مباشرة للحقيقة القائلة: إن سماحته كان يعلم أن الحكومة الإمبراطورية البريطانية لعبت الدور الأوّل في إطاحة **رضا خان** كرجلٍ قويٍ كان يستطيع أن يحكم **إيران** باقتدار، ويهدّد مصالح بريطانيا الاقتصادية والجيوستراتيجية (بعد فشل اتفاقيّة 1919، التي تقضي بفرض الانتداب البريطاني على **إيران**).

فحين تقارب موقف **رضا خان** من **ألمانيا** مع انطلاق شرارة الحرب العالمية الثانية، وراح يبتعد عن **بريطانيا**، بادرت **بريطانيا** وحلفاؤها (**الاتحاد السوفياتي وأميركا**) إلى عزله عن السلطنة، ونصّبوا محلّه ابنه **محمّد رضا بهلوي** ملكاً. وفي مؤامرة (19 آب 1953) أيضاً، دبّروا انقلاباً عسكرياً أطاح حكومة الدكتور **محمّد مصدّق** القانونية، وتقاسموا في ما بينهم الثروة النفطية الإيرانية عبر تأسيس «كارتل» نفطيّ. ومنذ ذلك الحين، بدأ النفوذ الأميركي ـ عملياً ـ يزداد ويتفاقم، تزامناً مع انخفاض النفوذ البريطاني في **إيران**؛ إذ سرعان ما تراجعت منزلة **بريطانيا**، وبخاصّة مع تأسيس

منظمة «أوبك» وتضاعف أسعار النفط أربعة أضعاف، حيث غدت مجرد دولة أُوروبية متوسطة الحجم. بحيث إنها ـ وفي سبيل صون مصالحها الاقتصادية ـ صارت مضطرة لمسايرة **محمد رضا بهلوي**، رغم أنه كان يذم أوضاع بريطانيا في وسائل الإعلام مراراً وتكراراً. وطوال تلك الفترة، كان الإمام يتحدّث عن «الاستكبار العالمي» بزعامة **الولايات المتحدة الأميركية**، التي بدأت تبسط نفوذها على أنحاء المنطقة الإسلاميّة، بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر.

وإذا شئنا أن نفهم تصرّف الإمام أو موقفه تجاه **بريطانيا** ـ بصورة مفصّلة ـ وندرك بشكلٍ أفضلٍ فكر الإمام في مجال السياسة الخارجية، نجد أنه بعد انطلاق إرهاصات الثورة، رأت **بريطانيا**، التي لم تكن مرتاحة لاستمرار حكم **محمّد رضا بهلوي**، أن صون مصالحها يقتضي حفظ النظام الملكيّ؛ وهذا نابعٌ من خشية **لندن** بأن يسفِر انهيار الملكيّة ـ عملياً ـ عن سيطرة اليساريين على مقدّرات **إيران** وعلى مصيرها. وهذا ما ظهر جليّاً من البيان الذي أصدره الدكتور **ديفيد أوين**، وزير خارجية حكومة **كالاهان**. لذلك، لم يكن أحدٌ يظنّ أن يقوم نظام ولاية الفقيه في **إيران**. ولخشية **بريطانيا** من مغبّة سيطرة اليسار والشيوعيين، قرّرت تغيير النظام القائم آنذاك في إيران، فصدر بيان الدكتور **ديفيد أوين** لمصلحة النظام البهلوي، في بداية الإضرابات.

بيد أنها حين شاهدت معارضة الإيرانيين الساحقة للنظام البهلويّ داخل **إيران** وخارجها؛ أدركت **إنكلترا** أن الإيرانيين لن يتحمّلوا استمرار الملكيّة في الحكم، فقررت تبديل موقفها. لذلك، قرّر رئيس الوزراء **جيمي كالاهان** إلغاء زيارة ملكة **بريطانيا** المقرّرة سلفاً لإيران، رغم توسّلات النظام البهلويّ وإصراره على إجراء الزيارة. كما أن **كالاهان** هذا نفسه قرّر ـ بعد أسبوعين ـ إقناع حلفائه

الغربيين، خلال مؤتمر قمّة «غوادالوب»، بالكفّ عن دعم **الشاه**، لأنّ الوضع خرج عن السيطرة. وليس بالإمكان التوصّل إلى حلٍ للعثور على بديلٍ له، أو لإنقاذ النظام البهلوي. لذا، ينبغي أن يقتنعوا بأن **الشاه** ذاهبٌ لا محالة.

وربّما كانت العبارة التي وردت في تصريحات **الإمام الخميني** على أعتاب يوم (عيد الميلاد) قبيل انتصار الثورة الإسلامية (في الثاني من شهر دي 1357 هـ. ش، الموافق 23 كانون الأول/ ديسمبر 1978)، مخاطباً مسيحيّي العالم، أفضل رسالةٍ وجّهها الإمام الراحل إلى المسيحيين من أجل تحقيق التفاهم الإسلامي مع الشعوب المسيحية:

«إنّني، وباسم الشعب الإيراني المظلوم، أطلب إليكم أيّها المسيحيون أن تَدْعوا لشعبنا المُبتلى بالملك الظالم، وأن تطلبوا له الفرج من الله تبارك وتعالى».

لقد دُرِس موقف الإمام تجاه النظام السياسي الدولي والقوّتين العظميين المعاصرتين، وبخاصّة **أميركا**، من قِبل الخبراء المحلّلين والباحثين الدوليين، مراراً قبل هذه المقالة[1]. ونحن هنا نسلّط الضوء على تصرّف الإمام وموقفه من النظام السياسي البريطاني، على أعتاب انتصار الثورة، وهو ما لم تتمّ دراسته في المصادر المختلفة إلّا نادراً. وبادئ ذي بدء نشير إلى بضعة مصادر، وبعض ما ذكرته، وتحديد نمط رؤيتها، بما يتّسع له صدر هذه المقالة:

بعد أن ذهب **الإمام الخميني** إلى **باريس**، بادر عددٌ كبيرٌ من

---

(1) كنموذج على ذلك، أنظر: بني لوحي، سيّد علي، **إيران وأمريكا: الإمام الخميني وتوضيح السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية**، طهران، مؤسّسة المعرفة والفكر المعاصر، (1378 هـ ش ـ 1999م).

مراسلي الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية إلى إجراء لقاءاتٍ صحفيّة معه، ومن بينهم مراسل إذاعة الـ **«بي. بي. سي»**، حيث صرّح الإمام لهذه الإذاعة، متحدّثاً عن النظام الملكي، والدستور، والحكومة الإسلاميّة.

سأله مراسل الـ **«بي. بي. سي»**: أودّ أن أعلم ما هو رأي آية الله **الخميني** حول السياسة البريطانية؟

فأجاب الإمام: **«إن الشعب الإيراني ينظر بعين الريبة والشكّ إلى الحكومة البريطانية. وما لم تُعِد هذه الحكومة النظر بنهجها، فلا أستبعد أن تحدث أخطار»**[1].

إنّ بعض الإيرانيين كانوا يعتقدون ـ جدّياً ـ بأن الحكومة البريطانية كان لها دورٌ مهمٌ ومؤثّرٌ في جميع أحداث **إيران** ـ ومن جملتها انتصار الحركة الدستورية (ثورة المشروطة)[2]، وثانياً انتصار الثورة الكبرى التي أدّت إلى التحوّل من النظام الملكي إلى نظام الجمهورية الإسلامية ـ وربّما كان من المفيد هنا أن نورِد ما ذُكِر في خاتمة كتاب **«الثورة الإيرانية برواية بي. بي. سي»**:

«يوجد الكثيرون في إيران ممّن لا يمكن القول بأنهم ـ نظراً لكونهم من ذوي الاطّلاع والدراسات المطوّلة لسنين عديدة ـ يؤمنون بالخرافات، الذين أُصيبوا بمرض الإنكلوفوبيا ـ الخوف من الإنكليز ـ ويرون لبريطانيا في تاريخ القرنين الأخيرين في إيران، تأثيراً استثنائياً ومدهِشاً. وبحسب ما هو معروف، هم يعتقدون بأن

---

(1) **الثورة الإيرانية برواية الـ بي. بي. سي** (تحت إشراف عبد الرضا هوشنك مهدوي)، طهران، مطبوعات (طرح نو)، (1372 هـ ش ـ 1993م)، ص 251.

(2) للإجابة على هذا النمط من إصدار الحكم، أنظر: اللقاء الصحفي الذي أُجرِي مع حسن أصغري في مجلّة **كلك** الشهرية، العدد 106 (آب 1999م).

دسائس الإنكليز لها دخلٌ وتأثير، حتّى في الشجار بين الزوجين، وفي عدم هطول المطر، ووقوع الجفاف».

لكن، بسبب التجارب والسوابق التاريخية وطبيعة العلاقات بين **إيران وبريطانيا** طيلة الخمسين عاماً الأخيرة، أو أكثر بقليل، وفي ضوء نمط أساليب الإعلام الذي مارسته إذاعة الـ «**بي. بي. سي**»، نستدلّ أنه بسبب كون المصالح الاستراتيجية ـ الجيوبوليتيكية للإنكليز في الشرق الأوسط والأدنى، وحتّى ازدهار أسواق تصريف السلع والأمتعة والمصنوعات البريطانية، يتعارضان تماماً مع مصالح الشعب الإيراني، وأن إذاعة الـ «**بي. بي. سي**» كانت دائماً تتحدّث بما يضمن مصالح **لندن** ويتعارض مع مصالح الشعب الإيراني، فإنه يحقّ للإيرانيين أن ينظروا إليها وإلى ما تبثّه بعين الشكّ وسوء الظنّ والريبة.

«إنّ الخوف من الإنكليز وكرههم، والذي تأصّل في أذهان الإيرانيين وترسّخ في ذاكرة أجيالهم، يبدو وكأنّه خرافيٌ وعديم الأساس؛ [...] لكنّنا لا ندري ما القضية التي جعلت الإنكليز يتصرّفون منذ البداية بشكلٍ يخالف ويناقض مصالح واستقلال وسيادة الشعب الإيراني، بصرف النظر طبعاً عن الواقعة التاريخية التي حدثت عام (1622 م)، والمتمثّلة بالهجوم المشترك لقوّات إمام قلي خان، حاكم فارس والموانئ، مع القوّة البحرية وأسطول شركة الهند الشرقية المجهّز بالمدفعيّة، على جزيرة هرمز واستيلائهم عليها؛ وهي الواقعة التي كانت ذات نهايةٍ حسنة.

لقد ارتكبت بريطانيا الكثير من ممارسات التحقير ضدّ الإيرانيين. وفي عدّة حالاتٍ خاصّة، لم تتردّد لندن في إجراء محادثاتٍ في أعقاب الحرب العالمية الأولى حول تجزئة أراضي إيران، مع القوى

المنتصرة، كروسيا القيصرية ووريثها الاتحاد السوفياتي، بهدف تجزئة أراضي إيران»[1].

وفي الحقيقة؛ هذه الخلفيّات وهذا الأداء السياسي المثير للرّيبة والكراهية، وغير القابل للدّفاع الذي أبدته الحكومة الاستعمارية البريطانية؛ هي التي جعلت معظم الإيرانيين يسيئون الظنّ بالإنكليز، ويعتبرونهم أساس الكثير من مصائبهم ومشاكلهم. وفي الوقت نفسه، فإنّ **أنطوني بارسونز** (سفير **بريطانيا في إيران** قبيل انتصار الثورة الإسلامية) تكلّم خلال سفره بالطّائرة مع رفيق سفرٍ إيرانيٍ كان معه، بحديثٍ بعيدٍ عن الرياء، قائلاً له: إن بريطانيا أصبحت اليوم قوّة دولية من الدرجة الثانية، وهذا ما يبدو صادقاً وحقيقياً[2]؛ وبخاصّة أنه طبقاً للنظرية المعاكسة له، شهدت السنة التي انتصرت فيها الثورة (1357 هـ. ش الموافقة 1978 ـ 1979م) وقوع تظاهرات ومسيراتٍ تلقائيةٍ مليونية، بمشاركة أبناء الشعب الإيراني في أنحاء البلاد. وقد تمّ كلّ ذلك بتحريضٍ أو تآمرٍ من الإمبراطورية البريطانية المتهاوية!! وهذا ما لا يتّفق مع العقل السليم.

قبل مؤتمر «غوادالوب»، لم يكن النظام السياسي الدولي، وعلى رأسه **أميركا وبريطانيا**، ينتظر أو يتوقّع أن ينهار النظام البهلوي. ولهذا السبب، صرّح الرئيس الأميركي يومها **جيمي كارتر** (Jimmy Carter)، بأن **إيران** الشاهنشاهية هي «جزيرة الأمن». ومن جهةٍ أخرى، فقد أصدر **ديفيد أوين** (David Owen)، الذي كان وزير خارجية بريطانيا آنذاك، بياناً أوضح فيه أنه في مواجهة الثورة الإيرانية، ثمّة خياران أمام الحكومة البريطانية، هما الثوار **ومحمّد**

---

(1) **الثورة الإيرانية برواية الـ بي. بي. سي**، ص 590 ـ 591.

(2) Parsons, Antony, The Pride And Fall, London, 1980

رضا بهلوي، وأن لندن تدعم رسمياً استمرار حكومة بهلوي في السلطة؛ وهي ترى أن انتصار الثوار سيؤدّي - في النهاية - إلى تأسيس نظامٍ شيوعيٍ في إيران. ولذلك، هي ترى أنه لا بدّ من الحيلولة دون أيّ عملٍ يقوّي المعسكر الشرقي ويعززه.

أما برويز راجي، آخر سفيرٍ **لمحمّد رضا بهلوي** في لندن، فتحدّث عن علاقاته الطيّبة جداً مع **ديفيد أوين**. ومن جملة ما صرّح به في لندن، أن الدكتور **ديفيد أوين** قال له أثناء توديعه بعد فرار الشاه من إيران **«إذا جاء المعمّمون إلى السلطة، فسيزيحهم الشيوعيون بعد فترةٍ قصيرة»**[1].

وفي تقريرٍ كتبه **راجي** أيضاً، كشف ما قاله الدكتور **ديفيد أوين** أثناء لقائه نظيره الإيراني في نيويورك قبل هروب **الشاه**:

«إننا لن نمتنع عن دعم أصدقائنا في الشدّة والضيق. ولن نتركهم وشأنهم عندما يكونون بحاجةٍ إلينا»[2].

لكن الحقيقة، هي أنه بعد المسيرات الشعبية المليونية، وخصوصاً بعد تظاهرات يوم عاشوراء (الموافق 20 آذر 1357)، أدركت الحكومة البريطانية أن النظام البهلويّ لن يبقى طويلاً، في السلطة. ولذلك، فقد قامت بإلغاء زيارة ملكة **بريطانيا** المقرّرة إلى طهران. وحتّى عندما اعترض السفير الإيراني آنذاك في لندن، على الإلغاء، قال له **مايكل وير** (المدير العامّ لوزارة الخارجية البريطانية):

«إن دعمنا لنظام الشاه لم يسفِر سوى عن استثارة الاحتجاجات وازديادها، وتفاقم موجة الاعتراض؛ لا في داخل حزب العمال

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 403.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 350.

وحسب، وإنّما في أوساط الشعب الإيراني نفسه. كما أننا إذا أعلنّا عن دعم حكومة انكلترا لسياسات نظام إيران، فإنّ تداعيات ذلك وعواقبه على صعيد الرأي العام ستكون أكثر سوءاً بكثير ممّا يُتصوّر»[1].

وعندما يُجري وزير خارجيّة إيران وسفيرها في لندن، محادثاتٍ مع الإنجليز، يعبّر السفير عن شعوره فيكتب: «**بينما كان آية الله يحرّض ويهيّج الشعب الإيراني، كنّا نحن الإثنين (وزير خارجية الحكومة الشاهنشاهية وسفير الشاهنشاه في لندن) قد تمرّغنا في التراب، ملتمِسين من حكومة بريطانيا كي لا تنفض يدها من دعمنا»**[2]!

لقد وضع **الإمام الخميني** النضال المتواصل، دون كللٍ أو ملل، ضدّ النظام الشاهنشاهي وحُماته الأجانب، على رأس أولويّة برنامجه السياسي، قبيل انتصار الثورة. وكان يؤمِن أن المستعمرين يملكون ـ سواء نظرياً أم عملياً ـ السلطة الحقيقية في النظام الدولي القائم حينها؛ وقد اعتبروا أن هناك عقبتين تقفان بوجههم، وفي طريق سيطرتهم على الدول الإسلامية، وهما: الدين الإسلامي، ونفوذ علماء الدين. ولذلك، هم بادروا إلى مواجهتهما والتحرّك ضدّهما[3].

ولا شكّ في أنه بعد هروب **محمّد رضا بهلوي** من **إيران**، وعودة **الإمام الخميني** إليها، اضطرّ اللّاعبون الرئيسيون على الساحة الدولية (الحكومات، المنظّمات الدولية، الشركات متعدّدة

---

(1) المصدر نفسه أيضاً، ص 351.

(2) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، طهران، مؤسّسة الوثائق الثقافية للثّورة الإسلامية، 1361 هـ ش ـ 1982 م، ج 2، ص 162.

(3) مصدر سابق ـ parsons Antony.

الجنسيّات، ووسائل الإعلام العامّة) ـ لقبول هذه الحادثة الكبرى والمهمّة في المجال الاستراتيجي والسياسي كحقيقةٍ واقعةٍ لا يمكن إنكارها. ولذلك، فإن النظام السياسي والاقتصادي الأوروبي سعى ـ بشكلٍ فرديٍ أو جماعي ـ لنسج علاقةٍ «معقولةٍ ومنطقيّةٍ» مع الحكومة المؤقّتة، باعتبارها البديل الذي جاء إلى سدّة الحكم، في إثر سقوط حكومة ما قبل الثورة، دون أن يشعر بالضيق من هذا الاستبدال، لأنه يروم المحافظة على مصالحه السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكية في **إيران**.

وفي الوقت نفسه؛ فإنّ حكومات **بريطانيا**، **وفرنسا**، **وألمانيا**، **وإيطاليا**، أبدت حساسيّة تجاه الأوضاع السياسية بعد انتصار الثورة. وطبعاً، فإنّ الحكومة البريطانية لم تحاول مباشرة، بل من خلال أربعةٍ من رؤساء الوزراء السابقين، وأحد أعضاء مجلس الأعيان (اللّوردات) السابقين، إنقاذ حياة **أمير عباس هويدا**، رئيس وزراء **إيران** الأسبق، عبر اتصالاتٍ ومحادثاتٍ أجروها مع الحكومة المؤقّتة[1].

5 ـ موقف الجمهورية الإسلاميّة تجاه النظام الدولي بعد انتصار الثورة:

بعد انتصار الثورة الإسلامية، بادرت الجمهورية [الإسلامية] الإيرانية الفتيّة إلى تحدّي النظام الدولي جدّياً. وقد أثّرت في تلك القضية عدّة عوامل ساهمت في توتير العلاقة بين **إيران** والغرب؛ ومن جملتها:

---

(1) لدراسة الأسس الفقهيّة لهذا الموضوع، أنظر: مصباح يزدي، محمّد تقي، «صلاحيّات الوليّ الفقيه خارج الحدود»، **الحكومة الإسلامية**، العدد 1، ص 81؛ وكذلك: آل نجف، عبد الكريم، «الأبعاد العالمية للحكومة الدينية»، **الحكومة الإسلامية**، العدد 3، ص 54.

5 ـ 1 ـ إحتجاز الرهائن الأميركيين:

شكّل انتهاك الحصانة الدبلوماسية لموظّفي السفارة الأميركية في **إيران**، تحدّياً كبيراً واستثنائياً للنظام الدولي. وربّما لهذا السبب، سمّى الثوار عملية السيطرة على السفارة الأميركية في طهران بـ«الثورة الثانية». وفي المقابل، فقد فشلت مساعي الغربيين للتعاون مع الحكومة المؤقّتة بعد احتجاز الرهائن ـ الجواسيس، والسيطرة على السفارة الأميركية؛ ويئست «الجبهة» الغربية الموحّدة ـ المتمثّلة **بأميركا وكندا** وجميع بلدان السوق الأوروبية المشتركة آنذاك (Common Market)، أو **الاتحاد الأوروبي** حالياً (European Union)، من إمكانيّة إقامة روابط معقولةٍ وعلاقاتٍ منطقيّةٍ مع **إيران** ما بعد الثورة، وإن لم تكن قد يئست، فهي قد أُصيبت بالتردّد والخيبة.

وقد سمع كاتب هذه السطور من سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ألمانيا، إبّان فترة احتجاز الرهائن، **أحمد شهسا** قوله: إن السفير السوفياتي في **ألمانيا** قال له: «**نحن دعمنا وأيّدنا كلّ أعمالكم وأنشطتكم المناوئة لأميركا حتّى الآن. لكن، لا يمكننا أن نؤيّد احتجازكم للرهائن من السفارة الأميركية، لأنّ لدينا، نحن أيضاً، دبلوماسيون في أنحاء العالم. ويهمّنا أن تبقى الحصانة الدبلوماسية مُصانةً بموجب المواثيق والأعراف الجارية، وفقاً للقوانين الدولية**».

5 ـ 2 ـ فتوى ارتداد سلمان رشدي:

العامل الثاني المسبّب للتوتّر في العلاقات بين **إيران** والنظام السياسي الدولي، كان إصدار فتوًى بارتداد **سلمان رشدي**، مؤلّف كتاب «**آياتٌ شيطانية**»، من قِبل **الإمام الخميني**، واعتبار قتله جائزاً.

وسلمان رشدي هذا كاتبٌ بريطانيٌ من أصلٍ هندي. ولِد في

الهند؛ ثمّ تلقّى تحصيله العلمي **في انكلترا** وأقام فيها. هذا الرّوائي يحمل أفكاراً اشتراكية، وهو رشّح نفسه لعضويّة المجلس البلدي، عن حزب العمّال البريطاني. أمّا الرجل الذي وقف وراء صدور فتوى قتل سلمان رشدي، الدكتور **كليم صدّيقي**، فهو أحد المهاجرين البنغال المقيمين **في بريطانيا**. وكان صدّيقي قد مارس الكتابة فترة من الزّمن في صحيفة «**الغارديان**» = (Guardian) التي تصدر في مانشستر؛ وبعد ذلك، أسّس ـ اعتماداً على تمويل من المملكة العربية السعودية ـ مؤسسة إسلامية في لندن. ثمّ بعد فترةٍ ترك التعاون مع السعودية، ليتقرّب من **إيران**؛ وأخذ يستفيد من دعم طهران المالي للتبليغ والدّفاع عن الإسلام والثورة الإسلامية الإيرانية.

في إحدى سفراته إلى **إيران**، إصطحب **صدّيقي** معه مجموعة نسخ من كتاب «**آيات شيطانية**» = (Satanic Verses)». ويتضمّن الكتاب إلمامة أو لمحة من رواية «الغرانيق»؛ وهو يجدّف على **النبيّ محمّد** (ص) ويفتري على الاسلام. وكتب (**رشدي**) ذلك بأسلوبٍ قصصيٍ حديث. وفي قصصه الأخرى، تحدّث **رشدي** عن تعصّب مسلمي الهند، وعن «الإرهابيين المسلمين» الذين يختطفون الطائرات! وقد وصّف **الإمام الخميني** هذه الكتابات من شخصٍ مسلمٍ بالولادة «ارتداداً فطرياً»، وأصدر فتوىً ـ بموجب الشريعة النبويّة والفقه الإسلامي ـ بقتل هذا المرتدّ. ومن منظار تعاليم الفقه الإسلامي، فإنّ مشروعيّة فتوى الارتداد هذه لا تخلو من مناقشة؛ ولا مجال هنا، أو لا حاجة للدخول في عرضٍ مسهبٍ للأدلّة الشرعيّة والفقهيّة لتبريرها، وتوضيح ما تضمنته[1].

---

(1) باهر، حسين، **فتاوى الإمام الخميني حول القضايا الاجتماعية**، شهركرد، منشورات عمان ساماني، 1376 هـ ش ـ 1997 م، ص 18.

بيد أن هذه الفتوى شكّلت تحدّياً كبيراً للنظام الدولي. ولهذا السبب، فإنّ الحكومات الغربية ووسائل الإعلام الأجنبية وقفت كجبهةٍ موحّدة، وبشدّة، في مقابل تلك الفتوى، خاصّة أن حوادث حرق الكتب قد تكرّرت على يد بعض المسلمين المتظاهرين في شوارع **بريطانيا والهند**، تأييداً لفتوى الإمام بقتل **سلمان رشدي**؛ حيث جعلت الحكومات والوسائل الإعلامية «الإسلام الأُصولي» هدفاً لهجومها السياسي الإعلامي.

هذه القضية كانت لها آثارٌ سلبيةٌ ونتائج غير محبّذةٍ لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل وللثقافة الإيرانية والشيعية، وأدّت إلى أخذ الأجانب انطباعات سيّئة للغاية عنهما. وعلى الرغم من أن الجبهة الغربية الموحّدة لم تكن راضية عمّا فعله **سلمان رشدي**، فإنها أدانت هذه الفتوى؛ واعتبرت الشرائح والمجاميع السياسية والثقافية، وحتى الدينية، إصدار هذه الفتوى مناقضاً للتسامح والانفتاح الديني والثقافي، وفقداناً لهما بين المسلمين. وفي الوقت نفسه، فإنّ فتوى الإمام أدّت إلى اتخاذ مسلمي **بريطانيا** وجميع مسلمي العالم ـ بقطع النظر عن خصائصهم الوطنية وتمايزاتهم العِرقيّة والمذهبيّة واللغوية والثقافية ـ موقفاً موحّداً ضدّ الإساءة إلى مقدّساتهم الدينية.

5 ـ 3 ـ رسالة **الإمام الخميني** إلى ميخائيل غورباتشوف:

إنّ الرسالة التاريخية التي وجّهها **الإمام الخميني إلى غورباتشوف** (آخر زعيم **للاتحاد السوفياتي**)، ودعوته إيّاه إلى النظام الديني الإسلامي، والتي قام بترجمتها إلى اللغة الروسية المرحوم الأُستاذ **غلام حسين بيغدلي**؛ تتمتّع بأهميّةٍ خاصّةٍ في معرفة أفكار الإمام على صعيد العلاقات الخارجية. لقد كان انهيار أو تفكّك **الاتحاد السوفياتي** أمراً غير قابلٍ للتنبّؤ، آنذاك، لأنّ العالم كان لا يزال ثنائيّ القطبين، تماماً. ورغم المحادثات التي كانت تجري بشأن التعايش

السلمي وخفض الأسلحة النووية، فإنّ **الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية** البيضاء بقيا ندّين متنافسين على حفظ مكانتهما كقوّتين عظميين على الساحة السياسية في العالم، في جميع النواحي.

فقط، عندما تفكّك **الاتحاد السوفياتي**، وزالت تلك القوّة العظمى من ميدان السياسة العالمية، بادرت **أميركا** إلى طرح مشروع «النظام العالميّ الجديد». ولكن، عندما وجّه **الإمام الخميني** رسالته البليغة إلى غورباتشوف، كان الاتحاد السوفياتي لا يزال قوّة منافسة **لأميركا**.

كان الإمام الراحل، خلال السنوات الأخيرة من عمره، مهتمّاً بالتحوّلات التي تتمحور حول الدين في تركيبة النظام السياسي الدولي. ولذلك، تطرّق سماحته في تلك الرسالة إلى **إبن عربي**، **وملّا صدرا**، والعرفان الإسلامي؛ وبعبارةٍ أخرى؛ اعتبر الإمام أن للأيديولوجية الدينية تأثيراً في حركة النظام السياسي الدولي، وكان يؤمن بأن روح الدين وتعاليمه ينبغي أن تؤثّر في السياسة. لذا، كان سماحته يردّد مقولة المرحوم السيّد **حسن المدرّس**، مراراً وتكراراً: «سياستنا عين ديننا، وديننا عين سياستنا».

5 ـ 4 ـ تفكّك الاتحاد السوفياتي:

مع تفكّك الاتحاد السوفياتي، زال النظام السياسي ذو القطبين، وأخذت **الولايات المتحدة الأميركية** تحاول إقامة نظام عالميٍ جديدٍ بزعامتها. وفي الوقت نفسه، ونظراً إلى عدم وجود تهديد أو خطر من قبل المعسكر الشرقي يبرّر أو يسوّغ الخطوات العسكرية والخطط التسليحية للغرب، فإنّ الحكومة الأميركية، وجزء من النظام السياسي الغربي ـ على الأقلّ ـ حاولا طرح الإسلاميين كعامل تهديدٍ للنظام الرأسماليّ الغربيّ المسيحي، وكبديلٍ عن خطر **الاتحاد السوفياتي** السابق.

لقد اتّهمت أميركا وحلفاؤها الغربيون الإسلاميّين الثوريّين، تحت مسمّى «الإسلاميين الأُصوليين» = (Islam Fundamentalist)، بالإرهاب. وهنا، لا بدّ أن نلاحظ أن التنافس التسليحي الذي كان سائداً إبّان مرحلة عالم القطبين فقد عملياً مشروعيّته، لأنه بعد تفكّك **الاتحاد السوفياتي** السابق، لم يعد النظام الرأسمالي الغربي يواجه خطراً أو تهديداً كبيراً يمكن مقارنته بما كان يمثّله الاتحاد المذكور. ولذلك، فإنّ قضايا الدفاع والأمن القوميّ في الغرب تخلّت عن مكانتها وأولويّتها السابقة لصالح القضايا الاقتصادية والتجارية.

والنتيجة، أنه بدلاً من الاتحاد بين **أُوروبا** الغربية **وأميركا** الشمالية ضدّ **الاتحاد السوفياتي**، استجدّ التنافس الاقتصادي ـ عملياً ـ بين **أميركا والاتحاد الأُوروبي**، واشتدّ أواره. وقد سارت الأُمور بعكس ذلك على صعيد الأوضاع الدولية، بحيث وجدنا أن **أُوروبا وروسيا** اتّجهتا ـ رغم إرادة ورغبة **أميركا** ـ نحو تدعيم وتوثيق علاقاتها مع **إيران** (لأسبابٍ تُذكر في محلّها).

5 ـ 5 ـ إيران والعالم الإسلامي:

على صعيد التجارة الدولية، يُفترض أن توثّق الجمهورية الإسلامية الإيرانية روابطها التجارية وتبادلها التجاري مع المسلمين ـ في المرحلة الأُولى ـ وبعدهم يأتي أهل الكتاب، كأولويّةٍ ثانية. وبعد ذلك يأتي دور الكفّار. وقد استفتى الدكتور **حسين باهر الإمام الخميني** حول المسألة؛ إلّا أن الإمام أناط اتّخاذ القرار في هذا الشأن إلى المسؤولين ذوي العلاقة في الحكومة. وفي ما يلي نصّ الاستفتاء والردّ:

«مسألة 27: في المعاملات مع بقيّة الشعوب، يلزم أحياناً مراعاة الأولويّات، هل ترون، سماحتكم، أن سلّم الأولويّات التالي، هو الصحيح:

1 ـ المسلمون المستضعفون.

2 ـ المسلمون غير المستضعفين.

3 ـ المستضعفون غير المسلمين.

4 ـ أهل الكتاب.

5 ـ غير أهل الكتاب.

جواب سماحة الإمام: هذا الأمر مناطٌ بما يراه المسؤولون ذوو الصلاحية»[1].

6 ـ تعامل الإمام مع وسائل الإعلام الغربية، كونها ذات دور مؤثّر على صعيد السياسة الدولية:

كما ذكرنا سابقاً، فإنّه علاوة على الحكومات، تلعب وسائل الإعلام: كالصحافة والقنوات الإذاعية والتلفزيونية ذات النفوذ الأقوى (مثل الـ «**بي. بي. سي**». وغيرها)، دوراً مهمّاً. ونحن هنا ننقل بعض ما ورد في كتاب «**الثورة الإيرانية برواية بي. بي. سي**»، لكي نعكس موقف الإمام أو تعامله مع وسائل الإعلام الغربية، وحتى يُعرف إلى أيّ مدىً كانت «**بي. بي. سي**» صادقةً في تقاريرها:

أ ـ سأل مراسل الـ «**بي. بي. سي**». في باريس، **الإمام الخميني**، حول رأيه في نظام **الشاه**، والدستور والحكومة الإسلامية فأجابه الإمام: «النظام الملكي نظامٌ رجعي»[2].

بـ ـ مساء الجمعة الدامية في **إيران** (17 شهريور ـ 8 أيلول)، وصف أحد محلّلي الـ «**بي بي سي**» الأُفق السياسي في **إيران** بعد الأحداث التي شهدها ذلك اليوم، كما يلي:

---

(1) **الثورة الإيرانية برواية الـ «بي. بي. سي»**، ص 236 ـ 237.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 250.

«منذ مدّةٍ طويلة، تشهد إيران ـ شأنها شأن بقيّة البلدان الإسلامية التي تمرّ بمرحلة التطوّر ـ خلافاتٍ بين الطّبقة الوسطى الميّالة إلى معايير الحضارة الغربية، والمتديّنين الإسلاميين. لكن، في الأشهر الأخيرة، حاول عددٌ من الزعماء الدينيين، وخاصّة آية الله الخميني، أن يزيلوا التصوّر القائل بأن علماء الدين يعارضون حقوق المرأة أو الأقلّيات الدينية، أو أن انتصارهم يعني العودة إلى معايير القرون الوسطى. ويبدو أن الطبقة الوسطى في إيران قد أنصتت إلى أقوال علماء الدين أكثر ممّا قاله **الشاه»**[1].

ج ـ أجرى مراسل صحيفة الغارديان (Gardian) في باريس مقابلة مع الإمام، بتاريخ (10/ 8/ 1357 هـ ش = 1/ 11/ 1978 م)، قال فيها سماحته:

«إنّنا نريد إقامة جمهوريةٍ إسلامية. وهي حكومةٌ تستند إلى أصوات الشعب. والشكل النهائي للحكومة سوف يعيّن في ضوء مقتضيات ومتطلّبات بلدنا، من قِبل أبناء الشعب أنفسهم»[2].

ومن دراسة هذه التصريحات والمواقف للإمام التي بثّتها الـ **«بي. بي. سي»** يُستدلّ على أنها ليست مناقضةً للواقع. وبالتالي، فإنه في ذروة أحداث الثورة؛ أي في الظروف التي لم يكن لدى الشعب الإيراني فيها مصدرٌ موثوقٌ آخر للأخبار، فإنّ بثّ تلك التصريحات من قِبل الـ **«بي. بي. سي»** كان يُعد من منظار مناوئي الثورة مسايرة أو توفيراً للغطاء الإعلاميّ لأحداث الثورة. وقطعاً، فإن **محمّد رضا بهلوي** كان يحمل شخصياً مثل هذا الانطباع الوهمي. (وهذا ما بدا واضحاً من خلال مضامين كتابه: **«جواباً على التاريخ»**.

(1) الإمام الخميني، صحيفة النور، ج 2، ص 260.

(2) گلشانيان، مصدر سابق.

فلقد كان **الشاه** يظنّ ـ بسذاجة ـ أنه لو استطاع أن يمنع بثّ تلك الأخبار من خلال الـ «**بي. بي. سي**»، لتخلّص من خطر الثورة. والعجيب، هو أنّه بمقتضى قاعدة أن التاريخ يعيد نفسه، فإنّ أحد المسؤولين الحكوميين في أواخر أيّام إقامة **رضا خان بهلوي** في أصفهان، في أيلول 1941، صرّح أنه تحدّث مع **رضا خان** شخصياً؛ وكان الأخير يطرح انتقاداتٍ لـ «**بي. بي. سي**»، وأنه كان منزعجاً منها جداً في الأشهر الأخيرة من حكمه، ويعتبرها تثير الشكّ والارتياب[1].

7 ـ تطوّر منهج السياسة الخارجية للجمهورية الإسلاميّة:

قبل انتصار الثورة الإيرانية، كانت معظم الثورات تنتصر في بلدان العالم الثالث بمساعدة وتأييد **الاتحاد السوفياتي**. أمّا الثورة الإسلامية، فقد اعتمدت على ركيزة الدين والإيمان. من الناحية النظرية، طرحت الثورة قاعدة نفي السبيل في الفقه؛ ومن الناحية العملية، أرست أُسس سياسة دعم الحركات الإسلامية على صعيد العالم الإسلامي، ونهج (لا شرقيّة ولا غربيّة، جمهورية إسلامية) في **إيران**. لذلك، طفقت حكومة الجمهورية الإسلامية في **إيران** ـ بعد تحقيق النصر على الصعيد الداخلي ـ تفكّر بتصدير الثورة ودعم حركات التحرّر العالمية، وبخاصّة الثوار المسلمين في بقيّة البلدان الإسلاميّة. وبالحدّ الأدنى، كان من شأن تلاحم أو تناغم **إيران** الثورة مع هذه الحركات والنهضات الأجنبية أن يجعل النظام الدولي القائم ـ الذي يتوق إلى حفظ وإبقاء الوضع القائم كما هو ـ يرى أن **إيران** دولةٌ مشاغبةٌ مثيرةٌ للتوتّر، تسعى لتهييج الوضع السياسي ونفخ روح الثورة في بقيّة البلدان الإسلامية. ويعتبر أيضاً أنّ الجمهورية

---

(1) باهر، مصدر سابق، ص 44.

الإسلامية الإيرانية هي حليفٌ للإرهاب الدولي، أو هو يظهرها هكذا.

ربّما من باب الاحتياط، ومن أجل الهروب من هذه التهمة، وجدنا أنه بعد سنواتٍ من انتصار الثورة، كان الإمام يتعمّد الامتناع عن الإجابة بصراحةٍ عن اتحاد الدول الإسلامية، لكي لا يقول كلاماً يثير الشبهات أو يستغلّه العدوّ. ومرّةً سأل الدكتور **باهر** الإمام مستفتياً:

«إذا أرادت سائر البلدان الإسلامية أيضاً إقامة حكومةٍ إسلاميةٍ فيها، فما شكل الحكومة ونمطها المثاليّ من وجهة نظر سماحتكم، في فترة غياب الإمام المعصوم (صاحب الزمان **المهدي** ـ سلام الله عليه):

أ ـ إتحاد الجمهوريات الإسلامية (ولاية الفقيه الواحدة + رؤساء جمهورية متعدّدون).

ب ـ حكومة الجمهوريات الإسلامية (ولاية الفقيه المتعدّدة + رؤساء جمهورية متعدّدون).

ج ـ أم غير هذين النّمطين؟»[1].

بيْد أن الإمام لم يجِب على هذا الاستفتاء بتاتاً[2].

لقد أدّى الهجوم الذي شنّه نظام حكم **صدّام** وحزب البعث في **العراق** على **إيران**، إلى انخفاض مستوى هذه الطموحات المثالية، بتخلّي **إيران** ـ إلى حدٍ كبير ـ عن سياستها الفاعلة النشطة في مجال تصدير الثورة ودعم حركات التحرّر، وإلى انتهاج سياسةٍ انفعاليةٍ للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها. وبعد أن أخفقت سياسة «حرباً

---

(1) المصدر السابق.

(2) **صحيفة النور**، ج 21، ص 61، 1369 هـ ش ـ 1990 م.

حرباً حتّى النصر» في تحقيق أهدافها، في إثر مؤامرة الاستكبار العالمي وعدم وجود ظهيرٍ دولي، بدأت **إيران** تتّهم النظام السياسي الدولي والمنظومة الحقوقية والسياسية في العالم. وبالتالي، بعد قبول **إيران** بإنهاء الحرب، في إثر قرار **الإمام الخميني**، انتقد الإمام ـ من جديد ـ موقف الحكومات الاستكبارية في دعم نظام **صدّام** وحزب البعث في **العراق** على صعيد المنظّمات الدولية؛ حيث صرّح الإمام بعد انتهاء الحرب المفروضة:

«إنّ إحدى القضايا المهمّة للغاية في العالم المضطّرب اليوم؛ هي دور الزمان والمكان في الاجتهاد ونوع القرارات المتّخذة. فالحكومة ترسم وتعيّن الفلسفة العملية للصّدام مع الشرك والكفر، وكيفيّة مواجهة المعضلات الداخلية والخارجية... عليكم أن تبذلوا كلّ ما في وسعكم للحيلولة دون اتّهام الإسلام ـ عبر وضع العراقيل وباستخدام الأساليب العسكرية، والاجتماعية، والسياسية ـ بعدم القدرة على إدارة العالم»[1].

لذلك، غدا معلوماً من خلال الحرب المفروضة، أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ شاءت أم أبت ـ لا بدّ وأن تقبل بأنّ هناك عدّة لاعبين على الساحة الدولية، سواء الحكومات الصديقة أم المعادية، أم المنظّمات الدولية، وبخاصّة الأُمم المتحدة، والشركات المتعدّدة الجنسيّات، والصحافة، وبقيّة وسائل الإعلام التي تترك تأثيرها على الرأي العام واتجاهاته. ومعرفة هذه الحقيقة الواقعية أدّت إلى أن تصبح السياسة الخارجية الإيرانية ـ تحت ضغط الهجوم الثقافي ـ منطوية على نفسها ومنفعلة.

---

(1) عميد زنجاني، عباس علي، **الثورة الإسلامية وجذورها**، طوبى، 1375 هـ ش ـ 1996 م (الطبعة السادسة)، ص 251 حتى 253.

على الصعيد العالمي، كان أحد الأسباب الرئيسة للتناقض والتضادّ بين النظام الدولي والثورة الإيرانية، **قلق الدول الغربية** من جهة، والبلدان الإسلامية من جهةٍ أخرى، وهواجسها من تصدير الثورة إلى بقيّة الدول الإسلامية؛ أي تأسيس اتحادٍ للجمهوريات الإسلامية ليمارس حكمه على جميع الأمّة الإسلامية. وكذلك، نموّ نشاط الحركات الإسلامية داخل الغرب، من خلال فاعليّة المسلمين القاطنين في **أوروبا وأميركا**، والمطالبة بمراعاة حقوقهم السياسية والاجتماعية على أساس الإسلام. إن احتمال الاستفادة من فريضة الجهاد على الجبهتين العسكرية والثقافية كِليهما؛ أي بمعنى: استمرار نهج الثورة الإسلامية في العالم، قد أقلق كثيراً جبهة الغرب الموحّدة، وأثار هواجسها. وهذه القضية هي ذاتها التي أشار إليها مرّةً آية الله **عباس علي عميد الزّنجاني**، إحدى الشخصيات البارزة في الثورة الإسلامية[1].

8 ـ التناقض والتضادّ بين الجمهورية الإسلامية والنظام السياسي البريطاني، نموذجاً للدراسة:

يُعتبر موقف الثوار الإيرانيين وسلوكهم تجاه **إنكلترا** سلبياً جداً، بوجه عام. على سبيل المثال:

8 ـ 1 ـ كتب **محمّد علي صادق بور** في كتابه **«الثورة وحرب القِيم»**، تحت عنوان «المُثل الشيطانية **في بريطانيا**»:

«من الناحية السياسية، نجد أن السياسيين في بريطانيا يستخدمون الكذب، والخداع، والتدليس، والمكر، والاحتيال، والتزوير، وأحياناً التهديد ضدّ بلدان العالم المستضعفة، وغدا ذلك نهجهم. لقد

(1) صادق بور، محمّد علي، **الثورة وحرب القِيم**، مشهد، الناشر هو المؤلّف، 1372 هـ ش ـ 1993 م، ص 88 حتى 90.

أصبح السياسيون الإنكليز أكثر سياسيي العالم مكراً وإيذاءً واحتيالاً! [...] واليوم، حيث تمرّ سبعٌ وأربعون سنةً على الحرب العالمية الثانية، يمكن القول إنه لم يبق من بريطانيا سوى المكر. وفي الوقت الحاضر، تمارس زرع الفتن وبذر بذور الشقاق والتفرقة بين الدول المستضعفة، وخاصّة البلدان المسلمة؛ وهي تحاول أن تحفظ قوّتها المزيّفة عبر صبّ الزيت على النار ودق إسفين الفرقة»[1].

8 ـ 2 ـ قدّمت **«منظّمة مجاهدي الثورة الإسلامية»** دراسة حول نهج الثورة الإسلامية الإيرانية وموقف القوى السلطوية تجاهها، ورد في جانبٍ منها:

«كانت إنكلترا حتى أوان انتصار الثورة الإسلامية القوّة المهيمنة. إلّا أنها كانت ضعيفة جداً ـ في نفوذها ـ داخل مجتمعنا. وحتى الأشهر الأخيرة من عمر النظام الشاهنشاهي، بذلت بريطانيا جهوداً كبيرة، ولكن مستترة، من أجل حفظ وصيانة النظام الإيراني الذي كان تابعاً لها آنذاك؛ وتمثّلت مساعيها عبر أنماط الدعم المادّي والمعنوي، والسعي لدى الإدارة الأميركية من أجل إقناعها بالكفّ والإعراض عن إصرارها على سياسة الدفاع عن «حقوق الإنسان». وتظاهرت بريطانيا ـ في ضوء تعقيد سياستها ـ منذ اليوم الأوّل بالدفاع عن حقوق الإنسان في إيران، واعتبرت أميركا المعارِض العنيد لها.

وفي الأشهر الأخيرة، التي لم يعد فيها ثمّة أمل ببقاء وحفظ النظام الشاهنشاهي، استخدمت بريطانيا آخر ما في جعبتها من السهام وما تملكه من «خيلٍ وأحصنة»، مُضفية عليهم صبغة وطنية.

---

(1) منظّمة مجاهدي الثورة الإسلامية، **«نظرة على الثورة الإسلامية»**، 1359 هـ. ش ـ 1980 م، ص 70 و71.

فتشكّلت «الحكومة الوطنية» لكي تستمرّ في غرّز أنيابها في تربة إيران. ومن هؤلاء الدكتور صدّيقي [...]؛ ومن ثمّ «الوجه الوطني»؛ الآخر أي شاهبور بختيار [...]، وهذان كانا قد تربّيا في حجور بريطانيا [..]. كانت إنكلترا تعارض ـ منذ البدء ـ الحرّيات السياسية [...]، وتسعى لاستعادة سطوة الشاه وحكمه الدكتاتوريّ السابق، قبل أن تتصاعد ألسنة لهيب الثورة.

لكن بريطانيا اضطرّت لاحقاً إلى القبول بانهيار النظام الشاهنشاهي وتلاشي شبكة سلطتها على إيران، وحتى انتصار الثورة الإسلامية. [...] وكلّ ما كانت تستطيع إنكلترا عمله في تلك المرحلة، هو السعي لإفشال الثورة الإسلامية لصالح أميركا [...]. أمّا إذا أصابها اليأس من جدوى تلك الجهود، فإنها تتظاهر باتخاذ موقفٍ كموقف فرنسا، التي كانت، على الرغم من إرادة أميركا، تتظاهر بالتقرّب من الثورة».

8 ـ 3 ـ إن القائمين على السياسة الخارجية في الغرب عموماً، وفي **بريطانيا** على وجه التحديد، إذا لم يكونوا من المحكومين بالخيانة، فهم على الأقلّ مشكوكٌ في خيانتهم؛ مع العلم بأن الاختلاف الشديد بين الثقافات يؤدّي إلى عدم تمكّن الجانبين من إدراك واستيعاب عقائد أحدهما الآخر.

8 ـ 4 ـ ربّما يكون الغرب ـ من منظار الفقه الإسلامي ـ كافراً أو من أهل الكتاب. لكن، هل بإمكان إيران معاملته ككافر؟ الجواب هو النفي، أي أن النظام الدولي القائم والمواثيق الدولية من جهة، والقواعد والأعراف غير المكتوبة في النظام الحقوقي الدولي من جهةٍ أخرى، تُجبر وتُلزم ـ إلى حدٍ ما ـ جميع دول العالم بالسعي لتحقيق طموحاتها وبلوغ غاياتها من خلال النظام الموجود. مثلما إن الغربيين ـ قياساً على ذلك ـ لا يمكنهم أن يدرِكوا جيّداً، أو لا يفهمون

الثقافة الإسلامية السائدة في **إيران**. لذلك، فإنّ القيود والممنوعات التي تضعها الحكومة في **إيران**، لأنها مخالفة للعرف السائد في مجتمعها المسلم، تعدّ مخالفة للمعايير والمقاييس المتعارفة في المجتمع المتحضّر، كما يرى الغربيّون.

وفي الحقيقة، إنّ الغربيين يرون أنفسهم قدوة ومثلاً أعلى ينبغي أن يُحتذى. وكلّ ما لا ينسجم مع أعرافهم، يرونه مخالفاً للموازين والمعايير القويمة والصحيحة. لذلك، فإنّ قضية الحجاب، وإلزام النساء بمراعاة الملابس المحتشمة، أو فتوى ارتداد **سلمان رشدي**، هي مسائل غير قابلةٍ للتبرير، ومن غير الممكن تسويغها!

9 ـ موقف إيران وتصرّفها مع الغرب في شأن الحرب المفروضة:

اعتبرت الجبهة الغربية الموحّدة بزعامة أميركا، أن موقفها الرسمي في الحرب الإيرانية ـ العراقية هو الحياد (Neutral)، بحسب الاصطلاح القانوني الدولي العام. ولذا فقد اتّخذت قراراً بمنع تصدير السلاح القاتل إلى كلا البلدين المتحاربين؛ إلّا أن هذا الإعلان الرسمي لا يتطابق مع الحقائق الملموسة والأعمال المرتكبة. ولذلك، طالما اعتبر سماحة **الإمام الخميني** أن الاستكبار العالمي هو السبب الرئيس والخفيّ لهذه الحرب.

وقد ثبتت صحة اعتقاد الإمام، عملياً. فعلى سبيل المثال:

أوّلاً، بمجرّد تفوّق **إيران** في الحرب، نفّذت أميركا فكرة (الغلق)؛ فسدّت كل منفذٍ يُحتمل أن تصل أسلحة منه إلى **إيران**. وفي الوقت نفسه، قرّرت حذف اسم نظام **صدّام** من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، ممهّدة الطريق لبيعه الأسلحة اللازمة للحرب.

ثانياً، أثبتت تحقيقات المحاكم البريطانية ـ فيما بعد ـ أن الشركات المصدّرة للأسلحة **في بريطانيا** استمرّت في تصدير السلاح

إلى **العراق**، مع علم الوزارات الحكومية ذات العلاقة[1].

ثالثاً، إنّ حكومة **بريطانيا في** عهد رئاسة **مارغريت تاتشر** كانت أقوى حليفٍ لأميركا في ضرب **العراق** وقصفه، إبّان الغزو العراقي للكويت. وهذا ما لا يمكن لنا توضيحه في هذه المقالة.

على أيّ حال؛ تُعتبر **بريطانيا**، بشكل عامّ، من بين أقوى حلفاء أميركا، على صعيد الدول الأعضاء **في الاتحاد الأوروبي**، كما أن تغيير حكومة المحافظين إلى حكومة حزب العمّال لم يترك أثراً إيجابياً أو تغييراً حقيقياً في العلاقات بين **إيران وبريطانيا**.

إنّ العلاقات السياسية بين **طهران ولندن**، ومنذ انتصار الثورة حتى الآن، لم تعد إلى مستواها الذي بلغ ذروته عندما تمّت المصالحة حول **البحرين**، مقابل تثبيت حقوق **إيران** في جزر **أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى**، عام 1350 هـ. ش/ 1971م.

10 ـ النتيجة الكلّية:

لقد أدّى انتصار الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى تحدٍ غير متوقّعٍ للنظام الدولي. في الوقت نفسه، وبعد انتصار الثورة، سعت الحكومات الغربية ـ ومن ضمنها **بريطانيا** ـ وحفظاً لمصالحها بعيدة المدى، إلى مواصلة علاقاتها التجارية والسياسية مع **إيران**، لكن، في إثر أزمة احتجاز الرهائن في السفارة **الأميركية**، بادرت الجبهة الغربية الموحّدة إلى إدانة عملية احتلال

---

(1) كشفت دراسة مستقلّة (Independent Inquiry)، بواسطة السير ريتشاد اسكوت (Sir Richard Scot)، حول محاكمة ثلاث مدراء لشركة صناعة الجرّارات (متريكس تشرشل)، دور بريطانيا في تسليح صدّم ونظام البعث في العراق. أنظر نبيلي، مهرداد، **«أداء حكومة بريطانيا»**، **كلك**، بهمن (1374 هـ. ش ـ فبراير 1996م).

السفارة وتجاهل الحصانة الدبلوماسية للدبلوماسيّين الموجودين فيها. وبعد ذلك، اضطرّت هذه الدول إلى التنازل عن مصالحها الاقتصادية، حفاظاً على مواقفها «الديمقراطية» في قضية فتوى ارتداد وحكم قتل **سلمان رشدي**.

لكن، طوال تلك الفترة، حافظت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مواقفها المبدئيّة ـ بموجب مبدأ ولاية الفقيه ـ بينما كان الطابع السائد عن موقف الحكومات الغربية، ومن جملتها **بريطانيا**، هو المحافظة على مصالحها الاقتصادية، لا المواقف العقيدية والمبدئية.

ففي إثر معاداة **أميركا**، غير الممكن إنكارها للأهداف الثورية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي تحدٍّ للنظام الدولي الموجود، قامت ثلّةٌ من الثوار الإيرانيين باحتلال سفارة **أميركا** واحتجاز موظّفيها. وهذا العمل لقِي ترحيباً في داخل **إيران** من قِبَل أغلب مسؤولي الثورة، واعتبر رمزاً لبغض وكُره الشعب الإيراني، وامتعاضه من التدخّل الأميركي في الشؤون الداخلية لإيران، خلال العقود الأخيرة.

إن التدقيق أو الفحص في الصحف الصادرة آنذاك يظهِر لنا أنه ليس المتديّنون وحدهم من اعتبروا احتلال السفارة الأميركية «الثورة الثانية في إيران»؛ بل هناك فئةٌ من العلمانيين ـ من بينهم الدكتور **محمود عنايت**، رئيس تحرير مجلّة **«نغين»** ـ قد اتخذت الموقف ذاته.

لكن، من المنظار الدولي، كان انتهاك الحصانة الدبلوماسية عملاً غير قابل للدفاع عنه. لذلك، فقد اشتدّ التحدّي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والنظام الدولي. وفي النهاية، أطلقت **طهران** الرهائن، ووُضِعت طريقةٌ لحلّ الخلافات الماليّة بين المواطنين الأميركيين والإيرانيين عن طريق تحكيم بلدٍ ثالث **(هولندا)**.

الثورة الإسلاميّة
والنظام العالمي الإسلامي الجديد

عماد بزي(*)

خلاصة المقالة

تدافع هذه المقالة عن فكرة تقول إنه في ضوء انتصار الثورة الإسلاميّة الإيرانية، تبلوَّر نظام عالمي جديد. يشرح الكاتب ـ بادئ ذي بدء ـ النظام الرأسمالي العالمي الذي مضت على وجوده أربعة قرون على الأقل، ويعبّر عن اعتقاده بأن هذا النظام يتمحور حول أُوروبا ويجعلها محوراً لكل شيء، ويسخّر القوانين والحقوق الدولية الموجودة كإطار قانوني لما يقوم به. ويشير الكاتب إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية انتقل المحور المشار إليه آنفاً من أُوروبا إلى أميركا. وكان أول تحدٍ أساس أمام هذا النظام، قد برز من قبل الاتحاد السوفياتي.

(*) عماد بزي طالب في مرحلة الدكتوراه في فرع العلوم السياسية في أستراليا.

لكن الغرب استطاع في النهاية أن يستوعب ويتغلب على وجود كيان هذا الاتحاد، سياسياً، ويعزله ويزيله من الوجود.

أما التحدي الآخر، فهو الثورة الإسلاميّة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني. فقد طالب سماحته بقيام نظام جديد، داخل إيران، أولا، ثمّ في باقي أنحاء العالم الإسلامي. بعد ذلك يتطرق الكاتب إلى ماهية النظام العالمي الإسلامي. وبحسب رأيه فبإقامة هذا النظام نُفخت روح جديدة في جسد «الأُمة»، وكان هذا هو الشغل الشاغل لوسائل الإعلام خلال العقدين الماضيين.

من أهم خصائص ظهور هذا النظام وبوادره، سعي مسلمي العالم إلى إقامة الحكومات الإسلاميّة، المرتكزة على التعاليم والأفكار الدينية، ومن تداعيات ذلك، إعادة النظر في النماذج الحكومية القائمة بالفعل على صعيد العالم. وأول اختبار لهذا النظام العالمي كان في قضية **سلمان رشدي**. فقد تبلوَّرت تحت تأثير فتوى الإمام الخميني في شأنه والحكم بارتداده، تيارات وتحركات كثيرة على الصعيد العالمي. وستنظر الأجيال القادمة إلى هذه الفتوى باعتبارها إحدى ارهاصات ولادة نظام عالمي جديد. وعلى كل حال، فإن لهذه الفتوى آثاراً وإفرازات تشمل الحكومة الوطنية، والحقوق الدولية، والحركات التحرّرية، والفكر الديني التحرّري الوثّاب ونتائج رئيسة في ما يخص العلوم الاجتماعية.

نظرة على النظام العالمي الحالي وتاريخه:

من أجل أن يكون المراد من قولنا (النظام العالمي للإسلام) مفهوماً، لا بدَّ وأن نلقي نظرة على النظام العالمي السائد في العصر الحالي، وأُسسه، وجاذبيته، وادّعائه بشأن الثقافات غير الغربية.

لقد مرّ على قيام النظام العالمي أربعة قرون على الأقل. فالنظام

الذي كان في البداية يرتكز على النشاط التجاري الحثيث بين القارات، واكتشاف المناطق الجغرافية الجديدة، بدأ بالزوال تدريجياً في إثر التطور التدريجي للتقنية، والاستفادة منها في الملاحة البحرية والأساطيل والجيوش. وكانت الثورة الصناعية ذروة هذه المسيرة ومراحلها، وقد كانت ـ بدورها ـ حافزاً قوياً للاستعمار، وقهر شعوب الشرق وبقية البلدان.

بعد ذلك، لم تعد أُوروبا القوة الاقتصادية والعسكرية الرئيسة في العالم وحسب، بل غدت مركزاً لتطوّر البشرية وبوابة الدخول إلى المدنية الحديثة. في تلك الظروف، طُرحت نظريات وعقائد، بشأن نهاية التاريخ، في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

وقد اعتُبِرت أُوروبا مركز العالم، وكان لهذا الأمر تداعيات كبيرة على الصعيد الجغرافي والتاريخي والعقلي. من الناحية الجغرافية، طفقوا يحددون مواقع أنحاء العالم مقابلةً بأُوروبا ويسمونها بحسب بعدها أو قربها منها، فظهرت مصطلحات كالشرق الأدنى، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى.

كما قسَّموا تاريخ البشرية القديم إلى: التاريخ القديم، والقرون الوسطى، والعصر الحديث. وكل النتائج العلمية والعقلية للبشر بات يحكم عليها من خلال معايير النظرة العقلية الغربية. فالتي لا تتفق مع نمط رؤيتهم، ولا تحرز المراتب اللازمة توضع جانباً، ومع ذلك كان يطرح الادعّاء بأن لدى الشرق أشياء جديرة بالعرض كالأخلاق، والأُمور المعنوية، والشعر والأساطير. أما في مجالات العلم والفكر المرتبطة بالتطوّر أو الإدارة المناسبة للشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فليس لديه ما يستحق الذكر، بالتأكيد.

كان الإطار الحقوقي لهذا النظام العالمي، هو القانون الدولي الذي لم يكن سوى توازن القوى والمعادلات الدولية، وكان منطقه

يتّسم بقدر كاف من مجانبة الصواب؛ كان منطقهم يقول ببساطة: نحن الغرب القوة الكبرى والغالبة، ولنا الحق كلّه في سنّ وتنظيم القانون، وتنفيذه؛ القانون الذي يهدف إلى حفظ مصالحنا الاقتصادية والاستراتيجية.

ومن نافلة القول إن تحقيق تلك الغايات والمطالب يعني ـ في الغالب ـ استعمار مناطق المصادر الطبيعية والأسواق، واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة الثمن في جميع البلدان. وهذا ما يعني اعتبار مُثُل الغرب الثقافية مُثلاً مطلقة، وأساليبه الحياتية لا ضرر فيها. وكل من يروم الاعتراض أو النهوض والانتفاضة ضد هذا التعسّف، كانوا يتصوّرون أنه مناقض للمعايير الدولية، ومنافٍ للسلوك الحضاري، ولذلك يجب أن يُجبر على الانقياد.

وقد انتقل مركز ثقل هذا النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة الأميركية.

بَيد أن أول تحدٍ أساسي واجه هذا النظام هو تأسيس الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية عام 1917 م الذي أثار علامات الاستفهام حول ماهية هذا الأخطبوط الرأسمالي الذي أسفر عن الاستغلال اللا محدود في الداخل، والاستعمار البغيض في الخارج. هذه الأيديولوجية كانت تطلق على قسم كبير من البشر لقب (العالم الثالث)، وكانت تُمثّل ـ أحياناً ـ تهديداً أو خطراً عسكرياً على الغرب. مع ذلك، كان الغرب يستطيع أن يفرض عليها العزلة ـ كحكومة ـ ويطوّقها ويحجّمها، ثمّ يتولى تدميرها.

عندما عاد الإمام الخميني في شباط/فبراير 1979م إلى إيران منتصراً كانت الأوضاع العامة هكذا. في الأشهر الأُولى من تأسيس الجمهورية الإسلاميّة، أدرك العالم كلّه أن هذا الرجل لن يرضى بأقل من تأسيس نظام ديني في بلده ـ أولاً ـ وجعله قدوة للباقين في

البلدان الإسلاميّة. والمقصود من هذا النظام العالمي للإسلام، هو أن يقوم نظام شامل وعالمي، كانت أجزاء منه مغفولاً عنها ومتروكة لقرون طويلة، والمراد بذلك هو تطبيق الأحكام الربانية التي اكتشفوا أنها بمثابة قوة تحريك ونور هداية، في المجالات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية لتستعيد شبابها من جديد.

هذا النظام أعلن ـ بهمة وعزيمة كبرى ـ أن الإنسان يعاني في عالم ما بعد الحداثة على الرغم من التقدم المادي، ويصارع مشاكل عديدة في مقدمتها: أزمة فقدان الهوية وانعدام المُثل، ولو أُنيطت مسؤولية البشرية بالدين فإنّ لدى هذا الأخير الأجوبة والحلول الناجعة لهذه المشاكل.

لكن، من منظار العالم والدول الأُخرى، اعتبرُ هذا النظام (الإسلامي) مثيراً لعلامات الاستفهام، ومتحدِّياً لشريعتهم، أو بعبارة أوضح رأووا أنه يتحدى قانون النظام العالمي القائم حالياً، وبخاصة عندما يرد موضوع سحق حقوق المسلمين، أو الدفاع عن سياسات واتفاقات وأنشطة معينة تضرّ بمصالحهم الاقتصادية، وتحقّر مُثُلهم ومبادئهم، وتستهين بها. هذا يعني، من وجهة نظرهم، أن النظام العالمي للإسلام يعني تجاوز الخطوط الحمر التي رسمها النظام الاستكباري الدولي من أجل تخليد سيطرته وإدامة تعسّفه ومواصلة ظلمه في العالم.

كما يعني الدعوة إلى تأسيس هذا النظام الربَّاني وتوفير وسيلة قيامه ستلقى صداها في الأمة المسلمة، التي تؤمن من أعماقها بالأُسس والمبادئ والأُصول المعنوية والأخلاقية، وستتيح لها فرصة تشكيل قوة من نفسها وخطيرة للنظام الاستكباري العالمي.

إنّ هذه التحوّلات العظيمة والمحفّزة تَعِد باستجابة كبيرة من قبل المسلمين لإعادة شباب هذا النظام المقدّس، وهو بالنسبة لهم وللذين

يعرفون تاريخ الإسلام مذكّر بالثورة الإسلاميّة الكبرى التي وضع أسسها النبي الأكرم **محمد** (ص):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

وأيضاً، بعثنا لكم رسولا «يحيى ذكركم».

وجاء في أحاديث المعصومين (ع) أن **النبي** (ص) (يستثير لهم دفائن العقول).

وقال قائد الثورة الإسلاميّة الفذ **آية الله الخامنئي**: «لقد كنا أمواتاً فأحيانا الإمام».

حقاً؛ إنّ هذه الحياة الجديدة التي بعثها **الإمام الخميني** في جسد الأمة، إذ جعل وسائل الإعلام العالمية تنشغل بموضوع الإسلام والمسلمين، ربما تعتبر أبرز سمة وملمح من ملامح العالم الثقافية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وأبرز إرهاصات هذا النظام المقدّس، هي المساعي العالمية - إلى حدٍّ ما - التي يبذلها مسلمو العالم من أجل تأسيس الحكومة الإسلاميّة وتطبيق القوانين الإلهية، والتحوّل العظيم في طبيعة الروابط الاجتماعية والجنسية والمنظومة الاقتصادية الإنسانية على أساس اجتناب أكل الربا، وبذل الجهود الخيّرة والتضحية والإيثار من أجل المحرومين والأيتام والمحتاجين، وإعادة تجديد القيم الثقافية. كما أن التجرؤ والتحفّز على طرح الرؤى والنظريات في المجالات العقلية والفلسفية والطبيعية والفنية في الكرة الأرضية، لا تقل أهمية عن ذلك.

هذا النظام حفَّز وشجَّع متديّني باقي الأديان أيضاً، وأثبت أنه النظام الوحيد القادر على الوقوف بوجه النظام العالمي الغربي، بينما بقية الأنظمة، وحتى الثقافات، زالت وتلاشت، بعد فترة طويلة أو قصيرة من قيامها.

إن الثقافة الغربية التي بُني عليها النظام العالمي، لها رموز ومظاهر منها التطوّر الاقتصادي، والديمقراطية والحرية في العلاقات الإنسانية السائدة وبخاصة الروابط الجنسية. وهذه الخصائص عُرّفت على أنها بحثٌ عن السعادة، وهو تصوّر يجسّد روح ثقافة الغرب.

إن هذه الأُمور أو المظاهر تُعتبر جذابة جداً لكثير من الأشخاص غير الغربيين، وتنتقل من طريق أنواع الصور، وأنماط التمثيل وأساليبه، وطرائق التخيّل. ومن أجل الوقوف بوجه نفوذ هذه الثقافة المدمِّرة ومسيرتها الجماعية، فإن بعض الشعوب والحكومات غير الغربية تحاول إحياء ثقافتها المحلية، وحتى استثارة وتهييج مشاعرها القومية، لتتمكن من إقامة سدّ مانع في مقابل هذا السيل الذي يكتسح البلدان الأُخرى عن طريق الاتجاه الاستهلاكي والقنوات التلفزيونية والأسفار. النقطة البارزة والمهمة هنا هي أنه إذا كانت هذه الثقافات المحلية غير مبنية على التوحيد، فإنها سرعان ما تنهار.

والمجال الأساس الذي ينتشر فيه النفوذ الغربي هو «النفس» لا القوى العقلانية؛ والصعيد الرئيس له هو الأهواء والغرائز والشهوات والأحاسيس، بل حتى استدلاله على أحقيته يتم من خلال الأحاسيس والعواطف، ويتظاهر ـ في الغالب ـ بأنّه أُسلوب ونمط للحياة وطريقة للسعادة والبهجة والفرح، أكثر من كونه نظاماً عقلانياً يمكن للفرد أن يؤمن به ويتقبله، أو يرفضه. وقد سمَّاه الباحثون الإيرانيون ـ بحصافة ـ بالثقافة النفسانية.

عندما يتحدث الله ـ تبارك وتعالى ـ عن الشيطان في القرآن الكريم يصف أساليبه بتعابير من قبيل ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ﴾ ويقول أيضاً: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ وأيضاً ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا﴾ وكذلك ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾.

وطبيعي أن المجال الرئيس لعمل الشيطان يتمركز على (الذات الشهوانية)، والميول النفسية، وعلى النفوس لا العقول.

ويوضح الله ـ تبارك وتعالى ـ أن تأثير الشيطان لن يشمل المخلصين. وعلى هذا الأساس فإن الشيطان الأكبر أميركا، التي تعتبر رمح الثقافة الغربية الحاد، يشمل بتأثيره جميع الثقافات غير الداخلة في إطار التوحيد الخالص النقي، ويمكنه أن يفرض عليها سلطته وهيمنته، بل يستطيع أن يؤثّر على المسلم الذي لا يحمل إخلاصاً لإسلامه ـ في إيمانه النظري أو في سلوكه العملي ـ ويستوعبه.

وهذا هو السبب الذي جعل حتى النظام الملحد بالكامل كنظام الاتحاد السوفياتي: يعرّف نفسه على أنه نظام فكري وعقلاني ولكنه عدو أقل خطراً، بدرجة كبيرة. ولذلك رأينا أن الإمام الخميني طالما أكد على فرادة أميركا وحذّر من دورها. وهنا يتضح أيضاً أن «النموذج الياباني» الذي يعدّه معظم العلماء الشرقيين قدوة ناجحة للحداثة، وفي الوقت نفسه لحفظ القيم الثقافية، لا يمكن أن يدوم ويستمر. في الواقع، إن الذين يعرفون الثقافة اليابانية معرفة عميقة يشيرون إلى أنه على الرغم من أن ثمة طابعاً تقليدياً وتراثياً لا يزال باقياً في حياة اليابانيين اليومية، لكنهم قد ذابوا ـ في حقيقة الأمر ـ في الثقافة الغربية بسرعة، ولا يزالون يذوبون فيها.

علاوة على ذلك، ففي بعض الجوانب السلبية مثل الطابع الاستهلاكي اللافت للنظر، والشهوات الجنسية بين الشباب، ونسبة الانتحار المرتفعة بين الشباب في اليابان قد فاقوا فيها حتى المستويات المتعارف عليها في البلدان الغربية، أيضاً.

على المدى البعيد، هذا البلد وبقية الحضارات الآسيوية ستدخل ضمن النفوذ إن الغربي بشكل سيّئ، ويعبّر عنه بأسواء التعبيرات وتكون من الدرجة الثالثة أو الرابعة.

ومع اتّضاح الأُمور آنفة الذكر، فإن النظام المقدّس الذي أرسى أركانه ودعائمه الإمام الخميني ستتّضح معالمه بشكل كامل، فالاختبار الأول لهذا النظام العالمي المقدّس، والذي قام بدوره فيه وطرح خلاله مطالبه، كان قضية «**سلمان رشدي**».

في هذه القضية، ألّف **سلمان رشدي** كتاباً يقف وراءه تقليد عقلي؛ وسنّة متوارثة طيلة أربعة قرون، وهي آخذة بالتوسّع، وتضم نمطاً من الرؤية حول الحرية الثقافية والفنية.

هذا الكتاب الذي كان تبلوّراً أدبياً لتلك السنّة وذلك التقليد، وجّه إهانة للرموز والعقائد التي يؤمن بها المسلمون وجميع الناس المتدينين، والتي لا تساوي شروى نقير بالنسبة لطغام النظام العالمي القائم. ولذلك فإنهم من أجل أن يضمنوا انتشار افتراءاتهم هذه لن يترددوا في القيام بأي عمل.

إذن؛ هناك نظام سياسي واقتصادي جاء ليعلن أن فهمه هو، لحرية التعبير يعدّ من أركان حكمه، وأن النواحي الحيوية للشؤون الدولية تقع تحت سيطرته ونفوذه، وليقول إنه من أجل حماية المستفيدين من هكذا حرية على الرغم من إرادة ورغبة مسلمي أنحاء العالم؛ مستعدٌّ للإفراط والتطرّف أكثر فأكثر. فكيف إذا كان ثمة عالم دين رباني، لم يطالب بجمع ومصادرة الكتاب وحسب، وإنما أصدر فتوى ضمّنها حكماً بارتداد وقتل مؤلّف الكتاب المذكور.

لقد كان رد الفعل الفوري الغربي، وموقف المفكّرين الغربيين تجاه هذه الفتوى أمراً قابلاً للفهم في ضوء ما أسلفناه، وهو أن هذه الفتوى أثارت علامات الاستفهام حول النظام العالمي الجديد وتحدته حقاً، وضربت في الصميم أساس دعواه الفلسفية والعقلانية، وأضعفت مصداقية الحقوق والحريات التي يرفع عقيرته بالدفاع عنها.

يقول **انطوني بورغس** أحد العلماء الغربيين، ممن أدرك بعض تداعيات وأبعاد هذه الفتوى:

«إنّ هذه الفتوى تعد إعلاناً للجهاد ضد عالم الغرب».

وكان رد فعل المسلمين أيضاً في ما يتعلق بهذا الموضوع مدهشاً وعالمياً. فلأول مرة في التاريخ الحديث، تجلّى المعنى الحقيقي للأُمة المتحدة والعظيمة المستعدة للنهوض والدفاع عن قضاياها.

إنّ الجيل القادم سينظر إلى هذه الفتوى باعتبارها موضوعاً مكّنه من إعلان ولادة النظام العالمي الجديد للإسلام.

إنّ الثورة الإسلاميّة والنظام العالمي المقدّس الذي خلقته هذه الثورة، كانا ظاهرة عالمية؛ ظاهرة يمكن اعتبارها في ضوء التأثيرات الدائمة والمستمرة لها على الساحة العالمية، أبرز ظاهرة في القرن العشرين، إن لم يكن في العصر الحالي، ولن تُعرف الأبعاد الكاملة لهذه الظاهرة إلا في المستقبل، وربما بعد خمسين عاماً.

لقد كانت لهذه الظاهرة آثار وتداعيات مهمة في ما يخص القانون الدولي، والشعب، والحكومة، والحركات التحرّرية، وفلسفة التحرّر، كما كانت لها تأثيرات مبدئية في ما يخص العلوم الاجتماعية، وبخاصة العلوم السياسية، وعلم الاجتماع وعلم النفس أيضاً.

ويكفينا نحن المسلمين أن نقول: إن أي عمل يستهدف تقوية هذا النظام العالمي للإسلام وإيصاله إلى النصر والنجاح النهائي، سيحقق مرضاة الله ﷻ.

المصادر والمراجع

أ ـ المصادر الفارسية:

ـ الإمام الخميني، **كشف الأسرار**، (لا يوجد إسم الناشر ومحلّ وتاريخ النشر).

ـ الإمام الخميني، **صحيفة النور**، طهران، مؤسّسة وثائق الثورة الثقافية، 1361 ـ 1369 هـ. ش الموافق (1982 ـ 1990م).

ـ إيران، جمهورى إسلامى، القانون الأساسي (الدستور)، 1357 هـ. ش ـ 1979 م.

ـ باهر، حسين، **فتاوى الإمام الخميني حول القضايا الاجتماعية**، شهر كره، منشورات عمان ساماني، 1376 هـ. ش ـ 1997م.

ـ بيل، جيمز، **النسر والأسد**، ترجمة مهوش غلامي، طهران، مطبوعات نشر كوبه، 1371 هـ. ش ـ 1992م.

ـ راجي، برويز، **خادم عرش الطاووس**، ترجمه: ح. ا. مهران، [الدكتور حسين أبو ترابيان] طهران، اطلاعات، الطبعة العاشرة، 1374 هـ. ش ـ 1995 م.

ـ رايت، دنيس، **الإيرانيون في أوساط الإنكليز**، ترجمة كريم إمامي، منشورات (نشر نو)، 1364 هـ. ش ـ 1985 م.

- زرگر، علي أصغر، **تاريخ العلاقات السياسية الإيرانية ـ البريطانية في فترة (1945 ـ 1941 م)**، ترجمة كاوه بيات، طهران، بروين، 1372 هـ. ش ـ 1993 م.
- منظّمة مجاهدي الثورة الإسلامية، **نظرةٌ على الثورة الإسلامية**، طهران، 1359 هـ. ش ـ 1980 م.
- صادق بور، محمّد علي، **الثورة وحرب القِيم**، مشهد، الناشر هو المؤلّف، 1372 هـ. ش ـ 1993 م.
- عميد زنجاني، عبّاس علي، **الثورة الإسلامية وجذورها**، طهران، طوبى، 1357 هـ. ش ـ 1979، الطبعة الثامنة.
- غني، قاسم، **مذكّرات**، طهران، زوار، 1370 هـ. ش ـ 1991 م.
- ظفر، سردار، **خواطر وذكريات**، وحيد، 1356 هـ. ش ـ 1977 م.
- **كلك** (مجلّة شهرية)، الأعداد الصادرة في بهمن (1374 هـ. ش = شباط فبراير 1995 م)، مقالة مهرداد نبيلي، وفروردين (1378 هـ. ش = آذار مارس 1999 م)، رسالة عبّاس قلي گلشائيان إلى السيّد حسن الأمين، ومرداد (1378 هـ. ش = أغسطس آب 1999 م)، لقاءٌ صحفيٌ مع حسن أصغري.
- گلشائيان، عبّاس قلي، **ذكريات وخواطر**، طهران، إنيشتين، 1377 هـ. ش ـ 1998 م.
- مصباح، محمّد تقي، «صلاحيّات الوليّ الفقيه خارج الحدود»، **الحكومة الإسلامية**، العدد 1.
- مهدوي، عبد الرضا هوشنغ، **الثورة الإسلامية برواية إذاعة الـ «بي. بي. سي»**، طهران، منشورات طرح نو، 1372 هـ. ش ـ 1993 م.
- وزارة الخارجية الإيرانية، **العلاقات الخارجية لإيران، الأعوام 1350 حتى 1357 هـ. ش (1971 حتى 1978 م)**.

ب ـ المصادر الإنجليزية:

- Essays On The Islamic Republic: Abrahamian, Ervand, Khomeinism University Of California Press ,1993.
- Afrasiabi, Kaveh, After Khomeini Policy, West view Press, New Direction In Irans Foreign 1944.
- (Amin, S.H)., International And Legal Problems Of The Persian Gulf, Middle East And North African Studies Press, London 1981.
- From Fragile resistance to The Revolution, Social Tranformation In Iran,: Foran, John, West view Press 1992.
- Ghani, Cyrus, Iran And The Rise Of Reza Shah, London, 1998.
- Hashemi, Ahmad, The Crisis Of The Iranian States Domestic, Foreign Politics In Post-Khomeini Iran, Oxford University Press, 1995.
- Ironside, Edmond, High Road To Command, The Daries, 1920-1922, London, Leo Cooper, 1972.
- Keddie, Nikki, Roots Of Revolution, Yale University Press, 1981.
- Parsons, Antony, The Pride And The Fall, London, 1980.
- Wright, Dennis, The English Amongst The Persian, London I.B Tauris, 1985.

أهم المصادر للبحث حول الإمام الخميني
عند كاظم قاضي زيادة وغيره

القسم الأول: الكتب

ـ أ ـ

القرآن الكريم ونهج البلاغة

1 ـ آذري قمي، أحمد، **پرسش وپاسخهاي ديني ـ سياسي** (أسئلة وأجوبة دينيّة ـ سياسيّة)، ط. الأولى، قم، دار العلم، 1992.

2 ـ ـــ، **ولايت فقيه از ديدگاه فقهاي اسلام** (ولاية الفقيه من منظار فقهاء الإسلام)، ط. الأولى، قم، دار العلم، 1993.

3 ـ ـــ، **ولايت فقيه از ديدگاه قرآن كريم** (ولاية الفقيه من منظار القرآن الكريم)، ط. الأولى، قم، دار العلم، 1993.

4 ـ الآصفي، محمد مهدي، **الاجتهاد والتقليد وشؤون الفقيه**، قم، منشورات توحيد، بلا تاريخ.

5 ـ آل أحمد، جلال، **در خدمت وخيانت روشنفكران** (خدمات

المتنوّرين وخيانتهم)، ط. الأولى، طهران، الخوارزمي، 1978.

6 ـ ـــ، **غربزدگي** (التغرّب)، طهران، رواق، 1977.

7 ـ الآمدي، عبد الواحد، **شرح الغرر والدُرر للآمدي** (شرح المحقّق الخونساري)، ط. الثالثة، طهران، جامعة طهران، 1990، 7 ج.

8 ـ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1408 هـ.

9 ـ ابن منظور، **لسان العرب**، ط. الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1408 هـ.

10 ـ ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، **السيرة النبويّة**، مصر، مطبعة الحلبي، بلا تاريخ.

11 ـ أبو الحمد، عبد الحميد، **مباني علم سياست** (مبادئ علم السياسة)، ط. السادسة، طهران، توس، 1991.

12 ـ اتحاديه، منصورة، **مرامنامه ها ونظامنامه ها احزاب سياسي إيران** (برامج وأنظمة الأحزاب السياسيّة في إيران)، ط. الأولى، طهران، منشورات تاريخ إيران.

13 ـ أرسطو، **السياسة**، ترجمة حميد عنايت، ط. الرابعة، طهران، مطبعة سبهر، 1965.

14 ـ ارسلان، شكيب، **تاريخ فتوحات المسلمين في أوروبا**، ترجمة علي دواني، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، 1991.

15 ـ ستانفورد، جي شاو واذل كورال شاو، **تاريخ الإمبراطوريّة العثمانيّة وتركيا الحديثة**، ترجمة محمود رمضان زاده.

16 ـ الأسد آبادي (الأفغاني)، السيد جمال الدين، **العروة الوثقى**، ترجمة زين العابدين كاظمي، طهران، حجر.

17 ـ الغار، حامد، **الدين والدولة في إيران**، ط. الثانية، ترجمة أبو القسم سري، طهران، توس، 1990.

18 ـ **امام وروحانيت** (مجموعه رهنمودهاي امام خميني درباره روحانيت) ـ الإمام ورجال الدين (مجموعة وصايا للإمام الخمينيّ حول رجال الدين): طهران، المكتب السياسيّ لقوات حرس الثورة الإسلاميّة، 1983.

19 ـ الأميني، عبد الحسين، **الغدير في الكتاب والسنّة والأدب**، ط. الثانية، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1987.

20 ـ الأنصاري، الشيخ مرتضى، **كتاب المكاسب**، بيروت، مؤسّسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، 1410 هـ، 1990، 3 ج.

21 ـ ايزدي، بيجن، **سياست خارجي جمهوري إسلامي إيران** (السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة)، ط. الأولى، قم، مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1992.

22 ـ آينشتاين، وليم، ادوين فاگلمان، **المذاهب السياسيّة المعاصرة**، ترجمة حسين علي نوذري.

ـ ب ـ

23 ـ بابائي، غلام رضا، **فرهنگ علوم سياسي** (معجم العلوم السياسيّة)، ط. الثانية، طهران، شركة ويس للنشر والتوزيع، 1990.

24 ـ باربور، ايان، **العلم والدين**، ترجمة بهاء الدين خرمشاهي، طهران، مركز النشر الجامعي، 1983.

25 ـ بازرگان، مهدي، **انقلاب إيران در دو حركت** (الثورة الإيرانيّة في مسارين)، ط. الخامسة، طهران، نهضت آزادي إيران، 1986.

26 ـ ـــــ، **بازيابي ارزشها** (العودة إلى القِيَم)، طهران، نهضت آزادي إيران.

27 ـ ـــــ، **مرز ميان دين وسياست** (الحد الفاصل بين الدين والسياسة)، طهران، انتشار، 1962.

28 ـ باهنر، محمد جواد، **مباحثي پيرامون فرهنگ انقلاب إسلامي** (بحوث في ثقافة الثورة الإسلاميّة)، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، 1992.

29 ـ برلين، إيزايا، **أربع مقالات حول الحريّة**، ط. الأولى، ترجمة محمد علي موحد، طهران، خوارزمي، 1988.

30 ـ بهشتي، محمد حسين، **حكومت در اسلام** (الحكومة في الإسلام)، ط. الأولى، مقدمة وحواشي: علي حجتي كرماني، طهران، سروش، 1988.

ـ ت ـ

31 ـ پازارگاد، بهاء الدين، **تاريخ فلسفه سياسي** (تاريخ الفلسفة السياسيّة)، ط. الرابعة، طهران، زوار، 1971.

32 ـ تبريزي نيا، حسين، **علل ناپايداري احزاب سياسي در إيران** (أسباب زوال الأحزاب السياسيّة في إيران)، ط. الأولى، طهران، مركز النشر الدولي، 1992.

33 ـ تركمان، محمد، مدرس در **پنج دوره تقنينيه مجلس شوراي ملي** (آية الله مدرس عبر خمس دورات تشريعيّة في مجلس الشورى الوطني)، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، مكتبة پرستو.

ـ ث ـ

34 ـ الجزري، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار الفكر، 1398 هـ، 11 ج.

35 ـ جعفري، محمد تقي، **حكمت أصول سياسي اسلام** (حكمة الأصول السياسيّة الإسلاميّة)، ط. الرابعة، طهران، مؤسّسة نهج البلاغة، 1990.

36 ـ جعفريان، رسول، **تاريخ سياسي اسلام** (التاريخ السياسي

للإسلام)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، مؤسّسة الطباعة والنشر، 1990.

37 ـ جعفري لنگرودي، محمد جعفر، **ترمينولوژي حقوق** (معجم المصطلحات الحقوقيّة)، ط. الأولى، طهران، منشورات گنج دانش، 1989.

38 ـ جوادي آملي، عبد الله، **پيرامون وحي ورهبري** (حول الوحي والقيادة)، ط. الثانية، طهران، منشورات الزهراء، 1990.

39 ـ ـــــ، **شريعت در آينه معرفت** (الشريعة في مرآة المعرفة)، طهران، مركز رجاء للنشر الثقافي، 1993.

40 ـ ـــــ، **ولايت فقيه ـ رهبري در اسلام** (ولاية الفقيه ـ القيادة في الإسلام)، ط. الأولى، طهران، مركز رجاء للنشر الثقافي، 1988.

- ح -

41 ـ الحائري، السيد كاظم، **أساس الحكومة الإسلاميّة**، ط. الأولى، بيروت، الدار الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، 1399 هـ.

42 ـ ـــــ، **بنيان حكومت در اسلام** (أساس الحكومة في الإسلام)، ترجمة الدائرة العامة للنشر والدعوة في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، ط. الأولى، طهران، المترجم، 1985.

43 ـ حائري، عبد الهادي، **تشيع ومشروطيت در إيران** (التشيّع والحركة الدستوريّة في إيران)، ط. الثانية، طهران، أمير كبير، 1985.

44 ـ ـــــ، **نخستين روياروئي هاي انديشه گران إيران** با دو رويه تمدن غرب (المواجهة الأولى للمفكّرين الإيرانيّين مع نمطيْن من أنماط الحضارة الغربيّة)، طهران، أمير كبير.

45 ـ ـــــ، **إيران وجهان اسلام** (إيران والعالم الإسلاميّ).

46 ـ الحر العاملي، محمد بن حسن، **تفصيل وسائل الشيعة إلى**

تحصيل مسائل الشريعة، ط. الرابعة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1391 هـ، 20 ج.

47 ـ الحراني، حسن بن شعبة، **تحف العقول عن آل الرسول**، قم، انتشارات إسلامي، (رابطة المدرسين في الحوزة العلميّة بقم)، 1983.

48 ـ حزب جمهوري إسلامي (حزب الجمهوريّة الإسلاميّة)، **مواضع ما** (مواقفنا)، طهران، 1981.

49 ـ حسني عراقي، السيد نور الدين، **القرآن والعقل**، المقدّمة لآية الله الأراكي، مؤسسة الثقافة الإسلاميّة، 1983.

50 ـ **حكومت جهاني محور گسترش يا محو انقلاب إسلامي** (الحكومة العالميّة محور الانتشار أم محو للثورة الإسلاميّة): تأليف ونشر: الأكاديميّة الخاصة بالمجمع العلميّ للعلوم الإسلاميّة، قم، 1991.

51 ـ **حكومت در اسلام** (مجموعه مقالات سومين وچهارمين كنفرانس انديشه إسلامي) (الحكومة في الإسلام) (مجموعة مقالات المؤتمرين الثالث والرابع للفكر الإسلاميّ): ط. الثانية، طهران، أمير كبير، 1988.

52 ـ الحكيم، السيد محسن، **منهاج الصالحين**، حاشية، السيد محمد باقر الصدر، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1410 هـ.

53 ـ ـــ، **مستمسك العروة الوثقى**، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، 1404 هـ.

54 ـ حكيمي، محمد رضا، **تفسير آفتاب** (تفسير الشمس)، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، بلا تاريخ.

55 ـ حكيمي، محمد رضا وعلي حكيمي، **الحياة**، ط. الأولى، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، 1988.

56 ـ الحلبي، **السيرة الحلبيّة**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.

57 ـ حلبي، علي أصغر، **تاريخ نهضتهاي ديني ـ سياسي معاصر** (تاريخ الحركات الدينيّة ـ السياسيّة المعاصرة)، ط. الأولى، طهران، البيهقي، 1992.

58 ـ الحلي، الحسن بن يوسف المطهر، **نهج الحق وكشف الصدق**، ط. الأولى، إيران، مؤسّسة دار الهجرة، 1407 هـ.

59 ـ ـــ، **الألفين**، ط. الثانية، قم، دار الكتب، 1388 هـ.

60 ـ حميد الله، محمد، **مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبويّ** والخلافة الراشدة، بيروت، دار النفائس، 1405 هـ.

61 ـ خدوري، مجيد، **گرايشهاي سياسي در جهان عرب** (التيارات السياسيّة في العالم العربيّ)، طهران، مكتب الدراسات السياسيّة والدوليّة، 1990.

62 ـ خسروشاهي، السيد هادي، **نامه ها واسناد سياسي سيد جمال الدين اسد آبادي** (رسائل ووثائق الشيخ جمال الدين الأسد آبادي (الأفغانيّ)، قم، دار التبليغ، 1974.

63 ـ [الإمام] الخمينيّ، روح الله (الموسويّ)، **تحرير الوسيلة**، قم، مؤسّسة إسماعيليان للطباعة، بلا تاريخ.

64 ـ ـــ، **تفسير سورة الحمد**، قم منشورات آزادي، بلا تاريخ.

65 ـ ـــ، **حكومت إسلامي** (الحكومة الإسلاميّة)، النجف الأشرف، (بلا تاريخ)، 1391 هـ.

66 ـ ـــ، **الرسائل**، ط. الثالثة، قم، إسماعيليان، 1410 هـ

67 ـ ـــ، **كتاب البيع**، قم، إسماعيليان، (بلا تاريخ)، 5 ج.

68 ـ ـــ، **كشف الأسرار**، قم، پيام اسلام، بلا تاريخ.

69 ـ الخواجه نظام الملك، **سير الملوك**، باهتمام هيوبرت دارك، طهران، شركة النشر العلميّة والثقافيّة، 1985.

- ح -

70 ـ داوري، رضا، **ناسيوناليسم وانقلاب** (القوميّة والثورة)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، 1986.

71 ـ **در جستجوي راه امام از كلام امام** (البحث عن منهج الإمام من كلام الإمام): التراث الموضوعيّ للإمام، طهران، منشورات امير كبير، 1983.

72 ـ دواني، علي، **نهضت روحانيون إيران** (انتفاضة رجال الدين في إيران)، طهران، مؤسّسة الإمام الرضا (ع) الثقافيّة، بلا تاريخ.

73 ـ ديورانت، ويل، **قصة الحضارة**، ط. الثانية، ترجمة نخبة من المترجمين، طهران، منظمة الثورة الإسلاميّة للنشر والتعليم، 1988.

74 ـ ـــ، **دروس التاريخ**، ترجمة أحمد بطحائي، طهران.

75 ـ دو فيرجيه، موريس، أصول علم السياسة، ترجمة أبو الفضل قاضي، طهران، منشورات أمير كبير، 1990.

76 ـ دهخدا، علي أكبر، **لغتنامه دهخدا** (معجم دهخدا اللغويّ)، طهران، جامعة طهران، بلا تاريخ.

- خ -

77 ـ راسل، برتراند، **تاريخ الفلسفة الغربيّة**، ترجمة نجف دريابندري، طهران، نشر پرواز، 1986.

78 ـ الراغب الأصفهانيّ، الحسين بن محمد، **معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، تحقيق نديم مرعشلي، قم، مؤسّسة إسماعيليان للطباعة، بلا تاريخ.

79 ـ رجبي، محمد حسن، **زندگي نامه سياسي امام خميني از آغاز تا هجرت به پاريس** (الحياة السياسيّة للإمام الخمينيّ منذ البداية

وحتى رحلته إلى باريس)، ط. الأولى، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ مؤسّسة الطباعة والنشر، 1990.

80 ـ رسائي، داوود، **حكومت إسلامي از نظر ابن خلدون** (الحكومة الإسلاميّة عند ابن خلدون)، بلا مكان، منشورات رعد، بلا تاريخ.

81 ـ رشيد رضا، محمد، **المنار في تفسير القرآن**، بيروت، دار المعرفة، بلا تاريخ.

82 ـ روحاني، حميد (زيارتي)، **بررسي وتحليلي از نهضت امام خميني** (دراسة وتحليل لنهضة الإمام الخمينيّ).

ج 1، ط. الرابعة، قم: دار الفكر، دار العلم، 1979.

ج 2، ط. الأولى، طهران، مؤسّسة الشهيد، القسم الثقافيّ، 1985.

ج 3، ط. الأولى، طهران، مركز وثائق الثورة الإسلاميّة، 1993.

83 ـ روس، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة زيرك زاده، ط. السابعة، طهران، منشورات أديب، 1989.

ـ د ـ

84 ـ سادات، محمد علي، **آشنايي با مكتبها واصطلاحات سياسي** (إطلالة على المذاهب والمصطلحات السياسيّة)، طهران، الهدى، 1981.

85 ـ سبحاني، جعفر، **فروغ ابديت** (نور الخلود)، قم، منشورات مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1989.

86 ـ **سرگذشتهاي ويژه از زندگي حضرت امام خميني** (أحداث متميّزة في حياة **الإمام الخمينيّ**)، نخبة من المؤلّفين، إعداد، مصطفى وجداني، ط. التاسعة، طهران، پيام آزادي، 1990.

87 ـ **سيماي دولت موقت از ولادت تا رحلت** (ملامح الحكومة المؤقّتة منذ الولادة حتى الوفاة)، طهران.

88 ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الدر المنثور**، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، بلا تاريخ.

ـ ذ ـ

89 ـ شايگان، داريوش، **آسيا در برابر غرب** (آسيا في مقابل الغرب)، طهران، منشورات أمير كبير.

90 ـ شريعتي، علي، **مجموعه آثار** (الأعمال الكاملة)، ط. الثانية، طهران، منشورات الهام، 1987.

91 ـ شريف القرشي، باقر، **النظام السياسيّ في الإسلام**، ط. الرابعة، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1408 هـ.

92 ـ الشيرازي، السيد محمد، **الفقه ـ السياسة**، قم، مطبعة سيد الشهداء، 1401 هـ.

93 ـ شهيدي تبريزي، فتاح، **هداية الطالب إلى أسرار المكاسب**، قم، دار الكتاب، بلا تاريخ.

ـ ر ـ

94 ـ صالحي نجف آبادي، نعمة الله، **ولايت فقيه**، حكومت صالحان (ولاية الفقيه، حكومة الصالحين)، ط. الأولى، بلا مكان، مؤسّسة رسا للخدمات الثقافيّة، 1984.

95 ـ **صحيفه نور، رهنمودهاي امام خميني** (صحيفة النور، وصايا **الإمام الخمينيّ**): إعداد وتنظيم، مركز الوثائق الثقافيّة للثورة الإسلاميّة، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، الشركة المساهمة للطباعة، 1982، 22 ج.

96 ـ الصدر، محمد باقر، **الإسلام يقود الحياة**، ط. الثانية، بيروت، دار التعارف للمطبوعات (بلا تاريخ).

97 ـ ـــ، **سُنن التاريخ في القرآن**، ط. الأولى، طهران، مركز رجاء للنشر الثقافي، 1990.

98 ـ صدر حاج سيد جوادي، أحمد، أحمد و . . . ، **الموسوعة الشيعيّة**، ط. الثانية، طهران، مؤسّسة الموسوعة الشيعية، 1990.

99 ـ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، **علل الشرائع**، بيروت، دار البلاغة، بلا تاريخ.

100 ـ صناعي، محمود، **آزادي وتربيت** (الحريّة والتربية)، طهران، منشورات سخن، 1959.

101 ـ **صورت مشروح مذاكرات مجلس بررسي نهايي قانون اساسي جمهوري إسلامي إيران** (المحاضر الكاملة لمداولات مجلس تعديل دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة).

ـ ز ـ

102 ـ طباطبائي، محمد حسين، **بررسيهاي إسلامي** (1) (دراسات إسلامية 1)، قم، مكتب الإعلام الإسلاميّ، بلا تاريخ.

103 ـ ـــ، **الميزان في تفسير القرآن**، ط. الخامسة، بيروت، المؤسّسة العلميّة للمطبوعات، 1403 هـ.

104 ـ الطبري، محمد بن جرير، **تاريخ الطبري**، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1408 هـ.

105 ـ الطريحي، فخر الدين، **مجمع البحرين**، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، 1988.

106 ـ طلوعي، محمود، **فرهنگ جامع سياسي** (المعجم السياسيّ الشامل)، طهران، نشر علم، سخن، 1993.

107 ـ الطوسي، محمد بن الحسن، **المبسوط في فقه الإماميّة**، ط. الثالثة، طهران، المطبعة الحيدريّة، بلا تاريخ.

108 ـ الطوسي، محمد بن الحسن، **النهاية في مجرّد الفقه والفتوى**، قم، منشورات قدس محمدي، بلا تاريخ.

- س -

109 ـ العاملي الجبعي، زين الدين (الشهيد الثاني)، **شرح اللمعة الدمشقيّة**، قم.

110 ـ عبده، محمد، **الأعمال الكاملة**، جمع وتحقيق محمد عمارة، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر.

111 ـ عزيزي، محسن، **تاريخ عقايد سياسي از افلاطون تا ماكياول** (تاريخ المذاهب السياسيّة من أفلاطون إلى ماكيافيللي)، طهران، منشورات جامعة طهران، 1966.

112 ـ عطاء السطائي، نجاح، **سير انديشه ملي گرايي از ديدگاه اسلام وتاريخ** (مسار الفكر القوميّ من منظار الإسلام والتاريخ)، ترجمة عقيقي بخشايشي، طهران، منظمة الإعلام الإسلاميّ، 1990.

113 ـ أكبر، علي، **سيري در انديشه هاى سياسي معاصر** (جولة في الأفكار السياسيّة المعاصرة)، طهران، مؤسّسة ألست للخدمات الثقافيّة والنشر.

114 ـ عميد زنجاني، عباس علي، **انقلاب إسلامي وريشه ها** (جذور الثورة الإسلاميّة)، طهران، مؤسّسة أمير كبير، بلا تاريخ.

115 ـ عميد زنجاني، عباس علي، **فقه سياسي** (الفقه السياسيّ)، ط. الأولى، طهران، منشورات أمير كبير، 1988، 3 ج.

116 ـ عنايت، حميد، **سيري در انديشه سياسي در اسلام معاصر** (جولة في الفكر السياسيّ للإسلام المعاصر)، ترجمة بهاء الدين خرمشاهي، ط. الثانية، طهران، شركة الخوارزمي المساهمة للنشر، 1986.

117 ـ ـــــ، **سيري در انديشه سياسي عرب** (جولة في الفكر السياسيّ العربيّ)، طهران، بلا اسم، 1979.

- ش -

118 ـ غروي تبريزي، ميرزا علي، **التنقيح في شرح العروة الوثقى،** (تقريرات دروس آية الله العظمى الخوئي)، ط. الثالثة، قم، دار الهادي للمطبوعات، 1410 هـ.

- ص -

119 ـ فاستر، مايكل، **آلهة الفكر السياسيّ،** ترجمة جواد شيخ الإسلاميّ.

120 ـ فتحي الدريني، **دراسات وبحوث في الفكر الإسلاميّ المعاصر،** ط. الأولى، بيروت، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1408 هـ، 1988م.

121 ـ فردوست، حسين، **ظهور وسقوط سلطنت پهلوي** (ظهور وزوال الحكم البهلويّ)، ط. الثانية، طهران، منشورات اطلاعات، 1991.

122 ـ فيض كاشاني، محمد محسن، **كتاب الوافي،** ط. الأولى، أصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع)، 1991.

- ض -

123 ـ قاسم زاده، **حقوق اساسي إيران** (الحقوق الأساسية لإيران)، طهران، جامعة طهران، 1955.

124 ـ قاضي، أبو الفضل، **حقوق اساسي ونهادهاي سياسي** (الحقوق الأساسيّة والمؤسّسات السياسيّة)، طهران، منشورات جامعة طهران، بلا تاريخ.

125 ـ القاضي أبي يعلي، محمد بن الحسين الفراء والماوردي، **الأحكام السلطانيّة**، ط. الثانية، قم، مركز نشر مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1406 هـ.

126 ـ قاضي زاده، كاظم، **نقش شورى در حكومت إسلامي** (دور الشورى في الحكومة الإسلاميّة)، رسالة جامعيّة في مركز إعداد المدرّسين، قم، (دار الشفاء)، 1994.

127 ـ **دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة**، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، بلا تاريخ.

128 ـ **الدستور الياباني**، طهران، الدائرة العامة لقوانين البلاد، 1991.

129 ـ قره باغي، **اعترافات ژنرال** (اعترافات جنرال)، طهران، نشر ني، 1989.

130 ـ قطب، محمد، **العدالة الاجتماعيّة في الإسلام**، ترجمة السيد هادي خسروشاهي ومحمد علي گرامي، ط. السابعة، طهران، الشركة المساهمة للنشر، بلا تاريخ.

131 ـ القمي، [الشيخ] عباس، **سفينة البحار**، بيروت، مؤسّسة الوفاء، بلا تاريخ.

132 ـ قوام، عبد العلي، **أصول سياست خارجي وسياست بين الملل** (أسس السياسة الخارجيّة والسياسة الدوليّة)، طهران، منظمة دراسة وتدوين مناهج العلوم الإنسانيّة الجامعيّة (سمت)، 1991.

ـ ك ـ

133 ـ كاتم، ريتشارد، **القوميّة في إيران**، ترجمة أحمد تديّن، طهران، كوير، 1992.

134 ـ كاظمي، علي أصغر، **زنجيره هاي تنازعي در سياست وروابط بين الملل** (السلسلة النزاعيّة في السياسة والعلاقات الدّوليّة).

135 ـ كرنستون، موريس، **دراسة تحليليّة جديدة عن الحريّة**، ترجمة

جلال الدين أعلم، ط. الثالثة، طهران، منشورات أمير كبير، 1991.

136 ـ الكلّيني، محمد بن يعقوب، **الكافي** (الأصول والفروع والروضة)، ط. الخامسة، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1985.

137 ـ **كوثر** (مجموعه سخنرانيهاي امام خميني)، الكوثر (مجموعة أحاديث **الإمام الخمينيّ**)، طهران، مؤسّسة نشر إعداد ونشر تراث **الإمام الخمينيّ**، 1993، 2 ج.

138 ـ كوئين، انطوني (المصحّح)، **الفلسفة السياسيّة**، ترجمة مرتضى اسعدي.

139 ـ الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسيّة**، ط. الثالثة، بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

ـ ظ ـ

140 ـ لبيب بيضون، **تصنيف نهج البلاغة**، ط. الثانية، قم، مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1408 هـ.

ـ ع ـ

141 ـ ماله، آلبير، **تاريخ القرون الحديثة**، ترجمة فخر الدين شادمان، طهران.

142 ـ [العلامة] المجلسي، محمد باقر، **بحار الأنوار**، ط. الثانية، بيروت، مؤسّسة الوفاء، 1403 هـ.

143 ـ محمدي ري شهري، محمد، **ميزان الحكمة**، ط. الثالثة، قم، منشورات مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1990.

144 ـ مدرسي چهاردهي، مرتضى، **سيد جمال الدين وانديشه هاي او** (الشيخ جمال الدين وآراؤه).

145 ـ مدني، جلال الدين، **حقوق اساسي در جمهوري إسلامي إيران**

(الحقوق الأساسيّة في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة)، ط. الأولى، طهران، سروش، 1990، 7 ج.

146 ـ ـــ، **مباني وكليات علوم سياسي** (مبادئ عامة في العلوم السياسيّة)، طهران، المؤلف، 1993.

147 ـ المرعشلي، نديم وأسامة، **كنز العمال في سُنن الأقوال والأفعال**، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1413 هـ، 18 ج.

148 ـ مرواريد، علي أصغر، **سلسلة الينابيع الفقهيّة**، ط. الأولى، بيروت، مؤسّسة فقه الشيعة، 141 هـ/ 1993، 40 ج.

149 ـ مصباح يزدي، محمد تقي، **جامعه وتاريخ از ديدگاه قرآن** (المجتمع والتاريخ من منظار القرآن الكريم)، ط. الأولى، طهران، منظمة الإعلام الإسلاميّ، 1989.

150 ـ مطهري، مرتضى، **بررسي اجمالي مباني اقتصاد إسلامي** (دراسة عامة لأسس الاقتصاد الإسلاميّ)، ط. الأولى، طهران، منشورات حكمت، 1403 هـ.

151 ـ ـــ، **بررسي نهضتهاي إسلامي در صد سال اخير** (دراسة للحركات الإسلاميّة في القرن الأخير)، طهران، حكمت، صدرا.

152 ـ ـــ، **بيست گفتار** (عشرون مقالاً)، ط. السابعة، طهران، منشورات صدرا، 1993.

153 ـ ـــ، **پيرامون انقلاب إسلامي (حول الثورة الإسلاميّة)، طهران وقم، صدرا، بلا تاريخ.**

154 ـ ـــ، **پيرامون جمهوري إسلامي** (حول الجمهوريّة الإسلاميّة)، ط. الأولى، طهران وقم، صدرا، 1985.

155 ـ ـــ، **خدمات متقابل اسلام وإيران** (الخدمات المتبادلة بين الإسلام وإيران)، طهران وقم، صدرا.

156 ـ ـــ، **مجموعه آثار** شماره 1 (الأعمال الكاملة رقم واحد)، طهران وقم، صدرا.

157 ـ ــــ، **نظام حقوق زن در اسلام** (منظومة حقوق المرأة في الإسلام)، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، 1974.

158 ـ ــــ، **ولاءها وولايت ها** (الولاءات والولايات)، طهران وقم، صدرا.

159 ـ معين، محمد، **فرهنگ فارسي** (المعجم الفارسي)، طهران، منشورات أمير كبير، 1981.

160 ـ مقتدر، هوشنگ، **سياست بين المللي وسياست خارجي** (السياسة الدوليّة والسياسة الخارجيّة)، طهران، مؤسّسة مفهرس لخدمات النشر، 1991.

161 ـ مكارم شيرازي، ناصر، **أنوار الفقاهة**، ط. الأولى، قم، مدرسة الإمام أمير المؤمنين (ع)، 1411 هـ.

162 ـ ــــ، **تفسير نمونه** (تفسير الأمثل)، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1990.

163 ـ ــــ، **القواعد الفقهية**، ط. الثالثة، قم، مدرسة الإمام أمير المؤمنين (ع)، 1411 هـ.

164 ـ مونتسكيو، شارل لوي دوسكوندا، **روح القوانين**، ترجمة علي أكبر مهتدي، ط. السادسة، طهران، منشورات أمير كبير، 1970.

165 ـ منتظري، حسين علي، **البدر الزاهر في صلوة الجمعة والمسافر**، (تقريرات دروس آية الله العظمى البروجردي)، قم، منشورات مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1983.

166 ـ ــــ، **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلاميّة**، ط. الثانية، قم، منشورات مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1409 هـ، 4 ج.

167 ـ ــــ، **رسالة الاستفتاءات**، قم، دار العلم.

168 ـ منصوري، جواد، **فرهنگ استقلال** (ثقافة الاستقلال)، طهران، منشورات وزارة الخارجيّة.

169 ـ موثقي، السيد أحمد، **استراتژي وحدت در انديشه إسلامي** (استراتيجيّة الوحدة في الفكر الإسلاميّ)، ط. الأولى، مكتب الإعلام الإسلاميّ، 1991.

170 ـ المودودي، أبو الأعلي، **خلافت وملوكيت** (الخلافة والسلطنة)، الباكستان.

171 ـ مورگان، دن، **غولهاي غلات** (غيلان الحبوب)، ترجمة حسين جهانبگلو، ط. الثانية، طهران، نشر نو، 1988.

172 ـ موسكا، گائتانا وگاستون بوتو، **تاريخ عقايد ومكتبهاي سياسي از عهد باستان تا امروز** (*تاريخ العقائد والمدارس السياسيّة منذ القِدم وحتى اليوم*)، ترجمة حسين شهيد زاده، ط. الثانية، طهران، مرواريد، 1991.

173 ـ مولوي، محمد، **مثنوي** (ديوان المثنوي)، طهران، رمضاني.

174 ـ ميل، جون ستيوارت، **باب الحريّة**، ترجمة محمود صناعي، طهران، منظمة كتب الجيب، 1961.

175 ـ ميل، جون ستيوارت، **رسالة حول الحريّة**، ترجمة جواد شيخ الإسلاميّ، ط. الثالثة، طهران، مركزانتشارات علمي فرهنگي، 1984.

- ن -

177 ـ النائيني، محمد حسين، **تنبيه الأمّة وتنزيه الملّة**، حاشية، السيد محمود طالقاني، طهران، الشركة المساهمة للنشر، بلا تاريخ.

178 ـ النجفي، محمد حسن، **جواهر الكلام**، طهران، دار الكتب الإسلاميّة.

179 ـ النراقي، أحمد، **عوائد الأيام**، ط. الثالثة، قم، مكتبة بصيرتي، 1984.

180 ـ نهضت آزادي إيران (حركة حريّة إيران)، **تفصيل وتحليل ولايت**

مطلقه فقيه (دراسة تحليليّة لولاية الفقيه المطلقة)، طهران، نهضت آزادي إيران.

181 ـ نوايي، عبد الحسين، **إيران وجهان از قاجاريه تا پايان عهد ناصري** (إيران والعالم منذ العهد القاجاريّ حتى نهاية العهد الناصريّ)، طهران، نشر هما، بلا تاريخ.

ـ ف ـ

182 ـ ولايتي، علي أكبر، **مقدمه فكري نهضت مشروطيت** (الإرهاصات الفكريّة للحركة الدستوريّة)، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، 1989.

ـ ق ـ

183 ـ **يادواره دهه فجر** (مهرجان عشرة الفجر)، باهتمام، محمد جواد مظفر، محسن شمس، طهران، الأمانة العامة لإقامة مهرجان عشرة الفجر، 1988.

اليزدي، محمد كاظم، **العروة الوثقى**، قم، إسماعيليان، 1991.

القسم الثاني: الصحف والمجلات

1 ـ آيينه انديشه (مرآة الفكر) طهران، المدير المسؤول: جليل رضائي.

2 ـ اطّلاعات (صحيفة)، طهران، مؤسّسة اطّلاعات.

3 ـ پيام زن (رسالة المرأة)، قم، المدير المسؤول: السيد ضياء مرتضوي.

4 ـ تاريخ وفرهنگ (التاريخ والثقافة).

5 ـ جامعه سالم (المجتمع السليم)، طهران، المدير المسؤول: سياوش گوران.

6 ـ جمهوري إسلامي (صحيفة)، طهران، المدير المسؤول: مسيح مهاجري.

7 ـ حضور، طهران، مؤسّسة إعداد ونشر تراث الإمام الخمينيّ، المدير المسؤول: حميد أنصاري.

8 ـ حوزه، قم، مكتب الإعلام الإسلاميّ، المدير المسؤول، عبد الرضا ايزد پناه.

9 ـ رسالت (صحيفة)، طهران، المدير المسؤول: السيد مرتضى نبوي.

10 ـ سلام (صحيفة)، طهران، المدير المسؤول: السيد محمد موسوي خوئيني.

11 ـ كيهان (صحيفة)، طهران، مؤسّسة كيهان.

12 ـ كيهان فرهنگي، طهران، مؤسّسة كيهان.

13 ـ كيهان هوائي (أسبوعية تصدر للإيرانيين في الخارج)، طهران، مؤسّسة كيهان.

14 ـ مجلة قضايي وحقوقي دادگستري (مجلة العدليّة القضائيّة والقانونيّة)، طهران، المدير المسؤول: الدكتور حسين مهرپور.

15 ـ مجلة دانشكده ادبيات وعلوم انساني (مجلة كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة)، جامعة مشهد.

16 ـ مسجد، طهران، صاحب الامتياز: محيي الدين أنواري.

17 ـ نامه انقلاب إسلامي (رسالة الثورة الإسلاميّة)، طهران، رئيس التحرير، عبد الحسين طريقي.

18 ـ نشر دانش، طهران، مركز النشر الجامعي، المدير المسؤول: نصر الله پور جوادي.

19 ـ ياد، طهران، مؤسّسة تاريخ الثورة الإسلاميّة، المدير المسؤول: عبد المجيد معاديخواه.